



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٢)

مفوقات العمل العربي المشترك

الدكتور وليد عبد الحبي

ملاحظات
العمل العربي المشترك



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٢)

مفوقات

العمل العربي المشترك

المكتور وليد عبد الحميد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» - شارع ليون - ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقية : «مرعبي»
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلى : ٨٠٢٢٣٣

حقوق الطبع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

بيروت : أيلول/سبتمبر ١٩٨٧

المحتويات

مقدمة : مفهوم العمل المشترك وموقعه من الوحدة	٧
الفصل الأول : العوامل الداخلية	١٢
أولاً : الميراث التاريخي	١٤
١ - البنية الاجتماعية المركبة ..	١٤
٢ - تباين الخبرات الاستعمارية ..	٢٤
٣ - تباين الحجم والقدرة بين	
الكيانات السياسية العربية ...	٣٧
ثانياً : المعوقات المعاصرة	٤٢
١ - النظم التربوية	٤٣
٢ - درجة الاتصال	
وكثافته بين الشعوب العربية ..	٥٩

الفصل الثاني : العوامل الخارجية ٦٨

أولاً : الميراث التاريخي ٧٠

١ - ديمومة الصراع الدولي

في المنطقة العربية ٧٠

٢ - الخوف من تحول المنطقة

العربية الى كيان سياسي واحد

(الخوف من الوحدة العربية) ٧٥

٣ - تأثير الارتباط

بالقوى الخارجية ٧٨

٤ - تنوع و ثراء الامكانيات المتاحة

في المنطقة العربية ٨٢

ثانياً : دور العامل المباشر - اسرائيل . ٨٧

١ - الظواهر السياسية ٨٩

٢ - الظواهر الاقتصادية ٩٥

٣ - الظواهر الاجتماعية ٩٧

الفصل الثالث : المعوقات المركبة ١٠٠

أولاً : طبيعة النظم السياسية العربية ١٠٣

ثانياً : طبيعة نظم العمل

العربي المشترك ١٢٠

استنتاجات وتوصيات ١٥١

مقدمة

مفهوم العمل المشترك

وموقعه من الوحدة

تستدعي دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية تحديد المفاهيم المستخدمة والاتساق في هذا الاستخدام، وانطلاقاً من هذه الفرضية، نحاول تحديد معنى العمل المشترك ثم موقع هذا المفهوم من البناء الفكري للوحدة.

يمكن القول بداية ان العمل المشترك يعني «التلاقي بين عدة ارادات لانجاز عمل ما»، ومن هنا لا يعود هذا المفهوم متضمناً في ذاتيته ذوبان الشخصية السياسية للارادات المتلاقية في ارادة وشخصية واحدة، أي نحن هنا ازاء عدد من الارادات من ناحية وعمل واحد من ناحية ثانية، بمعنى آخر تعددية الارادات ووحداية العمل، وهو ما سيترتب عليه في ما بعد - كما سنرى - خلق نوع من تقاليد العمل الواحد الذي بدأ يذيب تدريجاً تعدد

الارادات ليحولها في خاتمة المطاف الى ارادة واحدة.

أما الخطوة التالية فتمثل في تحديد هوية هذه الارادات . انها ببساطة تلك الارادات التي تجدد - بالتفكير المنطقي - ان انجازها لعمل ما من خلال الجهد المشترك أكثر جدوى من السعي الى انجازه بجهد فردي ، وهنا تبدأ كل من هذه الارادات تبحث على حدة عن بعضها البعض ، ويمثل التجاور الجغرافي وتطابق الخصائص الاجتماعية وتماثل الاهداف والعراقل قنوات تسهل تلاقي هذه الارادات في نقطة واحدة . فالتعاون بين ارادة عربية وأخرى غير عربية قد يجدي ويثمر ، غير أن هذا التعاون يفتقد صفة الديمومة ، ثم لا بد من ترابط وجداني يرعى هذا التعاون ، وهاتان الصفتان (الديمومة والترابط الوجداني للارادات) لا تتوافران الا في مشاريع عربية . وقد يقال هنا إن هذه المشروعات لم توجد بعد ، وما وجد منها ولد ميتاً أو تعثر ، من هنا ندخل صلب هذه الدراسة وهو محاولة التعرف على مدى أصالة هذه العراقل التي تعثر المشروعات العربية المشتركة .

غير أننا نشير بداية الى سلسلة من الملاحظات التي يستحسن أن تبقى حاضرة في أذهاننا عند تناول جوانب مختلفة من هذه الدراسة :

أولاً : ضرورة النظر الى التجارب العربية الفاشلة في مجال العمل المشترك على أنها ليست بالضرورة ظاهرة شاذة . فمراجعة

التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأي شعب من الشعوب في المجتمع الدولي يتضمن صفحات من الفشل والنجاح، فالتاريخ الأوروبي يدلنا على صفحات من العنف الداخلي لم يعرف لها المجتمع الانساني مثيلاً، (الحروب الدينية، حرب المائة سنة، حرب الثلاثين سنة، الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية... الخ). كذلك لا يجوز لنا أن نحكم على مجتمعتنا العربي ونحن أسرى اللحظة الراهنة، فحركة المجتمعات لا تقاس بعمر الفرد الواحد، فلو اعتبر الأوروبي أن مجتمعه في القرون الوسطى هو الحالة الثابتة لما تطور، ولو استسلم الروسي واعتبر الفترة القيصرية هي الحكم على نفسه لما قفز الى المرتبة الأولى في سلم القوى العالمية، والياباني، والصيني، والاماني... الخ، لذا يصير من الخطأ الجسيم أن نحكم على مجتمعتنا ونحن فقط اسرى اللحظة الراهنة.

ثانياً: لا يجوز استصغار أي عمل مشترك، وميادين العمل المشترك تمتد عبر مجالات واسعة تحتضن كل جوانب حياة المجتمع، فهي تمتد من العمل الترفيهي الى النشاط السياسي، (مثلاً: تشكيل فريق كرة قدم عربي واحد، فيلم سينمائي من انتاج وتمثيل عربي مشترك، تنظيم مركز سياحي عربي واحد، ايجاد مشروع استثماري واحد، انشاء هيئة علمية - في مجال ما - ، أو وجود محكمة عربية واحدة للنظر في قضايا محددة، أو خلق سوق اقتصادي... الخ وصولاً إلى النشاط السياسي)، بمعنى أن تعدد

ميادين العمل المشترك - مهما بدت بسيطة - يساهم في خلق اجواء نفسية لمزيد من الميادين من جهة، ولكنه من جهة ثانية يقدم دلائل ولو بسيطة على جدوى العمل المشترك.

ثالثاً: المسؤولية الفردية عن احتضان الظواهر الناجحة وعن تحمل تبعات المحاولات الفاشلة، بمعنى أن يسأل القارئ نفسه السؤال التالي: «هل اعمل في الميدان الذي أوجد فيه على تلاقي الارادات العربية؟»، ونحن هنا لا نشترط النشاط السياسي معياراً وحيداً. فهل يعمل اساتذة الجامعات على زيادة الترابط بين جامعاتهم وبين طلابهم هنا وهناك، وهل تسعى الجهات المسؤولة عن الهيئات الرياضية الى استغلال هذه التجمعات الجماهيرية الشابة لخلق هذه المشاعر؟ وهل يسعى الى ذلك الفنان العربي، والاقتصادي، والقاضي، والسائح، ورجل الدين، والصحافي، ثم السياسي؟ ان حق النقد للمظاهر السلبية أمر مشروع ولكنه يفقد مشروعيته إذا لم يرتبط بواجب العمل على علاج هذه الظواهر السلبية في كل ميدان.

رابعاً: وضع التخطيط للعمل الجماعي على أساس التحديد المسبق لآليات امتصاص الازمات المتوقعة. بمعنى أن السعي الى عمل مشترك يجب أن يفترض معه الاحتمال القوي بوجود عراقيل لهذا العمل، لذا يصبح من الضروري على الارادات المجتمعة ان توجد الجهات واللوائح الواضحة لعلاج هذه العراقيل، ولكي يضمن لهذه الآليات النجاح في أداء مهمتها يستحسن لها أن تكون

في ميادين لا يغلب عليها الطابع السياسي البحث.

ان البحث في معوقات العمل المشترك، يستدعي بعد ما سبق وأشرنا اليه، تناول هذه المعوقات بعيداً عن الشعور بالنقص، لأن التحديد الواضح والهادف لهذه المعوقات يمثل - في تقديري - نقطة مركزية في فهم الظواهر. ان اخفاء الكثير من سلبياتنا - على سبيل المثال - يعود على شكل ظواهر مرضية، وان أولى خطوات علاج المرض هي معرفته، وذلك من خلال الكشف عن جسم المريض من دون خوف أو خجل.

لذا فإننا في هذه الدراسة، سنسعى إلى ترك معوقات العمل العربي المشترك تتحدث عن ذاتها من دون تدخل منا يهدف إلى التقليل من شأن هذه المعوقات، ثم نحاول بعد ذلك أن نتلمس بعض السبل المساعدة على تذليل هذه العقبات.

الفصل الأول

العوامل الداخلية

مقدمة

ان دراسة البنية الداخلية للمجتمع العربي، تساعد الى حد بعيد في التعرف على مدى الاتساق والتضارب في مكونات هذا المجتمع، وانطلاقاً من ذلك نسعى في هذا الفصل الى تحديد جوانب التباين في البنية الداخلية العربية على أساس أنها تشكل إحدى عقبات العمل المشترك، والتباين أمر يختلف عن التنوع، فالأول يؤدي الى تضارب الارادات بينما الثاني يدل على الثراء في التركيبة ذاتها. وعلى هذا، يُستحسن النظر إلى البنية العربية - كما سنرى - من زاوية التباين والتنوع على حد سواء.

ولكي يسهل علينا رصد التباينات، ارتأينا أن نتناولها في بعدين. البعد الأول ويتناول تلك التي ترسبت عبر التاريخ وأصبحت من مقومات البنية الذاتية لمجتمعنا العربي، بينما يسعى

البعد الثاني الى تناول التباينات المعاصرة في هذه البنية . ونقر هنا بأن هذا الفصل بين البعدين هو فصل ذو طبيعة اجرائية اكثر منه فصلاً موضوعياً، إذ من الصعب أن نسلخ أياً منهما عن الآخر.

ومعيارنا في تحديد العوامل الداخلية - على رغم ان من الصعب فصلها موضوعياً كذلك عن العوامل الخارجية - هو طبيعة الظاهرة من حيث قدرتنا ومسؤوليتنا كعرب على التحكم فيها. فالصراع مثلاً على منطقتنا فيه شق خارجي (القوى الاستعمارية) له ذاتيته المنفصلة عنا، ولكن النظم التربوية في مدارسنا وحجم الاتصال بيننا وتراكيبنا الاجتماعية ليست منفصلة عن ذاتيتنا.

من ناحية ثانية، فإن هذه التباينات الداخلية ليست موجودة بين البلدان العربية فقط، بل انها تظهر في الدولة الواحدة نفسها. ومن هنا يجب التفريق بين النظر الى الأقطار العربية - كدول منفصلة - وبين النظر الى هذه الأقطار - كمجتمع واحد - ويبدو أن هذه المشكلة موجودة لدى المثقف أكثر من وجودها لدى رجل الشارع العادي، وهو ما يدخلنا في صلب المشكلات الداخلية، إذ يستحسن أن نحدد اجابة واضحة عن التساؤل التالي: هل نبحث في معوقات العمل العربي المشترك على أساس: «المجتمع العربي» الذي تكون فيه تباينات النظم السياسية احدى المعوقات، أم على أساس «الدول العربية» التي تكون فيها مظاهر التماثل في المجتمع العربي أحد عوامل الدفع بها إلى التعاون؟ إن الاجابة عن هذا التساؤل تعني - من الناحية الاستراتيجية - تحديد قاعدة الدراسة،

ونحن نرى هنا أن الخيار الأفضل هو في جعل المجتمع العربي ككل هو وحدة الدراسة، لأن ذلك ينقل فكرة المجتمع العربي من مجرد أداة تكتيكية أو عامل مساعد - في حالة النظر من منطلق الدول - إلى عامل استراتيجي - في حالة اعتبار النظم السياسية مجرد احد التباينات - على رغم ثقلها في اعاقه الحركة .

ونود هنا أن نلفت نظر القارئ، إلى أن هذه التباينات التي سنتناولها ليست مقتصرة على مجتمعا العربي، فالتباينات ظاهرة تعرفها معظم مجتمعات العالم، أي أنها ليست بالضرورة حائلاً دائماً أمام العمل المشترك .

أولاً : الميراث التاريخي

١ - البنية الاجتماعية المركبة

إن أي مسح سكاني للمجتمع العربي، يدل مباشرة على أغماط عدة من البنى السكانية . فلو أخذنا ثلاثة عوامل محددة للتعرف على المقومات الاجتماعية القومية في البيئة العربية لتبين لنا ذلك :

أ - الدين : تدل الخريطة العربية في هذا المجال على وجود ثلاثة قطاعات سكانية من حيث انتمائها الديني . فهناك أغلبية مسلمة وأخرى مسيحية وثالثة يهودية، بل هناك من يشير الى بعض القبائل الوثنية في السودان . لكن هذا التقسيم يتضمن في

ثناياه تقسيماً آخر، فالمسلمون موزعون بين غالبية سنية وأقلية شيعية وأخرى يصعب ربطها بإحدى هاتين الشريحتين كما هو حال الدروز على سبيل المثال. بل إن مراجعة قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية تدل على تمايز من مستوى آخر ويتمثل في التمايز المذهبي بين حنفي وحنبلي وشافعي ومالكي وإمامي، والأمر كذلك في المسيحية، فهناك الأرثوذكس والكاثوليك، والبروتستانت، بل وارتباطات كنسية متعددة.

ب - اللغة: يمكن القول إن هناك ثلاث مجموعات في المجتمع العربي لها لغة خاصة إلى جانب اللغة العربية التي يتحدث بها الجزء الأكبر من المجتمع العربي. فهناك الأكراد في شمال العراق وسكان جنوب السودان إلى جانب البربر في منطقة المغرب العربي، ولن نشير هنا إلى المتحدثين بالفرنسية - وهم نسبة غير قليلة في المغرب العربي - على اعتبار أنها لغة طارئة ولها ظروف مختلفة.

ج - النسب: على الرغم من صعوبة إثبات «شجرة العائلة» لأي شخص من الأشخاص وبالبساطة التي يعتقدها البعض، وعلى رغم صعوبة إثبات النقاء العرقي، فيكفي لنا هنا مجرد الشعور لدى الفرد بانتسابه إلى عرق - أو قومية - خاصة به، وهنا نجد إلى جانب العرب «كنسب» العديد من القوميات (أو هكذا يطلق على بعضها)، مثل الأكراد، البربر، الأرمن، والشركس... الخ.

وتتمثل أبعاد المشكلة في ان هذه التقسيمات لا تسير في خطوط متوازية بل تتقاطع مع بعضها البعض، فالتمايز هنا له صفة محددة في أغلب الحالات، وتتمثل هذه الصفة في أن هناك ترابطاً ما بين الغالبية والأقلية، فالغالبية - بالمعيار الديني - تلتقي مع أقليات معينة كالاكراد والبربر مثلاً، والغالبية - بالمعيار اللغوي - ترتبط مع أقليات أخرى كالموارنة والاقباط، وهو ما نلاحظه كذلك في علاقة الغالبية - بالمعيار العرقي - مع الأقليات بالمعايير الأخرى.

ومع الاقرار باستغلال القوى الخارجية لهذه التمايزات في البنية السكانية العربية، فإن ثمة جانباً مهماً عند تناول هذه القضية، إذ يبدو أن الثقافة السياسية والقيم السياسية المعاصرة تلعب دوراً مهماً في تحريك مشاعر الأقليات. فالديمقراطية والحرية وحق تقرير المصير وحقوق الاقليات واعلان حقوق الانسان... الخ كلها قيم تدغدغ مشاعر الشرائح المتميزة عن الغالبية وتضفي عليها قالبا تطورياً ذا صبغة نضالية، وهو أمر مشروع، لكن الواقع الدولي يسير من الناحية الواقعية نحو «قمع» هذه الحريات التي تعكسها الثقافة السياسية المعاصرة من خلال زيادة التوجهات نحو الكتل الكبرى، والاثبات اليومي لعجز العشرات من الدويلات (Micro States) عن أداء وظيفتها التقليدية في الحماية والأمن والتنظيم، إذ أصبحت متطلبات الحياة الدولية المعاصرة ذات نوعية مختلفة وبحاجة الى امكانات ضخمة لا يبدو أن دويلات الأقليات في أي مكان من العالم قادرة على الوفاء بها.

من ناحية ثانية، ثمة أقليات في المجتمع العربي تقطع الحدود السياسية توصلها السكاني كالأكراد. غير أن توق هذه الاقليات (أو بعض النخب فيها) إلى تجاوز الحدود السياسية يصطدم بقيم أخرى تفرزها الثقافة السياسية المعاصرة نفسها والمتمثلة في السيادة وقداسية الحدود وهو ما عبرت عنه منظمة الوحدة الإفريقية في شكل واضح، ووثيقة هلسنكي عام ١٩٧٥، إضافة إلى الوثيقة الموقعة بين زعماء حركات التحرر والاستقلال في أمريكا اللاتينية والتي أطلق عليها اسم *Uti Possidetis*.

اذن، فالمجتمع الدولي المعاصر يزود الأقليات بقيم تدفعها إلى الشعور بذاتيتها، ولكنه من ناحية ثانية يسير واقعياً في اتجاه الحد من قدرة هذه الأقليات على تجسيد هذه الهوية في شكل كامل. وهو ما يجعلنا نطالب النخبة في الأقليات «العربية» بأن ترى قضيتها بمنظار واسع وشامل، وتدرك أن اللامركزية - كحل تقدمه الغالبية - يمثل حلاً منطقياً يراعي القيم السياسية المعاصرة والواقع الدولي كذلك.

ونعود لنسأل: ولكن كيف تؤثر هذه التركيبة السكانية المتمايزة في عاقبة العمل العربي المشترك؟

وقبل الدخول في جوانب هذه القضية، سنضع فرضية بسيطة، فلو قابلنا شخصاً لبنانياً - على سبيل المثال - في الولايات المتحدة وسألناه السؤال التالي: من تكون؟ ان الاحتمال الأكبر هو في أن يجيب بأنه لبناني، ولو سأله السؤال نفسه في لبنان لقال بأنه

مسلم ، ولو سأله بين المسلمين في لبنان لقال بأنه شيعي - مثلاً -
وبين الشيعة سيصف نفسه بأنه من الجنوب ، وهكذا تستمر
حلقات الولاء تضيق تدريجاً ، وذلك بفعل البيئة المحيطة بالفرد .
ويصف بعض الدارسين لموضوع الأقليات هذه الوضعية بأنها
تشبه الهرم حيث يكون الفرد عضواً في جماعة معينة ، وهذه الجماعة
بدورها عبارة عن قطاع من جماعة أكبر منها . وهذا يعني أن الفرد
يستطيع أن ينتمي الى سلسلة من الوحدات التي تشمل على
بعضها البعض وصولاً إلى المجتمع كله ، وفي أي هرم من
الوحدات التي ينتمي إليها الفرد (Pyramidal-Segmentary) ،
يطور نوعاً من الولاء لهذه الوحدات على مختلف مستوياتها في
الهرم . ولكن المشكلة تبرز عندما يصبح الفرد موضع مطالب
متنازعة من هذه الوحدات التي يولي ولاء لكل منها ، وقد يسعى
إلى «التكيف» من خلال العمل على تسوية النزاع سلمياً ، لكن
ذلك يصطدم بنقطتين :

١ - سيادة نوع من الولاء ذي الطبيعة العسكرية بين أفراد
الأقليات تجاه الجماعة الأدنى في الهرم .

٢ - احتكار السلطة من قبل جماعة معينة^(١) .

ان هذه العجالة تجعلنا نحدد كيفية تأثير التمايز السكاني في
المجتمع العربي في العمل المشترك من خلال فكرة أساسية تتمثل
في العزوف عن المشاركة . . ولكن كيف ولم؟ ونطرح هنا جوانب
عدة :

أ - البعد النفسي : يتتاب أفراد الأقليات شعور غامض من الناحية النفسية يتراوح بين الشعور بالنقص (نتيجة الحجم والمكانة) وبين الشعور بالاضطهاد (نتيجة درجة المشاركة في اتخاذ القرار)، وهاتان الوضعتان تخلقان انطباعاً لدى النخبة في مجتمع الأقلية بضعف احتمال قدرتها على احتلال موضع تتصوره لنفسها في سلم السلطة، لذا فإنها ترى في المشاريع المشتركة تعميقاً لعقدتي الاضطهاد والنقص. وقد يرى البعض أن المسألة مرتبطة بالواقع الاقتصادي (الرؤية الطبقية). وعلى رغم الاقرار بأهمية العامل الطبقي، فإن التظاهرات اندلعت في جمهورية كازاخستان السوفياتية بعد سبعين سنة من بناء الاشتراكية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) لمجرد تغيير سكرتير الحزب في الجمهورية - وهو من كازاخستان - بآخر من روسيا. (وصفت لجنة التحقيق السوفياتية دوافع المظاهرات بأنها قومية)^(٣).

من ناحية أخرى - وما زلنا في البعد النفسي - يبدو ان النخبة في مجتمع الأقلية اقل اقبالاً على المشاركة تخوفاً من الموقف الداخلي الذي تتخذه أقليتها حيالها، إذ تخشى من الاتهام بأنها «خدم السلطة».

ب - البعد الاجتماعي : ان فقدان الدراسات الميدانية في المجتمع العربي حول الوضع الطبقي للأقليات العربية في أكثر من قطر، يجعل أي رأي في هذا المجال اقرب الى الانطباع منه الى الحجة المستندة الى أساس علمي كاف، ومع ذلك، يمكن

الاستفادة - بشكل سريع - من القاء نظرة على المجتمع الدولي،
لتدلنا على أن ظاهرة الأقليات موجودة في كل انماط الأنظمة
الاقتصادية كما أنها موجودة بغض النظر عن مستوى التطور (قارن
الهند - إيرلندا - الباسك في اسبانيا - نيجيريا في افريقيا -
يوغوسلافيا كدولة اشتراكية) . ولعل أوضح مثال على ذلك هو
موقف اليهود في الاتحاد السوفياتي .

اننا نعتقد أن الفرد في الأقلية هو ضحية تنازع بين نمطين من
أنماط العملية التربوية، فهو من جهة أسير الثقافة التي يتلقاها في
المنزل (الثقافة البيئية)، ومن جهة ثانية يتلقى ثقافة مدرسية تسعى
الى ازالة بعض جوانب ثقافته الأولى . ففي المنزل (وهي مسألة
أرى انها على حد كبير من الأهمية) يجري بث الشكوى والتذمر من
قبل أفراد أسرة الأقلية، ويجري الحديث بلغة مختلفة أو تمارس
طقوس دينية مختلفة، وهو لا يشعر بالفرح - بخاصة الطفل - في
أعياد الغالبية، ولا يرى أعياده إلا في اطار ضيق، ويشعر بأن
الاختلاط - لا سيما الزواج - ينحصر في دائرة محدودة، ويتعزز كل
ذلك بوجود الأقليات في مناطق جغرافية واحدة مما يشكل أداة
تعميق للصورة ذاتها، بل أحياناً ينظر الى الغالبية في صورة
الاستعمار، بل أحياناً يجري الحديث المنزلي حول مقاييس جمالية
ولون الأزياء وتشكيلتها، وأحياناً أخرى تستخدم الطرائف لتعميق
الصورة بوعي أو بدون وعي . . . الخ .

مقابل هذه المدرسة التربوية، هناك المدرسة الرسمية، وهنا

نجد هوة عميقة. فالتوجه التربوي القومي، بالمعنى الواسع، يكاد أن يكون مفقوداً في المدرسة العربية (أوضحنا ذلك في دراسة لنا حول كتب التاريخ والجغرافيا وموضوع القضية الفلسطينية)^(٣)، ومن هنا تبقى - في تقديري - ثقافة البيت أقوى من ثقافة المدرسة الى حد بعيد جداً، إذ ان العملية التربوية البيتية متماسكة وواضحة ويحيط بها عقد من الروابط الوجدانية على عكس ما هو عليه الحال في المدرسة، ومن هنا فإن احدى قنوات الربط بين الأقلية والغالبية تفقد دورها وأهميتها، وبالتالي صعوبة خلق ذلك الترابط وضعف المشاركة المنشودة.

ويتوافق مع هذه المسألة طريقة نظر الأقلية الى المشروعات ذاتها، فكل مشروع تطوري هو من وجهة نظر الأقلية مشروع قمعي يستهدف مصلحة الغالبية فقط. ويتعمق هذا الشعور إذا وجدت الأقلية في منطقة غنية بمواردها.

خلاصة القول إن سلسلة من العوامل تضعف درجة مشاركة الأقليات في الجهد الجماعي أو على أقل تقدير تجعل من حماسها للمشروعات المشتركة أكثر فتوراً من غيرها - وهو ما أوضحته احدى الدراسات العربية^(٤). لكننا لا نستطيع في ختام تناول هذه النقطة اغفال موضوع رد الفعل في سلوك الأقليات. فالتطرف الديني يخلق رد فعل مقابلاً، ومحاولة طمس ثقافة الأقلية - لسبب أو لآخر - تؤدي الى رد فعل كذلك، واضعاف مشاركتها السياسية يخلق نتائج سلبية. ولعل ما ورد في مذكرة نواب الجنوب السوداني من تحفظات

أمام مجلس الشعب السوداني عام ١٩٧٩ على مساعي التكامل بين مصر والسودان يوضح ذلك، إذ نصت المذكرة التي وزعت على الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية على أنهم ينظرون «إلى عملية التكامل كعملية استغلالية للاقتصاد السوداني من جانب مصر... وأن سياسة التكامل ترمي إلى التعريب وأسلمة جميع الفئات في السودان... وأن توحيد المناهج التربوية غير مقبول...»^(٥). مع الأخذ في الاعتبار أن حركة المقاومة المسلحة في جنوب السودان «لا ترفع أية شعارات انفصالية»، كما أنها ارتبطت بثلاثة عوامل مرتبطة بما سبقت الإشارة إليه وهي «تطبيق الشريعة الإسلامية في كل السودان... طريقة استغلال النفط الذي اكتشف في الجنوب... وحفر قناة جونقلي التي تمر في محافظة بحر الغزال الجنوبية وتأثيرها على نمط حياة القبائل الجنوبية»^(٦)، مع أن البعض يرى أن حفر القناة سيؤدي إلى انقاذ مليارات من مياه روافد النيل التي كانت تضيع في منطقة المستنقعات والسدود النباتية في بحر الغزال^(٧).

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد موقف الأقليات - لاسيما النخبة^(٨) - في الوطن العربي من موضوعات العمل المشترك في إطار سلوكيات ثلاث:

١ - ضعف المبادرة في طرح المشروعات ذات الصبغة المشتركة، وهو ما يعني صعوبة استئثار الخبرات والكفاءات في أوساط الأقلية من هذه الزاوية بالتحديد، بمعنى أن الإطار العام الذي ترى الأقلية فيه نفسها لا يجعل من العمل المشترك نوعاً من الهم اليومي

لها ولا يحفزها لتقديم تصوراتها في هذا المجال.

٢ - ضعف روح الكفاحية في الدفاع عن المشروعات المشتركة التي في طور الانجاز أو انجزت فعلاً، وهو نتيجة الشعور بأن ما يصيب الأقلية من نفع في هذه المشروعات لا يتناسب مع ما تتصوره لنفسها. ولا يهمننا هنا مدى صحة هذا الشعور بمقدار ما يعنيننا وجوده.

٣ - ان الأقليات، شأنها في ذلك شأن بعض الطبقات، أيسر في تحويلها نحو الموقف المعادي للمشروع المشترك من تحول الغالبية. وقد يعود ذلك الى بعض المظاهر التي عرفها التاريخ العربي، أو نتيجة قدرة القوى الخارجية، بفعل تعدد وتنوع امكاناتها، على التلاعب ببعض الشرائح - لا سيما النخبة - في الأقليات، (علاقات اسرائيل تمثل النموذج الأكثر وضوحاً في هذا المجال سواء في المشرق العربي أم المغرب العربي).

وقبل أن ننتهي من تناول هذه النقطة، نود الإشارة بشكل لا يحتمل أي غموض هنا، الى أن ما أوردناه حول موضوع الأقليات يستهدف الخروج من نطاق بحث الظواهر في المجتمع العربي باستحياء وتردد إلى بحثها بجرأة وثقة، ولكنه يهدف كذلك إلى مسألة مهمة، ألا وهي ضرورة ادراك الأقليات في الوطن العربي أن بعض ما يعترضها من مشاعر تجاه الغالبية «العربية المسلمة» ليس الا صورة مكررة لمشاعر جميع الأقليات - أينما

وجدت - تجاه الغالبية في مجتمعاتها، مما يستدعي بحث المسألة على مستويين، الأول مستوى شمولي عالمي، حيث ندرس القواعد العامة للظاهرة في كل أرجاء العالم، أما الثاني وهو الأهم ويتمثل في «خصوصية» سلوك الغالبية في الوطن العربي تجاه الأقليات. وأعتقد هنا أن المجتمع العربي - من منطلق المستوى الثاني - يمثل موقفاً متقدماً الى حد بعيد قياساً على المجتمعات الأخرى، شريطة البحث في هذه المسألة في اطار الظروف التاريخية التي عرف فيها المجتمع العربي «الوحدة والتقدم»، لأن دراسة الظاهرة، في مراحل التخلف العربي، يعني الحكم على المجتمع العربي في مرحلة «المرض» لا مرحلة «العافية»، وهو حكم يصعب في تقدير الباحث الدفاع عنه.

٢ - تباين الخبرات الاستعمارية

يمكن القول في خصوص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، بأنها ظاهرة خبرتها - الى حد ما - جميع الأقطار العربية القائمة حالياً، مما يعني أن الآثار المترتبة عنها تنطبق على جميع هذه الأقطار، ولعل شمولية ظاهرة الاستعمار - كخبرة تاريخية - في الوطن العربي هي المسؤولة عن عمق آثارها.

غير أن التباين بين «الخبرات» العربية في هذا المجال يبرز في مجالين أساسيين هما:

أ - قصر أو طول الفترة الزمنية التي بقي خلالها الاستعمار في القطر الواحد.

ب - الهوية القومية للدولة المستعمرة.

وقد ترتب عن هذين العاملين العديد من النتائج التي هي في مجملها عوامل مؤثرة في اعاقه العمل المشترك. غير أننا قبل الدخول في نتائج هذين العاملين نتوقف عندهما قليلاً لتوضيحهما بشكل موجز.

أ - الفترة الزمنية للاستعمار: كما سبق وذكرنا، فإن معظم الأقطار العربية عرفت في شكل أو في آخر الاستعمار، غير أن بعضها عاش فترة زمنية لا تتعدى السنوات بينما بعضها الآخر رزح تحت نير الاستعمار قروناً، وبعضها تراوحت مدته بين الفريقين السابقين، وهناك جزء مازال خاضعاً لأحد أشكال الاستعمار (فلسطين)، وهذا يعني أن الآثار المترتبة عن الاستعمار ستكون أعمق في بعض الأقطار منها في أقطار أخرى (قارن مثلاً آثار الاستعمار الفرنسي في الجزائر وآثار الاستعمار البريطاني في العراق).

ب - الهوية القومية للاستعمار: فقد عرف الوطن العربي في هذا المجال تنوعاً واضحاً وكبيراً، فمن الاستعمار التركي (على رغم الخلاف في وجهة النظر حول هذا الاستعمار كما سنرى) الى البرتغالي والايطالي والبريطاني والفرنسي والاسباني والصهيوني.

إن هذين العاملين مسؤولان بشكل أولي عن النقص في تقاليد العمل العربي المشترك، إذ حال تنوع الاستعمار دون تلاقي الارادات العربية - الى حد ما - كما أن طول الفترة وتداخلات الاستعمار عمق من هذه القضية. فمثلاً لا ينظر الى الاستعمار التركي في المغرب العربي النظرة التي يحملها المشرق العربي، ومن هنا أدى تباين النظرة أحياناً وتباين المستعمر أحياناً أخرى، الى عدم التنسيق الكافي (رغم محاولات شكيب ارسلان في فترة من الفترات) في الجهود الدبلوماسية العربية. وهذا الانفصال في الجهد الدبلوماسي ترك آثاره على التنسيق في فترة ما بعد الاستقلال، شريطة عدم المبالغة في هذا المجال من جهة، وعدم الاستهانة به من جهة ثانية.

ومشكلة تقاليد العمل المشترك في موضوع دراستنا للظاهرة الاستعمارية، يرتبط بالسياسات الداخلية التي كانت متبعة في كل قطر عربي، إذ ان هذه السياسات لم تكن قائمة على أساس مشاريع مترابطة بين أكثر من قطر عربي، وإنما كان يجري البناء في قطر معين بمعزل عما كان يجري في الأقطار المجاورة وبخاصة في الأقطار العربية «المفصلية»^(٩)، إذ ان البناء الهيكلي في فلسطين كان منفصلاً عن مصر التي كانت بدورها منفصلة عن ليبيا، وهذه الأخيرة كنت منفصلة عما يجري في الجزائر وتونس (نحن نركز هنا على الاستعمار الأوروبي بشكل أساسي والذي انتهى في معظم الأقطار العربية خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥). وعندما

انسحب الاستعمار من هذه الأقطار، ترك خلفه هياكل قطرية تفتقد الى الترابط في ما بينها، وهو ما عرقل التوجه نحو العمل المشترك.

ولكن كيف تجسد هذا الأمر في الهياكل القطرية وشكل عائقاً أمام العمل المشترك؟ ولكي نجيب عن هذا التساؤل، سنتناول جوانب عدة ثم نعود في نهاية الأمر لربط بينها. ولكننا نود أن نلفت الانتباه الى اننا لن نتناول دور الاستعمار هنا في تمزيق الوطن العربي الى كيانات متفاوتة الحجم والامكانية، لأننا سنبحث ذلك في مبحث منفصل، أما الجوانب التي سنتناولها هنا فهي:

(١) الادارة العامة: من دون الدخول في متاهات السياسات «السياسية» الاستعمارية في الأقطار العربية، نود التركيز على عامل أساسي له آثاره المهمة على العمل العربي المشترك في ما بعد، إذ اضافة الى أن بنية الادارة العامة كانت تستهدف خدمة مصالح المستعمر، وبنيت على أساس قطري لا على أساس يتضمن في أحد أبعاده امكانية التطور في اتجاه استيعاب الظواهر القومية، فإن ما يهمننا أكثر هو العنصر البشري، إذ ان شغل المناصب الادارية - بخاصة المهمة - في الادارة الاستعمارية كان مرهوناً في شكل أو في آخر بدرجة الولاء للمستعمر، أو على أقل تقدير بدرجة السلبية في مقاومة وجوده. وهكذا عندما انسحب الاستعمار ترك خلفه ادارة، هي من حيث البنية والوظيفة، ليست مؤهلة للشروع في عمل مشترك أو المبادرة به، وقد عانت «قوى الاستقلال ذات التوجه

القومي بشكل أساسي» من مشكلة ما يمكن تسميته بالاحلال الاداري (أي احلال ادارة عامة جديدة)، ويعود ذلك بالطبع الى الفترة الزمنية التي تحتاجها هذه القوى لاعداد الاطارات القادرة على حمل عبء هذه المسألة. وقد واجهت هذه العملية مقاومة حادة من الادارة القديمة. فلو أخذنا مثال المقاومة الحادة التي واجهها التعريب مثلاً في الجزائر أو المغرب، سواء على مستوى التعليم أم الادارات الحكومية لتبين لنا أثر ذلك^(١)، أو مثال استيعاب المدرسين الجدد في المدارس السودانية في الفترة التالية للاستقلال مباشرة. فإذا أدركنا أن نشر اللغة العربية يمثل قاعدة استراتيجية في العمل المشترك لا يمكن لنا تصور موضوع الادارة الاستعمارية وآثارها على العمل العربي.

بل ان موضوع الحدود بين الأقطار العربية (الحدود الجغرافية)، والذي عطل الجزء الأكبر من توجهات العمل المشترك، يعود الى طبيعة الادارات الحكومية التي خلفها الاستعمار وراءه لتتعامل مع مثل هذه الأمور. فلو نظرنا في الوثائق التي تقدمها الأقطار العربية (خبراء القانون الدولي العرب) في المنازعات الحدودية، لوجدنا أنها في غالبية الأحيان وثائق استعمارية، أي أن الحدود الجغرافية ما زالت الادارات العربية تنظر اليها من خلال «أرشيف» الاستعمار (حتى الآن لا يوجد اطلس عربي شامل على رغم كل الجهود).

ولو نظرنا في الدساتير العربية، وهي الوثيقة التي تحدد

شخصية الدولة، لوجدنا انها مستقاة في كثير من الأحيان من الدولة الاستعمارية (بخاصة التقاليد البريطانية والدستور الفرنسي)، بل ان القوانين المدنية (خارج نطاق المسائل ذات الطبيعة الشرعية) هي انعكاس بشكل أو بآخر للإدارة الاستعمارية، وبالتالي فهي متباينة بتباين الخبرة الاستعمارية، وتباين الدساتير والقوانين يعني تباين الإدارات التي تخلقها هذه الوثائق.

ولو انتقلنا الى المؤسسات التعليمية وتحديدًا الى الجامعات العربية، سنلاحظ مثلاً في الأقسام العلمية أن الأساتذة والطلبة يدرسون في هذه الأقسام إما باللغة الانكليزية أو باللغة الفرنسية (باستثناء استخدام سوريا وعدد محدود من الأقطار العربية الأخرى للغة القومية). ولكي تتبين لنا أبعاد هذه المشكلة، نعطي أمثلة على ذلك. فالتعاون بين الجزائر والمغرب من جهة، والأقطار العربية الأخرى من جهة ثانية، هو في أضعف حلقاته في هذا المجال، إذ تكاد تخلو جامعات هذين القطرين (وتونس كذلك) من الأساتذة العرب من المشرق لعدم اتقانهم اللغة الفرنسية، مما يدفع بهما إلى اللجوء إلى دول أجنبية، على عكس ما هو عليه الحال في الكليات الانسانية، وبالتالي يصبح عامل اللغة عائقاً في المجالات الطبية، الزراعية، التكنولوجية، الهندسية. وقد أشارت إحدى الدراسات الى «انعدام او ندرة مشاركة الوفود الممثلة للأقطار التي خضعت للاستعمار الفرنسي في أعمال الجامعة العربية... وان هناك علاقة بين حجم المشاركة... ومدى اتقان اللغة العربية»^(١).

كذلك فإن مدى نضج الإدارة واستعدادها للتعامل مع الظواهر المحيطة بها يرتبط بعمر الاستقلال، فهناك أقطار عمر اداراتها المستقلة لا يتجاوز ربع عمر ادارات أقطار أخرى، وبالتالي تبرز تباينات في درجة ارساء التقاليد الادارية من قطر إلى آخر. ففي أحيان كثيرة تجد ممثل قطر عربي معين في مؤتمرات ما «لا سيما ذات الصبغة الفنية» هو من قطر عربي آخر، ولكن هذا الممثل يخفي بمجرد ايجاد بديل محلي عنه، بمعنى أن هذه الادارات تتفاوت في مستويات قدرتها على الانجاز الذي يعد معياراً مهماً للشروع في العمل المشترك.

(٢) الروابط الاقتصادية والسياسية: لكي يمكن لنا ان نحدد ما نقصده بهذه المسألة، نلفت النظر الى ظاهرة محددة. فلو أحصينا النشاط الحكومي وغير الحكومي الخارجي للدول الاستعمارية من خلال عدد الوفود التي تزور منطقتنا العربية سواء الوفود السياسية، الاقتصادية (مدراء الشركات، وزراء الاقتصاد، المعارض الدولية والمشاركة فيها. . . الخ) أم الوفود الاجتماعية (الوفود الشبابية، الرحلات السياحية المنظمة حكومياً، الرياضة، الفن بمختلف مجالاته، المبيعات الصحافية والكتب. . . الخ)، لوجدنا أن ازدحام حركة مرور الوفود مرتبط بالعلاقات الاستعمارية (الوفود البريطانية الى الخليج العربي مثلاً أكثر كثيراً من عدد الوفود الفرنسية الى المنطقة نفسها، والوفود الفرنسية الى المغرب العربي أكثر كثيراً من عدد الوفود البريطانية)، وان دل ذلك على شيء فإنما

يدل على أن خيوط العلاقة لا تزال قائمة في مجالات واسعة، بل ان حجم القسم الخاص بالدولة الاستعمارية في بعض وزارات الخارجية العربية يفوق حجم القسم الخاص بالأقطار العربية كلها.

ولكن كيف يعيق ذلك العمل العربي المشترك؟ يمكن لنا أن نحدد تأثير الروابط الاقتصادية والسياسية مع القوى الاستعمارية على العمل المشترك من خلال محاور ثلاثة:

المحور الأول: القوى الداخلية المستفيدة من العلاقة مع الدول الاستعمارية، وقد أشرنا في ما سبق الى الجانب الإداري في هذا المجال، ولكننا نركز هنا على القوى الاقتصادية (في القطاع الخاص بشكل خاص وأحياناً القطاع العام) والقوى السياسية (الشخصيات التقليدية والأحزاب المحافظة الى حد ما)، إذ ان القوى الاقتصادية المرتبطة بالاستعمار تدرك ان المشروعات المشتركة العربية في مجال ما قد يؤثر عليها بطريقة أو بأخرى. فمثلاً تتضرر مصالح وكلاء الشركات الأجنبية بمقدار ما يغطى السوق العربي بإنتاج محلي أو إنتاج عربي مشترك، كذلك هناك قوى اقتصادية تدرك ان مصالحها تبقى محمية باستمرار نفوذ الدولة الاستعمارية، (التأميم، المصادرة، فرض الضرائب التصاعدية، توزيع الأراضي ... الخ)، وبالتالي فهي تعمل على عدم ذوبان المصالح القطرية الضيقة التي تتحكم فيها في إطار قومي واسع تصبح فيه المبادرة بالعمل في يد القوى المعادية للاستعمار (موقف

البرجوازية السورية من قرارات التأميم في دولة الوحدة في تموز/يوليو ١٩٦١ . وموقفها من موضوع السيطرة على النقد الأجنبي أو تنظيم الاستيراد، تعثر مشروع خط الحديد الحجازي نتيجة الخوف من «انتقال الأفكار اليسارية مع البضائع الى الجزيرة العربية» . . . الخ).

كذلك، هناك شعور لدى قوى سياسية عربية بأن القوى الاستعمارية تمثل «القوة الحامية» لها، وهو ما يضطر القوى العربية تلك الى القبول بالمشاريع الاستعمارية من منطلق الاعتقاد بأن ذلك سيعمق التزام الاستعمار بموضوع الحماية، ومن هنا تزداد العلاقات بين هذه القوى وبين الاستعمار السابق مما يزيد من صعوبة انخراط تلك القوى العربية في المشاريع المشتركة على المستوى العربي.

وفي المغرب العربي نلاحظ مدى عدااء ما يسمى بالتيار الفرنكوفوني (المتفرنس للمشروعات المشتركة على مستوى المغرب العربي، سواء في مجال تنشيط التجارة أم السياحة أم المشروعات السياسية بين بلدان المغرب العربي).

المحور الثاني: التأثير على قيم المجتمع العربي من خلال اضعاف الاستعداد للتضحية الاقتصادية الأنية، إذ ان أولى خطوات العمل المشترك تتمثل في الشعور بالاستعداد للتضحية الاقتصادية من قبل الفرد. فسيادة النزعة الاستهلاكية وزيادة

«الانبهار» بالسلعة الأجنبية يجعل المواطن العادي أقل ميلاً الى شراء الانتاج المحلي الذي تنتجه المشروعات المشتركة (الخوف من الجودة، الصلاحية، المظهرية... الخ). وفي الحقيقة فإن هذه القضية هي جزء من قضية أشمل لا مجال لاثارتها هنا، ولكننا نشير اليها فقط وهي اضعاف الشعور بالثقة في الذات أساساً (ان التعليق الاولي للمواطن العربي على أية خطوة بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية تجاه ايجاد مشروع مشترك هو السخرية أو الشك القوي... وعلى رغم بعض المبررات الذاتية لذلك، فإن المنظومة الثقافية أصبحت مُشكَّلة بطريقة يسهل التأثير الخارجي فيها).

المحور الثالث: ان تباين «الترايط» الاقتصادي والسياسي من قطر عربي الى آخر (البعض مع بريطانيا، البعض الآخر مع فرنسا، البعض الثالث مع الولايات المتحدة، ورابع مع الاتحاد السوفياتي... الخ) يجعل شبكة العلاقات العربية الدولية شبكة واسعة لها نتائج ايجابية أحياناً، ولكنه يحول دون وجود أرضية للتنسيق نتيجة اختلاف نمط العلاقة وأطرافها^(١٢)، (مشاريع صيانة طائرات النقل في المطارات العربية، استفادة بلدان المواجهة من الأسلحة الأخرى لدى الأقطار العربية الأخرى، التنسيق لاتخاذ موقف موحد ضد دولة غربية). فإذا كان القرار ضد بريطانيا مثلاً تجد أقطار المغرب أكثر استعداداً. ولكن إذا كان ضد فرنسا تجد أقطار المشرق أكثر استعداداً... الخ. ويمكن الإشارة في هذا

المجال إلى المنافسات الأجنبية في الأسواق العربية واثـر ذلك على نجاح المشروعات العربية (الرشاوي، الدعاية المضادة... الخ).

(٣) تأثير التباين في الخبرات الاستعمارية على التقاليد والاذواق العربية: إن الدور الذي لعبه الاستعمار في التأثير على المجتمع العربي هو دور لا يتسع المجال هنا للخوض في تفاصيله، فما يهمنا هنا هو تباين الخبرات الاستعمارية وأثرها على الجهد المشترك عربياً. وسنشير في هـذا المجال مسائل قد تبدو بسيطة ولكنها أكثر أهمية إذا نظر إليها نظرة مترابطة واسعة. فمثلاً لماذا لا تنتشر الأغنية المغربية في المشرق العربي؟ لماذا تبدو أسماء الأشخاص (خاصة الآباء والأجداد) في المغرب العربي غريبة جداً على اذن المشرق^(١٣)؟ لماذا يستهلك أهل المشرق الشاي كثيراً كالانكليز بينما يستهلك المغاربة القهوة بنهم شديد كالفرنسيين؟ لماذا تغص رفوف المكتبات في المغرب العربي بالكتب الفرنسية ويندر أن تجد كتاباً باللغة الانكليزية، بينما تغص مكتبات المشرق بالكتب الانكليزية ويندر أن تجد كتاباً بالفرنسية؟ لماذا تتباين التسميات الوظيفية في المغرب (وهي ترجمة للمصطلح الفرنسي) عن تلك التسميات في المشرق (وهي ترجمة للمفردة الانكليزية)،... الخ؟ وأعتقد بأن هذه المسائل تساهم بشكل أو بآخر في تشكيل الذوق العربي، ويصعب فصل هذه القضايا عن الاستعمار. ولكننا ننبه الى أن الظواهر التي أدرجتها لا تدخل في نطاق التنوع، لأن التنوع يتم بالابداع الذاتي والارادة الحرة، أما التكييف القسري لبنية المجتمع

فلا بد من تحميل نتائجها للقوة التي قسرت المجتمع على اتخاذ نمط معين في حياته . ولكن ومن جانب آخر، يجب أن لا تشير هذه الاشارات في ذهننا بأننا ازاء مجتمعات متباينة في كل شيء، ولكن طبيعة البحث تستهدف رصد كل جوانب التباين التي تركها الاستعمار، ومن الأمثلة: ضعف الانتاج السينمائي والفني بين المشرق والمغرب ناتج عن تخلف الهياكل المغربية وضعف اللغة . . فهل يمكن فصل ذلك عن الاستعمار، بل ان ساعات عمل المطاعم السياحية وغير السياحية في المغرب العربي تتماشى مع ساعات عملها في فرنسا^(١٤) .

لقد ترك الاستعمار الغربي بصماته على جسم المجتمع العربي واضحة، ولا يمكن ادراك تعثر المشاريع العربية المشتركة من دون ادراك تفاصيل الآثار الاستعمارية على مجتمعنا والعمل على علاجها من منطلق ادراكنا هذا .

ولكننا وقبل الانتهاء من موضوع تباين الخبرات الاستعمارية، نود ان نلفت الانتباه إلى نقطتين :

- اننا رصدنا المسألة الاستعمارية من زاوية التباين الاستعماري وأثره مع الأخذ في الاعتبار الآثار العامة للاستعمار بغض النظر عن هويته .

- ان استكمال موضوع الخبرات الاستعمارية يستدعي الوقوف عند نقطة خاصة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (فقد

اشارت احدى الدراسات الميدانية الى ان الرأي العام العربي يعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأنها الأكثر عداءً للوحدة العربية^(١٥).

وفي هذه المسألة، فإن التفسير الذي أتت به الدراسة السابقة لا يبدو دقيقاً الى حد ما في ما يخص الاتحاد السوفياتي، فعلى رغم بعض مواقف الأحزاب الشيوعية العربية من قضية الوحدة، فإن الموقف من الاتحاد السوفياتي على مستوى المجتمع العربي هو موقف من الايديولوجية الشيوعية «الاحادية» من منطلق ديني اكثر منه موقفاً من السلوك السياسي السوفياتي تجاه الوحدة العربية (الحاد في مواجهة الاسلام). كذلك فإن العينة المستخدمة لم تتضمن قطاعات من أقطار استفادت مباشرة من الاتحاد السوفياتي (سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا)، بل ان مصر درست في فترة «الاعلام المناهض للسوفيات»^(١٦).

أما بالنسبة الى الولايات المتحدة فإن الموقف في تقديرنا لا يحتاج الى شروح، ولكننا نشير الى أن كل ما أوردناه عن الدول الاستعمارية ينطبق على الولايات المتحدة (اقتصادياً، سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً)، لا سيما أن الولايات المتحدة ورثت الاستعمار التقليدي، فهي موجودة في المغرب العربي والمشرق العربي، وينطبق على سياستها ما ذكرناه عن الدول الاستعمارية الأخرى، لذا لا داعٍ للتكرار، مع الأخذ في الاعتبار ان الوطن العربي لم يعرف ظاهرة الاستعمار الأمريكي التقليدي.

ولم نتطرق في هذا الفصل الى موضوع الأقليات واستخدامها من قبل الاستعمار القديم والحديث (يذكر كمال جنبلاط في مذكراته أن الولايات المتحدة انفقت في عام واحد ١٢٠ مليون دولار لدراسات خاصة بالأقليات في المنطقة العربية)، وذلك منعاً للتكرار، حيث سبق وتناولنا الموضوع في القسم الأول، كما لم نشر الى موضوع الطبقات كجانب منفصل لأنه يدخل في معظم القضايا التي أثرناها وسنثيرها بشكل أو بآخر.

٣ - تباين الحجم والقدرة بين الكيانات السياسية العربية

اتضح لنا من الصفحات السابقة الدور الفاعل الذي لعبه الاستعمار في اضعاف مقومات العمل المشترك في الوطن العربي. ولكن هناك عامل مهم آخر كان للاستعمار دور أساسي في بروزه وهو تقسيم الجسم العربي الى كيانات عدة، وقد تم التقسيم على أساس ربط أجزاء مختلفة من الوطن العربي بأنماط متعددة من الاستعمار، وبناء على اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، ونتج عنه سلسلة من الكيانات المتفاوتة من حيث الحجم ومن حيث الامكانيات. ويتمثل التفاوت في الحجم في عدد السكان وفي المساحة، فمثلاً نجد مصر تعادل في عدد سكانها ٥٠ ضعفاً بعض الأقطار العربية، ونجد السودان أو الجزائر تعادل في مساحتها مئات الأضعاف بعض الأقطار العربية الأخرى. أما الامكانيات فتتمثل في عصري الامكانيات البشرية (أي الكفاءات العلمية والأيدي

العاملة الماهرة وغير الماهرة) والامكانيات الطبيعية (أي الثروات المعدنية أو الأراضي الزراعية أو مصادر المياه . . . الخ).

وبعد أن حصل كل قطر على استقلاله، بقيت هذه التفاوتات بل وأضيف عليها طابع قانوني. وعندما سعت الأقطار العربية المستقلة الى العمل المشترك، برزت أمامها عقبات ناجمة عن التفاوت في الحجم والامكانية، ويمكن تلخيص هذه العقبات في جانبين:

أ - الخوف من الاستيعاب: ونعني بذلك خوف الأقطار العربية من أن يؤدي التعاون في مجالات عدة الى ذوبان بعضها في اطار البعض الآخر. ويبدو ان حداثة الاستقلال لدى معظمها يجعلها حريصة على عدم التفريط بهذه الذاتية التي تستشعرها للمرة الأولى، إذ تخشى من ذوبان شخصيتها في اطار أوسع فلا تظهر في خريطة المجتمع الدولي ككيان له ذاتيته، لأنها تعتقد أن الارتباط بدولة أقوى وأكبر قد يفقدها استقلالية قرارها ويضعف حريتها في التصرف، بل قد تخشى من أن توسيع مجال العمل المشترك قد يوصلها الى مرحلة لا تستطيع معها التراجع الى الوراء. وان أية مراجعة لطبيعة الاتفاقات المعقودة في نطاق مجلس التعاون الخليجي يدل على ذلك، كما أن بعض نشاطات الجامعة العربية تدلل على الأمر نفسه.

غير أن الخوف من الاستيعاب لم يعد مقصوراً على الأقطار العربية الصغرى في مواجهة الأقطار العربية الكبرى، بل ثمة

ظواهر على العكس تماماً. فالحديث لدى بعض الكتاب عن انتقال مركز القرار من دول الثورة الى دول الثروة^(١٧) يعكس بعض المخاوف الجديدة من استيعاب جديد، وهذه المخاوف المتبادلة لا يمكن لها أن تترك بصماتها على أية قرارات تستهدف نوعاً من العمل المشترك.

ب - الخوف على الثروة: ونعني به الشعور لدى الأقطار العربية الغنية بأن أي عمل مشترك سيؤدي الى انفاق أموالها لمصلحة الأقطار الفقيرة، وبالتالي سيتأثر مستوى الدخل وقدرتها على تحسين أوضاع شعبها ليتحقق لها أكبر قدر من الاستقرار السياسي.

كذلك فإن الخوف من عدم الاستقرار في الأقطار العربية الفقيرة يجعل رؤوس الأموال العربية أقل حماساً للمغامرة، إذ ان سوء العلاقة بين بلدين عربيين ينعكس على حرية المرور والتجارة... الخ، وهو ما يضعف الرغبة في المساهمة في المشروعات المشتركة.

ويرتبط هذا الخوف على الثروة بقلّة التجارب أو التقاليد الناجحة في مجال العمل المشترك، والتي تمثل نماذج يحتذى بها أو نماذج مشجعة على تكرارها، إضافة الى عدم وجود الفرص الاستثمارية المتاحة لرؤوس الأموال أو للكفاءات العربية.

ولكن الجوانب التي أثرتها في مجال المخاوف مبالغ فيها إلى

حد بعيد، غير أننا آثرنا الإشارة إليها لنتمكن من مناقشتها وذلك من خلال ما يلي:

(١) ان التباين في الحجم والثروة بين الكيانات العربية هو في حقيقة الأمر نوع من التنوع، فالأقطار النفطية تمتلك الثروة ولكنها في ما يبدو أقل قدرة على حمايتها، والأقطار الفقيرة لا تمتلك الثروة ولكنها قادرة على توفير الحماية لثروة الأغنياء. كما أن هناك ميداناً واضحاً على التنوع في هذا المجال، فلو تفحصنا المدارس والجامعات والمستشفيات والمسارح والملاعب والمصارف والشركات والادارات والمرافق العامة في أقطار الثروة لوجدنا أنها بنيت بعقول وسواعد عربية من خارج أقطار الثروة، أي ان هناك قطاعاً واسعاً من العمل المشترك إذا نظرنا الى الوطن العربي كمجتمع واحد، إذ تتلاقى الثروة مع الكفاءة والمهارة. ولو كانت كل الأقطار العربية غنية - بلا كفاءات - أو لديها كفاءات بدون ثروة لأصبح التعامل المشترك نوعاً من الجهد الضائع (حتى في المجال السياسي والعسكري، ألم يكن تلاحم مواسير المدافع بمواسير النفط في حرب ١٩٧٣ مؤشراً على فعالية التنوع).

ويمكن قياس مفهوم التنوع على العديد من القضايا الأخرى، فالبعض لديه الموارد المعدنية بينما الآخر لديه الأراضي الزراعية، ويفتقد البعض لمصادر المياه بينما مياه البعض الآخر تذهب في البحر، والبعض معزول من الناحية الاستراتيجية والبعض الآخر يتمتع بهذه المزايا... الخ.

ان التفاوت في الحجم والثروة صحيح بمنظار الكيانات المغلقة على بعضها، ولكنه تنوع بمنظار المجتمع العربي الواحد.

(٢) كثيراً ما انطلقت الدراسات العربية من «مسلمات» تبدو حين التدقيق فيها بأنها ليست كذلك. فهل صحيح أن هناك خوفاً على الثروة أو خوفاً من الاستيعاب؟ ثم هل هذا الخوف يعبر عن شريحة السلطة (السياسية أو الاقتصادية) أم أنه تعبير عن ارادة الجماهير؟ وتدلنا احدى الدراسات الميدانية (وربما هي الوحيدة على ما نعلم في هذا المجال) على أن الجماهير العربية في الأقطار الثرية ليس لديها في قطاعها الأكبر هذه المخاوف بالشكل الذي سبق وأشارنا اليه^(١٨).

وهناك ظاهرة مهمة يستحسن أن نشير اليها هنا. فلو قارنا حجم التداخل (عدد المسافرين، حجم التجارة، الاتفاقات، اللقاءات الرسمية وغير الرسمية) بين أقطار المشرق العربي بحجم التداخل بين أقطار المغرب العربي، لوجدنا أن التداخل في المجموعة الأولى أكبر كثيراً منه في المجموعة الثانية على رغم أن الخلافات السياسية في الأولى أشد وأعمق. ان السبب الرئيسي في تقديرنا عائد الى التنوع في المشرق (أقطار ذات اعداد سكانية كبيرة أو فقيرة وأخرى قليلة العدد وثرية) بينما أقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) أقل تنوعاً الى حد ما من زاوية السكان والثروة، أي أن هناك واقعاً موضوعياً يفرض نفسه على رغم الخلافات السياسية في كثير من الأحيان.

ثانياً: المعوقات المعاصرة

من الصعب في دراسة الظواهر الاجتماعية ان تفصل أية ظاهرة عن سياقها التاريخي . فأية مؤسسة أو نشاط أو قيمة اجتماعية أو حتى آمال مستقبلية لها سيرتها التاريخية . وبالتالي يصبح مفهوم الظاهرة المعاصرة بأنها التجسيد الأخير والقائم حالياً لظاهرة ما، أي انها الظواهر التي لا تزال تفعل فعلها، كما أن الجيل الحالي شارك في انشائها وتصميمها، ولكن هذا الانشاء والتصميم يعوق بحد ذاته العمل المشترك أو أنه لا يدعمه بشكل كافٍ.

وكما لاحظنا في الصفحات السابقة، لعب الاستعمار دوراً خطيراً لا مجال لنكرانه، ولكن اعفاء الذات من مسؤولية تعثر العمل المشترك والقاء المسؤولية كلها على الاستعمار يعني التهرب من مواجهة أنفسنا، فهناك مجتمعات غير مجتمعاتنا استعمرت ومزقت، ولكنها تمكنت من تجاوز الآثار الاستعمارية بفعل ارادة ذاتية واعية.

وخطورة المعوقات المعاصرة في أنها تشكل الأساس الذي سيستند إليه مستقبلنا، لأن ما سيأتي غداً لن يكون مفصلاً عن واقعنا الحالي، بمثل ما أن واقعنا الحالي هو نتاج لماضيها . ومن هنا تصبح مناقشة معوقات العمل العربي المشترك المعاصرة تستهدف أساساً التنبيه الى جوانب الضعف في الأساس الذي سيبني عليه مستقبل أجيالنا العربية القادمة.

وسنعمل على تناول هذه المسألة في بعدين ، أولهما النظم التربوية ، وثانيهما درجة وكثافة الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات العربية . أما المسائل السياسية والاقتصادية فلن نتناولها في هذا الجزء لأننا اعتبرنا بعضها مرتبطاً بعوامل خارجية أو بعوامل مركبة ناتجة عن تفاعل العوامل الداخلية والخارجية .

١ - النظم التربوية

تعني النظم التربوية سلسلة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي يمر الفرد بها خلال حياته ، وتكون وظيفتها الأساسية تشكيل القيم التي توجه ذلك الفرد ، وهذا يعني أن الحلول التي يتوصل إليها ذلك الفرد لمشكلات حياته ليست منفصلة بشكل أو بآخر عن منظومة القيم التي زودته إياها تلك المؤسسات .

ولكن ما هي تلك المؤسسات؟ إنها باختصار أربع مؤسسات أساسية ومؤسسة خامسة ذات طبيعة خاصة ويهمنا أن نركز عليها . أما هذه المؤسسات فهي :

- أ - البيت .
- ب - المدرسة والجامعة .
- ج - المؤسسة الدينية (المسجد والكنيسة) .
- د - المؤسسة الاعلامية .
- هـ - المؤسسة العسكرية (ذات الطبيعة الخاصة) .

ولن نتناول دور هذه المؤسسات إلا من زاوية كيف تؤثر في
اعاقة العمل المشترك؟

أ - البيت : يمثل البيت المؤسسة التربوية غير الرسمية ، إلا أن
هذه المؤسسة على رغم خطورتها لا تجد اهتماماً كافياً من قبل
الباحثين العرب ، وتكمن خطورة هذه المؤسسة في بعدين :

(١) انها مكان التلقين الأولي للطفل ، فهو يتعلم اللغة من
والديه و إخوته ثم يصنف دينياً من خلال القنوات ذاتها ، وكذلك
تحدد انتماءاته العرقية ، إلى غير ذلك من مقومات شخصيته
الأساسية . وذلك يعني وببساطة ان كل القيم التي ستغرسها
المؤسسات الأخرى لن تتم إلا من خلال استخدامهما للتربة البيتية .

(٢) ان البيت يمثل احد مسارح الصراع بين القيم ، فالأب
والأم يحملان قيم المجتمع ولكنها يعيدان صياغة هذه القيم من
خلال اطفالهما ، أي أن البيت يطوي في داخله القيم القديمة - ان
صحت التسمية - والقيم المستقبلية .

وقد لاحظنا في الصفحات السابقة بعض الجوانب الخطرة
للتربية البيتية والتي تمثلت في تأثيرها على الأقليات ، فالشعور
بالتميز يبدأ في البيت ، ونحن لا ندعو هنا الى منع هذا التميز
بالضرورة ، ولكننا ننبه الى ان البيئة البيتية هي التي تنفث نيران
التباين بين انساق المجتمع .

ونود في مجال تناولنا لدور البيت أن نشير الى ظاهرة مهمة ،

وهي درجة الاختلاط المنزلي بين الأسر العربية، إذ يلاحظ في الأقطار العربية التي يعمل فيها عدد كبير من مختلف الجنسيات العربية، كما هو الحال في الأقطار الخليجية أو ليبيا أو الجزائر، أن نسبة التزاور بين الأسر متدنية الى حد بعيد، بل ان احد الباحثين اشار خلال مناقشة لأطروحة ماجستير في جامعة الكويت الى ان نسبة التزاور بين الفلسطينيين والكويتيين تكاد أن تكون قريبة من الصفر في المائة^(١٩). ولو تساءلنا عن سر ذلك نجد أنه على رغم عدم وجود مؤسسات رسمية تمنع أو تربي مثل هذا السلوك السلبي، فإننا نلاحظ حدثه. ويؤكد الباحث ان هذه الظاهرة تكاد أن تكون شبه عامة في المجتمع العربي الا في مناطق قليلة. وفي تقديرنا أن السبب الرئيسي يعود الى الصورة الذهنية التي نرسمها لبعضنا البعض من خلال المؤسسة البيتية. ففي البيت تتجمع خبرات الأب والأم والاخوة العاملين ويدور الحوار آخذاً شكلاً سلبياً في تحليل سلوك الآخرين. وقد يقال ان أسباب هذه الصورة عديدة جداً، ولكن ما يهمننا هنا هو المؤسسة التي تقوّل فيها هذه الصورة... انها البيت سواء كمقر لأفراد الأسرة، أم كمكان للقاءات الأسرية، ويبقى الطفل - المستمع للحوار البيتي - هو المستقبل الذي نحقنه بالصورة السلبية للشعوب العربية الأخرى.

ان الضرورة تستوجب أخذ هذه المسألة بعناية شديدة والبحث عن وسائل لعلاجها وهو ما سنحاوله في نهاية هذه الدراسة.

ب - المدرسة والجامعة: تعتبر المدرسة المؤسسة الأولى في العملية التربوية في أي مجتمع من المجتمعات، وتكمن خطورتها في أنها الجهة الأولى التي تقدم معلومات منظمة للطالب عن البيئة التي يعيش فيها، كما أنها تزوده بقيم وقواعد حياتية محددة، إلى جانب ذلك فإن الأهمية البالغة لشخصية المدرس على نفسية الطالب تزيد من أهمية المدرسة.

ولو تساءلنا: هل هناك فلسفة تربوية ذات توجه وحدوي في المدرسة العربية؟ فإن الإجابة ستكون ذات دلالة سلبية إلى حد بعيد. وقد تبين لي خلال دراسة لكتب التاريخ والجغرافيا في عدد من الأقطار العربية، أن حجم ما يدرس عن القضية الفلسطينية يتقارب وأحياناً يقل عن حجم ما يدرس عن قضايا دولية غير عربية وأحياناً ذات أهمية محدودة إلى حد بعيد، بل أن حجم ما يدرسه الطالب عن بلده يفوق في بعض الأحيان مجموع ما كتب عن بقية الأقطار العربية الأخرى، كما تتسم المادة المقدمة بالسذاجة المفرطة.

وما نجده في كتب التاريخ والجغرافيا نلمسه في كتب الأدب والمطالعة والدين... الخ، مما يعني أن المدرسة العربية لا تعمل على تنمية الشعور لدى طلابها بأنهم ينتمون إلى بيئة أوسع من أقطارهم، وربما تكون المدرسة في المشرق العربي في بعض الأقطار أفضل حالاً من المدرسة في المغرب العربي في هذا المجال.

ولو انتقلنا إلى الجامعة، فإن الوضعية فيها ليست أحسن حالاً

من المدرسة، فقد تبين لنا من دراسة ميدانية أخرى عن اتفاقية كامب ديفيد أن نسبة تفوق الـ ٥٠ بالمائة من طلاب الجامعة في عدد من الأقطار العربية لم يقرأ هذه الاتفاقيات بشكل دقيق^(٣)، ولا يمكن تفسير هذه السلبية تجاه إحدى أخطر الوقائع في الحياة السياسية العربية المعاصرة إلا أنها نتيجة الأزمة التربوية السياسية للطلاب العربي.

ولعل قضية المدرسة و«الجامعة» العربية تستوجب منا التوقف أمام ظواهر العمل المشترك في هذا المجال. إذ هناك اتحاد للمعلمين العرب، ثم هناك سلسلة من اجتماعات وزراء التربية والتعليم العرب، إضافة إلى اتحاد الجامعات العربية، عدا عن نشاطات مختلفة على مستويات متباينة في هذا المجال.

ومع اقرارنا بأهمية العامل السياسي في عرقلة نشاط هذه المؤسسات، إلا أن درجة كفاحية المربي العربي تمثل إشكالية في حد ذاتها. وعلى رغم أن أزمة المربي هي أيضاً نتيجة لسلسلة من العوامل، إلا أن دراستنا أوضحت أن المناهج التي توضع للمدرسة بشكل أساسي لا تتدخل فيها السلطة إلى ذلك الحد الذي يعتقده البعض، كما أن دور المدرس يعد تكميلياً للنقائص في المادة العلمية المقدمة للطلاب.

إن التزايد المستمر في أعداد الطلبة في المدرسة والجامعة، يعني أن المجتمع العربي مقبل على مرحلة من الزيادة الكمية في عدد المتعلمين من جهة، ونقص درجة الانتشاء العربي الواسع من جهة

ثانية، بل يبدو أن المؤسسات التعليمية التي قامت بدوافع قومية تجد مقاومة من بعض الأقطار العربية. ويدل الموقف السياسي لمعظم أقطار الخليج العربي من جامعة بيروت العربية على مثال واضح في هذا المجال، إذ نلاحظ في هذه الجامعة أنها تجمع الادارة المصرية بالأرض اللبنانية بالطلبة العرب من عدد وافر من الأقطار العربية.

ان خطورة المدرسة والجامعة في ان العنصر البشري في هاتين المؤسستين سيكون في المستقبل هو العنصر البشري الذي يحتل الادارة والمرافق والشركات وكل المؤسسات التي ينتظر منها ان تخطو تجاه المشروعات المشتركة، غير أن فقدان الخلفية المعلوماتية المنظمة عن الترابط بين أجزاء الجسد العربي لدى هؤلاء نتيجة الخلل التربوي في المدرسة والجامعة سيكون عقبة كأداء أمام المشروعات المشتركة، ويكاد الطالب في بعض الأقطار أن يعرف عن احتياجات الأسواق الاوروبية اكثر كثيراً من معرفته عن السوق العربية.

لقد أشار توينبي الى أن بناء الحضارة مرهون بوجود تحد للأمة، ونحن أمة تواجه تحدياً رهيباً، غير أن وعينا بهذا التحدي - وهو وعي تساهم المدرسة والجامعة في بنائه الى حد كبير - هو المشكلة التي تفسر ضعف درجة الاستجابة لذلك التحدي.

ج - المؤسسة الدينية: لا يستطيع أي باحث اجتماعي أن يتجاهل الأهمية الكبيرة للدين في الحياة العربية. وبغض النظر عن

التباين في وجهات النظر حول سلبية أو ايجابية الدين، فإن الاجماع يدور حول الدور المهم الذي لعبه في المنطقة العربية خصوصاً لا سيما من خلال تشكيله للتاريخ والثقافة العربية لقرون طويلة.

وقد يرى البعض في العامل الديني أداة تلاحم وتضامن، فكيف ندرجه في نطاق المؤسسات المعرقة للعمل المشترك؟ ونحن إذ نقر بالشق الأول - أي أداة تلاحم وتضامن - لا نستطيع أن ننفي ما ترتب على الدين من عوامل تشقق وتصدع من خلال ثلاثة مظاهر:

(١) خلق سلسلة من التقسيمات الفرعية في نطاق المجتمع العربي، وقد أشرنا الى هذه المسألة في الصفحات الأولى من هذه الدراسة عند تناولنا لقضية الأقليات، لذا لا نرى أي داع لاعادة ذكرها، ولكننا نتساءل فقط: هل التقسيمات الفرعية في نطاق الدين تعرقل العمل المشترك أم لا؟ والمشكلة هنا أن هذه التقسيمات أخذت طابعاً مؤسسياً وسياسياً ولم تبق في نطاق خلاف الرأي وهو ما يعمق خطورتها.

(٢) الولاء الأوسع: ان الدعوة الدينية - الاسلامية والمسيحية - تربط الفرد بولاء واسع يشمل «الأمة الدينية» ولا يقتصر على الرباط القومي، ومع اقرارنا بنبل وسمو الدعاوات ذات الصبغة الإنسانية، فإن المسألة تتضمن مشكلة اجرائية، إذ كلما اتسعت دائرة الولاء كلما أصبحت خيوط العلاقة أوهن والألوان أصبحت باهتة. والبحث في أدبيات العمل المشترك يدل على أن في المنطقة

العربية تزاحم بين العمل المشترك القائم على أساس ديني وبين العمل المشترك القائم على أساس قومي ، وان انتشار ظاهرة المصارف الاسلامية في شكل واضح في المنطقة العربية يدلنا على طبيعة هذا التزاحم لاسيما في المشرق العربي ، بينما تشير موانيق ودرسات وأدبيات المغرب العربي الى مصطلح «العربية الاسلامية» عند الحديث عن الحضارة أو الهوية أو الوحدة (وهو تكرار للتراحم بين الجامعة الاسلامية والتيارات القومية).

ولسنا هنا في صدد مناقشة الولاء الأوسع ، ولكن نرى ضرورة الأخذ بقاعدة «أولى لك فأولى» ، بل ان الجوار الجغرافي جعل الرسول (ص) يعطي الجار حقاً جعلته يقول «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» ، فقد تهمني مشكلات الاندونيسي المسلم أو الفلبيني ، أو الأفغاني ، ولكن هل يمكن خلق قواعد مشتركة للعمل معه بينما أنا فاشل في خلق قواعد مشتركة مع العربي في أي قطر كان؟

(٣) ثمة نقطة أخرى ، وهي موقف الدين من العلمنة ، إذ تتضمن المؤسسة الدينية تشكيكاً بأي عمل مشترك لا ينطلق من أساس ديني ، فبعض الانتاج السينمائي المشترك عربياً منع من الدخول الى أقطار عربية على رغم ان موضوعاته دينية ، واشترك بعض الافراد في تجمعات عربية نقابية ممنوع بدوافع دينية ، هذا عدا عن نشاطات المرأة ، والنقابات ... الخ .

غير أن الخطورة في المؤسسة الدينية تكمن في بعدها التربوي ،

إذ تتبنى العملية التربوية في هذا المجال أنماطاً متباينة من المؤسسات، فهناك المؤسسات الرسمية (وزارات الأوقاف أو الأديان) إلى جانب مؤسسات غير رسمية (الأحزاب والحركات الدينية) عدا عن الدور المختلط الذي تلعبه كليات الشريعة التي لا يخلو منها قطر عربي.

والملاحظة المهمة في مجال البعد التربوي لهذه المؤسسات هو افتقارها الحد الأدنى من التنسيق في جهودها، بل هي في تناحر شديد في بعض الأحيان. ولعل مراجعة مواقف هذه المؤسسات من موضوعات حساسة تدلنا على التناحر بينها. فمثلاً قوانين الأحوال الشخصية، التعليم المختلط، النشاطات الاقتصادية، المؤسسات السياسية، دور الدين في السياسة، الاشتراكية، القومية، العلاقات الدولية... الخ، من موضوعات هي محور خلاف بين المؤسسات الدينية، مما يجعل المواطن العربي يقرأ ويسمع ويشاهد فتاوى دينية متضاربة للقضية الواحدة، مما يربكه ويزيد من أزمته الثقافية، ولا بد أن ينعكس ذلك في المدى البعيد على سلوكيات الأفراد التي من ضمنها الاقدام أو العزوف عن عمل عربي مشترك.

د - المؤسسة الاعلامية: يمكن القول ان وسائل الاعلام الجماهيرية هي احدى الادوات الخطرة اذا اسيء استخدامها، لأنها تستهدف العدد الاكبر من الناس الذين يمكن استغلالهم لدوافع سياسية أو تجارية. وباستثناء الانجاز العربي المشترك في مجال

الاعلام المتمثل في القمر الصناعي العربي «عربسات»، يصعب الحديث عن مشاريع عربية مشتركة على رغم سلسلة الاجتماعات التي تتم في نطاق الجامعة العربية لوزراء الاعلام العرب أو اتحاد الاذاعات العربية... الخ.

وعند النظر الى المادة الاعلامية المقدمة في السينما أو التلفزيون أو الاذاعة أو الصحافة، نلاحظ غلبة المادة الترفيهية في الأدوات الثلاث الأولى من حيث «المادة المشتركة»، إذ تكاد المسلسلات والافلام والاغاني «المصرية» هي القاسم المشترك لغالبية هذه الوسائل الاعلامية. ولسنا هنا في مجال تقويم جدوى هذه المواد الاعلامية لأن ذلك يخرج عن نطاق هذه الدراسة، إلا أن ما يهمنا هنا هو الوجه المعرقل في هذه المؤسسات الاعلامية للعمل العربي المشترك لاسيما من الناحية التربوية (النواحي السياسية سيتم التعرض لها في شكل منفصل)، ويمكن تلخيص هذه المسألة في النقاط التالية:

(١) النقص الشديد في المواد الاعلامية ذات التوجه القومي قياساً بالمواد الاعلامية ذات التوجه القطري، وسواء تمثل ذلك في عدم زيادة معلومات المتلقي العربي عن وطنه الكبير أم في تعميق مشاعر الترابط ماضياً وحاضراً ومستقبلاً أم في تعويض النقص في المعلومات المدرسية أو الجامعية... الخ. ويؤدي مثل هذا التوجه في المدى البعيد الى جعل المواطن العربي لا يرى مشكلاته وآفاق تطوره في اطار أوسع من الاطار القطري (لاحظ النقص الهائل في

صحف المشرق العربي عن أوضاع المغرب العربي).

(٢) طغيان المواد الاعلامية «الغربية»: ويتمثل هذا الطغيان في بعدين:

البعد الأول: ويتضح في العدد الهائل من الاذاعات الأجنبية الموجهة الى المنطقة العربية، إذ تحظى هذه المنطقة بساعات بث براجمي اذاعي باعداد كبيرة وبمختلف التوجهات (اذاعة موسكو، واشنطن، لندن، باريس، هولندا، المانيا، البانيا، ايران، الفاتيكان... الخ عدا عن اذاعة اسرائيل وكلها تذيع باللغة العربية وأحياناً باللهجات العربية المحلية)، ويؤدي هذا الغزو الاعلامي مع ضعف التنسيق الاعلامي العربي الموحد لمواجهة الى تعميق التصدعات في التوجهات العربية لا سيما في أوساط الرأي العام العربي.

البعد الثاني: ويتمثل في تبعية وسائل الاعلام للوسائل الغربية سواء من حيث كونها مصادر للأخبار (ويتضح هذا في عدد مرات ذكر رويتر أو فرانس برس أو اسوشيتد برس أو يونيتد برس في الصحف العربية قياساً على المصادر العربية) أو مصادر للبرامج الاذاعية والتلفزيونية وهو ما يؤدي إلى النتائج التالية:

(أ) زرع قيم استهلاكية واضعاف البعد الكفاحي في توجهات المواطن العربي، الأمر الذي يجعله أكثر تأييداً للمشاريع قصيرة الأجل وذات الصبغة التكتيكية بدلاً من تربيته على الاستعداد

للتضحية من أجل مشاريع عربية مشتركة ذات بعد استراتيجي .

(ب) ان التبعية الاعلامية تؤدي الى اضعاف محاولة التخلص من رواسب الاستعمار، فمثلاً لا تزال اللغة الفرنسية تحظى بساعات بث أكبر كثيراً من اللغة الوطنية «العربية» في تلفزيونات المغرب العربي، وهو ما يزيد من الآثار التي سبق وتناولناها عند الإشارة الى الظاهرة الاستعمارية^(٢١).

(ج) ثمة بعد تربوي خطير ويتمثل في تعميق الشعور بالنقص لدى المواطن العربي عند تعريضه لمواد اعلامية غربية من خلال الشاشات العربية. وهنا قد يرى البعض ان الانغلاق الاعلامي يؤدي الى مخاطر كبيرة، ونحن لا ندعو الى الانغلاق، ولكن تقديم المواد الاعلامية غير المنتقاة يجب أن يراعي مسألة المقارنة التي ترتبط في ذهن المشاهد العربي بين ما يتلقاه وبين ما يعيشه. وقد تبين خلال مناقشة في احد البرلمانات العربية في بلد من بلدان المغرب العربي أن المسلسل العربي يحظى بأكبر عدد من المشاهدين لأنه - حسب هذا الجمهور - يتحدث عن مشاكل المواطن العربي (الطلاق، الفقر، الارث، الجنوح، الظلم، التمدن... الخ)، ومع ذلك كانت هناك ضغوط مهمة لحذف هذا المسلسل اليومي بذريعة التخلف والروح التجارية... الخ، وهذا يعني ان «الانبهار» بالمادة الاعلامية الغربية اصبح وسيلة لسلخ قطاعات من المجتمع العربي عن بيئتها. والخطورة هنا في ضرورة جعل الاعلام يرقى بمستوى المشاهد العربي ليجعله قادراً على التمييز بين

التخلف كظاهرة اجتماعية لها قوانينها وظروفها وبين التخلف كظاهرة ملازمة لمجتمع من المجتمعات وكأنها إحدى خصائصه البيولوجية، وإن أولى خطوات الاقدام على عمل مشترك بين طرفين هي خلق الشعور بالثقة لديهما بأن لدى كل منهما ما يعطيه للآخر ويدفعه الى الامام، غير أن الاعلام العربي يخلق الانطباع الذي سبق لسياسي مصري وإن عبر عنه بخصوص الوحدة العربية بأنها ليست سوى صفر + صفر.

وقد تبدو السطور الأخيرة ذات رنة خطابية، ولكن الأمر وببساطة يستهدف «اثارة» القضية الاعلامية.

هـ- المؤسسة العسكرية: قد يبدو غريباً أن نضع المؤسسة العسكرية ضمن المنظومة التربوية العربية. وبعيداً عن الجانب الحرفي في المؤسسة العسكرية، فإن لهذه المؤسسة خطورة كبيرة من حيث:

(١) انها أداة التغيير السياسي في غالبية الاحيان في الأقطار العربية.

(٢) انها إحدى أدوات التعبير المادي المباشر عن تصادم الارادات العربية، بخاصة خلال الصدامات العسكرية بين الأقطار العربية.

(٣) انها أداة الضبط الداخلي والدفاع الخارجي.

(٤) انها الأداة المهمة للتعبير المادي المباشر كذلك عن توافق الارادات العربية (يمكن القول ان قوات عسكرية من جميع الأقطار

العربية شاركت بمستويات مختلفة وفي ظروف مختلفة في الصراع ضد اسرائيل).

وعلى رغم هذه الخطورة الواضحة لهذه المؤسسة، لا يبدو أن الجانب التربوي يحظى باهتمام الدارسين العرب، إذ تغلب على الدراسات الصبغة الفنية من حيث العدد والتجهيز من دون الالتفات الى درجة التوجه القومي في أوساط المؤسسة العسكرية والنمط التربوي السائد فيها.

ومع اقرارنا بصعوبة الوصول الى معلومات دقيقة عن هذه المؤسسة لأسباب عدة لا تخفى على القارئ، ومع الاقرار بالدور الحاسم للعامل السياسي في توجيه وتركيب هذه المؤسسة، فإن اطلاعنا - ولو بقدر يسير - على المحاضرات التي تعطى في عدد من الكليات العسكرية العربية^(٢٢)، يدلنا على النقص الشديد في معلومات الجندي والضابط العربي عن معطيات الواقع العربي.

وتعني المسألة التربوية في المؤسسة العسكرية تلك المنظومة من القيم التي يزود بها الفرد المنتمي الى هذه المؤسسة، فمثلاً (وبعيداً عن الصياغات الخطابية) هل تسعى المؤسسة العسكرية الى خلق القناعة لدى الجندي العربي بأن هناك ترابطاً وثيقاً ومطلقاً بين الأمن القطري والأمن القومي، وهل تنمى الروح القومية في المؤسسة العسكرية من زواياها الثقافية والاجتماعية، وكيف نفسر ضعف دور المؤسسة العسكرية في القيام بدور الاداة الضاغطة - بحكم امكاناتها - تجاه السياسات القومية؟ وهل هناك «مدرسة

حربية» عربية مستفيدة من التقاليد الحربية العربية المعاصرة والتاريخية؟ ان سلسلة التساؤلات التي يمكن طرحها على هذا المنوال عديدة، ولا ريب في أن هشاشة التربية السياسية القومية في اطار المؤسسة العسكرية مسؤولة الى حد كبير عن ضعف محاولات العمل المشترك في المجال العسكري (ولا نقصد بذلك المعارك، بل المعلومات، والتدريب، وجعل القيادة العربية المشتركة ذات حد أدنى من المضمون الذي توحى به، ومراكز دراسات استراتيجية تستفيد من الخبرات العسكرية العربية).

وبديهي ان المؤسسة العسكرية ليست منفصلة عن المؤسسة السياسية أو حتى عن القيم السائدة في المجتمع، غير أن ما نقصده هنا طبيعة التربية السياسية والقيم التي تقدم للجندي أو الضابط بطريقة منظمة وتساهم في تشكيل فهمه لواقعه.

ان المسألة الخاصة بدور المؤسسة العسكرية في العمل المشترك في الوطن العربي تغري كثيراً في المناقشة والبحث، غير أن طبيعة البحث تعيد هذا الاغراء، ولكن لو سأل الجندي أو الضابط العربي نفسه السؤال التالي: كيف يمكن أن أساهم في خلق مجالات للعمل العربي المشترك في المجال العسكري؟ (ومرة أخرى نذكر بأننا لا نقصد هنا الحروب بالضرورة)، فإن الاجابة عن هذا التساؤل كافية لتجعله يكتشف عمق الترابط بين الأمن القطري والأمن القومي.

وختاماً لهذا المبحث الخاص بالنظم التربوية، نشير الى اننا

اغفلنا التنظيمات الحزبية السياسية لأننا سنتناولها في المبحث السياسي، كما يمكن الإشارة الى سلسلة النتائج التي يمكن التوصل اليها من هذا المبحث:

(أ) ان سلسلة المؤسسات التربوية، أو التي يقدر لها ان تلعب دوراً تربوياً في الأقطار العربية هي مؤسسات هشة الى حد بعيد. ولا نجادل في دور العامل السياسي، غير أن المبالغة في هذا الأمر تؤدي الى اعفاء القارئ لنفسه. فعلى سبيل المثال ليس هناك أي نظام عربي - مهما كانت توجهاته - يطلب من لجانه التربوية ان تجعل مساحة ما يتلقاه الطالب من معلومات جغرافية عن الوطن العربي أقل مما يتلقاه عن أوروبا أو اليابان، وليس صحيحاً ان الأنظمة السياسية تطلب من لجانه التربوية ان يكون عدد قصائد الغزل في الأدب أكثر من عدد القصائد ذات المضامين الثقافية والاجتماعية أو المرتبطة بشكل أو بآخر بالهوية العربية.

(ب) إذا كانت المؤسسات الرسمية ضعيفة من حيث دورها التربوي بحجة الأنظمة السياسية، فليسأل القارئ نفسه السؤال التالي: ما هو الدور الذي يؤديه لضعاف معوقات العمل العربي المشترك في حدود عملي ونطاق قدراتي؟ أنها أسئلة بسيطة، ولكن محاولة الاجابة عنها تكشف للقارئ طبيعة المعوقات ودوره في مواجهتها.

٢ - درجة الاتصال وكثافته بين الشعوب العربية

ان نجاح التحليل الاجتماعي لظاهرة معينة كظاهرة التكامل يعتمد إلى حد بعيد على القدرة في التعامل مع التكتلات الاجتماعية كمنظمات لا كمجتمعات لأفراد. ويمثل عنصر الاتصال الرابطة التي تنشئ هذه المنظمات الاجتماعية، كما أنه يمكن الجماعات من التفكير والبحث والسلوك مع بعضها البعض. وقد يؤدي الاتصال بين الأفراد إلى خلق مشاعر عدائية أو ودية، وتعتمد هذه المسألة على تاريخ الاتصال بين الافراد، فإذا كانوا يخترنون في ذاكرتهم صورة ودية عن الاتصالات السابقة بالآخرين، فذلك ادعى لتوقع علاقة ودية والا فإن العكس صحيح، ويكون نجاح النظام السياسي في قدرته على استدعاء ذلك المخزون لحظة الحاجة اليه^(٢٣).

ويرى بعض الباحثين الغربيين أن الدول ليست الا حشوداً من الافراد تتحد في ما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان، وتحقق الشعوب وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تجري دراستها والاتصال في خصوصها بين هذه الشعوب^(٢٤).

أي ان الاتصال يخلق سلسلة من النتائج التي يمكن أن تعود بالنفع أو الضرر على طرفي الاتصال، إذ انه يؤدي إلى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الطرفين، من حيث تركيب

المجتمع وعاداته وقيمه وأنماط انتاجه بل والروح العامة لشعب من الشعوب، كما أن الاتصال يخلق الفرصة للأطراف لمقارنة مواضع الضعف والقوة لكل منهما الأمر الذي يخلق بدوره فكرة التوفيق بين هذه المواضع. أما البعد الآخر المترتب عن الاتصال بين الشعوب فيتمثل في أنه يخلف وراءه سلسلة من الروابط الاجتماعية (الزواج المختلط، الصداقات . . . الخ) والروابط الاقتصادية (تشكيل المشاريع الانتاجية المشتركة أو التعاون في مجال العمال ورؤوس الأموال والموارد الزراعية أو الصناعية أو التجارية) والروابط الثقافية (كتنظيم النوادي النقابية المشتركة أو الجمعيات ذات الصبغة الثقافية أو تلاقي الخبرات الثقافية في مجال السينما والمسرح . . . الخ).

ويمكن القول ان الاتصال بين المجتمعات، خارج نطاق الاتصالات الرسمية المباشرة، تتمثل في ثلاث قنوات:

أ - قناة السياحة الفردية أو الجماعية.

ب - القناة الاقتصادية والمتمثلة أساساً في الانتقال من مجتمع إلى آخر سعياً وراء فرص العمل أو الاستثمار.

ج - قناة الدراسة المتمثلة أساساً في حركة الطلبة من مجتمع إلى آخر إلى جانب القناة الثقافية. على رغم صعوبة تحديد ملامحها.

ولا جدال في ان هناك سلسلة من العوامل تحدد مدى نشاط وفعالية قناة قياساً على أخرى، وتحدد كذلك مدى الازدحام في

الحركة من نقطة إلى أخرى وأسباب ذلك. وحيث ان هذه المسائل تخرج عن نطاق بحثنا، فإن ما يهمنا هنا هو تحديد العقبات التي تحول دون اتساع قاعدة الاتصال بين المجتمعات العربية. غير أننا نشير بشكل أولي الى أن هناك ضرورة للتمييز - وهي مسألة مهمة - بين ما نخزنه في ذاكرتنا من تاريخ الاتصالات الرسمية (بين الحكومات) وبين ما نخزنه في ذاكرتنا من تاريخ الاتصالات بين الشعوب، أي التمييز بين الاتصال الذي نظمته السلطة والاتصال الذي تم بإرادة فردية أو جماعية لا علاقة للسلطة بها. ويمكن القول مبدئياً، ان مخزون الذاكرة العربية أكثر ايجابية تجاه الاتصالات غير الرسمية منه تجاه الاتصالات الرسمية، ومن هنا يتجلى لنا الدور المهم لتوسيع الاتصالات بين المجتمعات العربية لما يؤديه ذلك من خلق لشبكة واسعة من الترابطات. ويمكن التعرف على حجم الاتصالات من خلال عدد وافر من المؤشرات تتلخص في حجم السياحة بين الأقطار العربية، عدد العمال العرب الذي يعملون في أقطار عربية غير أقطارهم، عدد الطلاب العرب في أقطار عربية غير أقطارهم، عدد الرسائل المتبادلة بين الأقطار العربية (كمجموعات)، مستوى الاستماع إلى الاذاعات العربية من قبل مجتمعات عربية غير صاحبة الاذاعة، وكذلك قراءة الصحف، اللقاءات الأدبية والفكرية والنقابية العربية، حجم الزواج المختلط، الرحلات الجوية أو البرية أو البحرية، درجة اختلاط العرب ببعضهم في المهجر ودرجة وجودهم في اماكن متقاربة... الخ.

ولكن ما الذي يحول دون اتساع قاعدة الاتصالات بين «المجتمعات» العربية؟ انها سلسلة من العوامل التي يمكن ايجازها في الآتي وان كان معظمها يتمحور حول العامل السياسي :

(١) تصاريح الدخول (الفيزا) : يمكن القول كقاعدة عامة انه وباستثناء قطرين عربيين (سوريا والعراق) يحتاج المواطن العربي الى تصريح للدخول الى أي قطر عربي غير بلده . وعلى رغم تباين طبيعة وحجم صعوبة الحصول على تصريح الدخول ، فإن الأقطار العربية النفطية خصوصاً هي الأكثر تعقيداً في هذا المجال ، مع الأخذ في الاعتبار أنه توجد في بعض الأقطار النفطية اعداد من العمال الأجانب غير المهرة (لاسيما الآسيويون) تساوي أو ربما تفوق عدد نظرائهم من العمال العرب .

كما أن الدخول الى بلد عربي يترافق في بعض الأحيان بعراقيل أخرى في المرافق الجوية أو البرية أو البحرية ذات طبيعة أمنية .

(٢) الخوف السياسي من نتائج الانتقال الى بلد عربي آخر ، ويتمثل ذلك في امتناع بعض القطاعات المهمة أحياناً من المجتمع العربي عن الانتقال الى أقطار عربية غير أقطارها خوفاً من الآثار التي ستعود عليها عند العودة إلى بلدانها . وكثيراً ما اعتذر كتاب ومفكرون عرب عن حضور ندوات علمية في بلدان عربية غير بلدانهم لا لعدم رغبتهم بل نتيجة الخوف من آثار المشاركة .

(٣) ان التوتر المستمر في العلاقات بين الأقطار العربية لاسيما

المتجاورة يجعل عملية الاتصال أكثر صعوبة، لا سيما وأن الاتصال مع الأقطار المجاورة هو الأكثر احتمالاً (لاحظ في هذا الشأن العلاقة بين المغرب والجزائر، ليبيا وتونس، مصر وليبيا، سوريا والأردن، سوريا والعراق، شطري اليمن، اليمن الديمقراطية والسعودية... الخ).

(٤) يمكن القول ان الأسباب الثلاثة السابقة ذات طبيعة سياسية محضة، ولكن هناك سلسلة أخرى من العوامل التي قد يكون للعامل السياسي دور فيها ولكن بحدّة أقل مما سبق ذكره، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

(أ) ضعف الامكانيات المادية لقطاع واسع في الأقطار العربية يحول دون قدرته على التجول في الوطن العربي بهدف السياحة، بل ان بعض الأقطار العربية تضع قيوداً لأسباب اقتصادية على مواطنيها تحد بدورها من السياحة في الوطن العربي.

(ب) ضعف الفضول المعرفي لدى المواطن العربي عموماً، ونقصه بذلك، ان روح المعرفة والرغبة في الاطلاع لدى المواطن العربي كأداة تحثه على السياحة لا تزال ضعيفة الى حد ملحوظ. وقد يعود ذلك إلى أسباب تاريخية وتربوية سبق ان أشرنا إليها، إلا أن هناك عاملاً آخر يساعد على ذلك وهو ما سنشرحه حالاً.

(ج) ضعف قوة الجذب السياحي العربي: فعلى رغم ان الوطن العربي يشتمل على آثار تاريخية لأهم الحضارات الانسانية

(الحضارات الدينية وغير الدينية) ومن توافر التضاريس المتباينة وذات الجمال الطبيعي الكبير (الصحراء، الأنهر، الجبال، الغابات، البحر، الواحات، السهول... الخ) ومن قصر المسافة بين الأقطار العربية... فإن الضعف الشديد في الدعاية السياحية بين الأقطار العربية يفسر العامل الذي سبق وأشارنا اليه من جهة ويفسر ضعف الازدحام السياحي بين الأقطار العربية. ويلاحظ في هذا السياق كذلك، انه ليس بين العديد من الأقطار العربية رحلات جوية على الاطلاق، ويفسر مسؤولو الشركات الجوية العربية ذلك بعدم وجود حركة كافية بالمعنى التجاري، بل ان الخطوط الجوية بين الأقطار العربية تعرف مشكلة الازدحام في مواسم معينة وتعرف مشكلة النقص الشديد في عدد المسافرين في مواسم أخرى، وهو ما يؤدي الى التأثير على شبكة الاتصالات الجوية.

(د) ثمة مشكلة أخرى يندر ان تجد لها في الكتابات العربية أية اشارة، ونقصد بذلك الافتقار إلى هيئات شعبية تستهدف تعميق الاتصالات الايجابية بين الشعوب العربية والمحاولة لتخفيف الآثار السلبية للاتصال، ونحن لا نقصد هنا النقابات أو الاتحادات، بل هيئات ذات صبغة اجتماعية بحتة وتهدف تشجيع الاتصالات. فمثلاً البحث عن سبل لزيادة التزاور - ولاحظنا في الصفحات السابقة المؤشرات الخطرة لهذه المسألة - وهنا نتساءل مثلاً: ما هو حجم - مثلاً - الاحتكاك بين المصريين

والكويتيين خارج نطاق العمل داخل الكويت؟ لماذا لا يتم تشكيل فريق كرة قدم عربي واحد له طابع الديمومة؟ لماذا لا تتسع دائرة النشاطات الفنية والثقافية المشتركة من قبل العاملين في المجتمع نفسه وينتمون الى أقطار مختلفة؟ لماذا لا يجري البحث عن سبل لتخفيف الصور المشوهة في أذهان بعضنا عن البعض الآخر؟ . . . الخ . . . ان كل هذه الجهود تؤدي على المدى البعيد الى خلق الجو النفسي الملائم الى حد بعيد لحركة الأموال ولاضعاف الاستغلال السياسي لبعض ملامح الجو النفسي القائم.

خلاصة القول في هذا المجال، ان ضعف درجة وكثافة الاتصالات بين المجتمعات العربية يؤدي الى ضعف في شبكة العلاقات على اختلاف أنماطها من جهة وإلى نقص المعرفة الميدانية المباشرة لظروف بعضنا بعضاً سواء على مستوى قادة الرأي والفكر أم على مستوى رجل الشارع.

هوامش الفصل الأول

(١) T.V. Sathyamurthy, *Nationalism in the Contemporary World* (London: Frances Pinter, 1983), pp. 72-75.

(٢) BBC, «The World Today Programme», (December 1986).

(٣) وليد سليم عبد الحلي، «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ١٠٩ - ١٢٢.

(٤) انظر: سعد الدين ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»، ورقة قدّمت الى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ١٣٣.

(٥) محمد ليب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ج ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٨٠٨ - ٨٠٩.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨١٤.

(٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨١٥.

(٨) نستثني القطاعات ذات التوجهات القومية العربية في نطاق النخبة على اعتبار انها لا تمثل عائقاً أمام العمل المشترك الذي هو موضوع البحث.

(٩) أي الأقطار العربية التي تشكل رباطاً بين الاقاليم العربية (آسيا العربية أو بلاد الشام، وادي النيل، المغرب العربي).

(١٠) Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), pp. 189-198.

(١١) جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية»، ورقة قدّمت

إلى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٩٣.

(١٢) تحتكر ثلاثة بلدان عربية هي العراق والجزائر وتونس أسواق التمور في اوروبا، ومع ذلك فليس بين هذه البلدان الثلاثة أي محاولات للتنسيق في مجال الأسعار، وتتسم العلاقة بينها بالتنافس الشديد.

- (١٣) دأبت الادارة الفرنسية خلال الاستعمار على تحوير الاسماء لتبدو غير عربية .
- (١٤) يزاحم الانتفاء الى افريقيا في المغرب العربي (المناطق الفرنسية سابقاً) الانتفاء الى الأمة العربية .
- (١٥) ابراهيم ، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»، ص ١٥٥ - ١٥٩ .
- (١٦) ترفض أقطار الخليج العربي قبول الكفاءات العربية المتخرجة من الدول الاشتراكية ، بينما تنظر أقطار عربية أخرى الى خريجي الدول الغربية - الولايات المتحدة خاصة - نظرة شك . وليد سليم التميمي ، «موقف الرأي العام العربي من تسوية الصراع العربي الاسرائيلي : دراسة ميدانية»، المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٧٥ .
- (١٧) احدى المقولات الشهيرة لمحمد حسنين هيكل والتي ردها في مواضع مختلفة .
- (١٨) ابراهيم ، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»، ص ١٦٣ - ١٦٥ .
- (١٩) مناقشة لرسالة ماجستير حول «علاقة المجتمع الفلسطيني في الكويت بالبيئة المحيطة به» (جامعة الكويت، قسم علم الاجتماع، ١٩٧٧) .
- (٢٠) التميمي ، «موقف الرأي العام العربي من تسوية الصراع العربي الاسرائيلي : دراسة ميدانية»، ص ٧٧ .
- (٢١) صحيفة الشعب (الجزائر)، ١٩٨٧/٤/٥، ص ٩ .
- (٢٢) سننشر قريباً تفاصيل هذه القضية في دراسة مستقلة .
- (٢٣) Karl W. Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1953), pp. 93-96.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٦ .

الفصل الثاني العوامل الخارجية

مقدمة

ما الذي نقصده بالعوامل الخارجية؟ انها مجموعة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا تنتمي بوجودها التاريخي والجغرافي الى المنطقة العربية، اي هي البيئة الدولية التي تؤثر وتتأثر بها المنطقة العربية.

ومن الناحية النظرية، لكل كيان سياسي بيئتان، احدهما داخلية والاخرى خارجية، ولكل من هاتين البيئتين مطالب على صانع القرار في ذلك الكيان ان يستجيب لها بشكل أو بآخر، اذ تحدث في البيئة الدولية - الخارجية - تطورات وتغيرات كالحروب، والتطور التكنولوجي، وعدم الاستقرار السياسي، والثورات والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية... الخ، ولا بد لصانع القرار في دولة أو الكيان السياسي من «تكييف» نفسه مع هذه

التطورات، كما أن البيئة الداخلية قد تعرف مثلها، من زيادة الوعي السياسي الى زيادة عدم الاستقرار، الى الاقلية، والتدهور الاقتصادي... الخ من التغيرات التي عليه كذلك ان «يتكيف» معها.

ولكن المشكلة الاساسية تكمن في ان التوفيق بين التكيف مع المطالب الداخلية والتكيف مع المطالب الخارجية ليس مسألة يسيرة، وقد يجد صانع القرار نفسه مضطراً الى تغليب احد هذه المطالب على الآخر، فمثلاً - للتوضيح - قد تكون النزعة الاستهلاكية في احد المجتمعات نزعة حادة من جهة، وتكون شروط الاستدانة من المصارف الدولية قاسية الى حد بعيد، ويصبح على صانع القرار في بلد نام مثلاً، ان يختار بين ضغط النزعة الاستهلاكية لتجنب الاستدانة، وهو ما قد يؤدي لاضطراب داخلي، أو الخضوع لشروط الاستدانة لارضاء النزعة الاستهلاكية، وهو ما قد يؤدي إلى تعميق التبعية.

ومن هذا المنطلق، يصبح ضرورياً الربط بين ما يجري في داخل المجتمع العربي من جهة وبين ما يجري خارجه، اي ان القوى الخارجية تساهم في التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على الواقع العربي (سنوضح فهمنا لهذه القضية في الفصل الثالث).

وعندما نستعرض التاريخ العربي نلاحظ جوانب عدة للربط بين القوى الخارجية والداخلية، ولكننا هنا سنسعى الى النظر الى

العوامل الخارجية على أساس أننا تناولنا التركيبة الداخلية في الصفحات السابقة، ليكون ذلك تمهيداً للفصل الأخير الذي نربط فيه بين مختلف العوامل.

وبالطبع، فإننا سنتناول دور العوامل الخارجية من زاوية محددة وهي اثرها على عرقلة التعاون العربي المشترك من دون الخوض في الجوانب الأخرى التي ليس لها علاقة بموضوعنا ومهما كانت أهمية تلك العوامل.

أولاً : الميراث التاريخي

١ - ديمومة الصراع الدولي في المنطقة العربية

عرفت المنطقة العربية قروناً طويلة من الصراع مع القوى الخارجية من جهة، ومن الصراع بين القوى الخارجية نفسها مع بعضها على الأرض العربية (الحرب العالمية الأولى والثانية مثلاً) من جهة أخرى، ولسنا هنا في صدد تعداد اسباب استمرار هذا الصراع مع القوى الخارجية لفترات طويلة، وتكفي الإشارة فقط الى العوامل الاقتصادية (الثروات) والاستراتيجية (الموقع والمرافق البحرية) والاجتماعية (الدين والاقليات)، الى غير ذلك من اسباب.

ومع أن الخطر الخارجي قد يؤدي الى تكتل الجهة المعرضة لذلك الخطر، فان استمرار ذلك الخطر يؤدي الى سلسلة من

النتائج التي تعرقل الجهود الهادفة الى خلق عمل مشترك، بمعنى ان هناك علاقة بين ديمومة الصراع مع القوى الخارجية وتعرثر العمل المشترك على المستوى العربي، وهو ما سنوضحه في الآتي:

أ - ان ديمومة الصراع لفترات تاريخية طويلة (الحروب الصليبية، العثمانيون، الاستعمار الاوروبي التقليدي، الاستعمار الجديد، اسرائيل... الخ) يعني حالة دائمة من عدم الاستقرار. ومن الصعب تصور قدرة التوجهات والمؤسسات التكاملية على النمو في ظل حالة من عدم الاستقرار، إذ ان هذه التوجهات والمؤسسات في حاجة لفترة زمنية كافية من الاستقرار لتؤدي دورها وتحدث التأثير المطلوب منها أو التي وجدت من أجله، غير أن استمرار الصراع حال دون تبلور هذه المؤسسات لا سيما مع حالة عدم استقرار الخريطة الجغرافية حتى للقطر العربي الواحد تاريخياً في أكثر الأحيان.

وأدى الصراع مع القوى الخارجية وصراع القوى الخارجية في ما بينها على الأرض العربية الى خلق سلسلة من التحالفات أو أنماط التعاون بين قوى عربية وقوى اجنبية، لمواجهة قوى عربية وقوى اجنبية اخرى (الاتفاقات أو التحالفات مع بريطانيا، فرنسا، المانيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة... الخ). فمثلاً مؤسسات حلف بغداد سبقها وجود مؤسسات واتفاقات عراقية بريطانية (المعاهدات)، وهذه سبقها اتفاقات بريطانية تركية... أي أن المجتمع الواحد عبر ارتباطاته يعرف حالة من

النشوء والتحلل المستمر لمؤسساته، وهو ما يحول دون خلق نوع من التقاليد في مجال العمل المشترك، لان العلاقات مع القوى الخارجية كانت تعيد تكييف الواقع الداخلي بما يتناسب مع تلك القوى لا بما يتناسب مع الواقع العربي وطموحاته.

وثمة جانب مهم في هذه المسألة، ويتمثل في أن حالة عدم الاستقرار والتفكك المستمر للمؤسسات نتيجة ديمومة الصراع، تشكل جزءاً مهماً من مخزون الذاكرة العربية التي اشرنا اليها في موضوع الاتصال وبالتالي يصبح الفشل هو التقليد الراسخ الذي يؤثر في توجهات الافراد أكثر من حالات النجاح القليلة الى حد بعيد.

خلاصة الأمر، أن ديمومة الصراع تعني حالة مستمرة من عدم الاستقرار، وهذه تقود الى تفكيك المؤسسات وتبديد التوجهات ليؤدي ذلك كله الى منع المنطقة العربية من ايجاد الركائز الأولى وخلق التقاليد في مجال العمل المشترك.

ب - ان ديمومة الصراع في المنطقة العربية تعني تغليب النزعة العسكرية في المجتمع العربي بهدف مقاومة الخطر الخارجي، أي ان استمرار الصراع مع المنطقة العربية وعليها يستوجب من القوى العربية أن تسخر طاقاتها في اتجاه الجانب الدفاعي العسكري اساساً، وهو ما سيكون على حساب الجوانب الأخرى ذات الطبيعة التنموية، وهنا يحدث خلل في بنية المجتمع العربي. فكلما

استمر واشتد الصراع مع وعلى المنطقة كلما زادت النزعة العسكرية في المجتمع العربي، وكلما ازدادت النزعة العسكرية كلما اضمحلت احتمالات التطور «المدني»، (اي المؤسسات غير العسكرية)، وهو الأمر الذي يضعف من احتمالات توافر البيئة المناسبة للعمل المشترك... ولكن كيف؟

إن ازدياد النزعة العسكرية يعني تعميق سمة الديكتاتورية في المجتمع العربي، والعمل المشترك - أو المشاريع المشتركة - هي نشاطات ذات سمة ديمقراطية أساساً، ومن هنا تحول الديكتاتورية التي عمقتها النزعة العسكرية، دون العمل المشترك... وسنوضح ذلك بالآتي: إن إدارة الصراع تستوجب وحدة القيادة، وحيث إن الصراع ذو طبيعة عسكرية (الاستعمار القديم واسرائيل)، فهذا يعني افساح المجال للقيادة العسكرية بحكم وظيفتها التي يتطلبها الواقع القائم، ولكن هذه القيادات العسكرية - بحكم تكوينها - تذيب الارادات والنشاطات الاخرى كافة وتسخرها لما تعتبره متطلبات الصراع... ولكن من ناحية ثانية أو مقابلة لذلك، يستدعي التطور للعمل المشترك السماح لكل الارادات بأن تعبر عن نفسها ولكل المؤسسات بأن تنمو طبقاً لظروفها.

ونحن هنا لا نفسر ظهور الطبقة العسكرية بعامل الصراع فقط، ولكننا نوضح فقط دور الصراع في تعميق وتعزيز الدور الاستثنائي لهذه الطبقة في المجتمع العربي، وهو ما يحول دون اتساع مجال العمل المشترك، إذ إن أي عمل مشترك يجب أن يحظى

بموافقة المؤسسة العسكرية والتي كثيراً ما كان صانع القرار ينتمي إليها. ولكن هذه المؤسسة لا ترى أي نشاط إلا من زاوية ضيقة وهو الأمر الذي يعرقل العمل المشترك، ووجود هذه المؤسسة في هذا المركز عائد الى حد ما الى وجود الصراع.

ج - إن طول فترة الصراع من دون تحقيق نجاح واضح في مجال التغلب عليه يؤدي الى حدوث تصدعات في الجبهة الداخلية، ولكي نوضح هذه النقطة، سنعمل على حصر الفكرة في الصراع مع إسرائيل بهدف التركيز فقط. فقد ادى الصراع مع إسرائيل الى خلق سلسلة من هيئات العمل المشترك بطريقة أو بأخرى (مشروع تحويل مياه نهر الاردن، مكاتب المقاطعة العربية، القيادة العربية المشتركة، اتفاقات الدفاع المشتركة... الخ)، غير ان الطرف العربي في هذه العلاقة الصراعية فشل في تحقيق النجاح خلال فترة تقارب نصف قرن من الصراع (ونحن هنا لا نبحث اسباب الفشل بل نتأمله)، ومن الطبيعي ان تصبح هيئات ادارة الصراع - مع الفشل - محل نقد ومطالبة باعادة النظر فيها لا سيما مع عدم تحقيق الحد الأدنى من النجاح على رغم تحميل المجتمعات العربية - خاصة بلدان المواجهة - اعباء كبيرة بحجة تسخير الموارد للصراع، ومن خلال ذلك يمكن صياغة العلاقة بين طول فترة الصراع وعدم تحقيق النجاح ولو في حدود دنيا على النحو التالي:

كلما طالت فترة الصراع من دون تحقيق نجاح... كلما اصبحت مؤسسات ادارة الصراع محل «عدم اقتناع» من قبل

الشعب، وهو الأساس الذي يقوم عليه عدم الاستقرار الداخلي وبالتالي تعطيل العمل المشترك الى جانب تعطيل الجهود الأخرى.

٢ - الخوف من تحول المنطقة العربية الى كيان سياسي واحد (الخوف من الوحدة العربية)

لسنا هنا في صدد تناول هذه القضية المهمة من زواياها التاريخية والسياسية، وتكفي الإشارة في هذا المجال الى خوف الدول الكبرى من «الوحدة العربية» كقوة منافسة ذات امكانات سياسية وعسكرية واقتصادية أو من كون الوحدة العربية اداة دفاع تحول دون تسهيل عملية استغلال الوطن العربي على الشكل القائم حالياً^(١).

والمعارضة التقليدية لفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي للوحدة العربية (رغم تباين اشكال هذه المعارضة ومستوياتها) لم تعد مسألة تحتاج الى ادراج شواهد عليها، كما أن الموقف الأمريكي يعبر عن نفسه في شكل يومي في وقتنا الحاضر، هذا عدا عن الموقف الأمريكي حتى من الجامعة العربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية^(٢).

أما الموقف الاسرائيلي فسنحاوله في مبحث منفصل، ولكننا نشير في هذا المجال الى أنه لا يخرج عن الاطار العام الذي يحكم القوى الدولية الخارجية (وان اختلفت تكتيكاته).

ويمكن القول ان تجربة الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة)، مثلت النقطة الواضحة للمعارضة التامة للقوى الخارجية للوحدة العربية، سواء بالتشكيك الاعلامي أم بالضغوط السياسية والاقتصادية أم بالتحريشات العسكرية ومحاولات التأثير على البنية الداخلية لهذه الوحدة.

غير أن من الضروري في هذا المجال ان ننبه الى اهمية التمييز بين العمل المشترك ذي الطبيعة الايجابية، والعمل المشترك ذي الطبيعة السلبية، ونقصد بالنمط الأول ذلك الجهد العربي - الثنائي أو الجماعي - الذي بدأ أو يعد له ليبدأ من دون ارتباط بسياسات دولية تتحكم فيها قوة خارجية، بينما النمط الثاني يعبر عن جهد «عربي» مشترك يرتبط بشكل أو بآخر بقوى دولية خارجية. فعلى سبيل المثال لا يجوز النظر الى مشروعات أو جهود مشتركة مختلفة من الزاوية نفسها مثلاً مشروع سوريا الكبرى، حلف بغداد، الجمهورية العربية المتحدة، ميثاق طرابلس، مشروع المغرب العربي الكبير، وحدة وادي النيل... الخ، من المشروعات الايجابية والسلبية.

وانطلاقاً من الخوف الذي تستشعره القوى الخارجية تجاه الوحدة العربية، يصبح أي نمط من أنماط الجهد العربي المشترك محور ضغط وتأثير من قبل هذه القوى على اعتبار انها ترى في أي خطوة مشتركة نوعاً من الجهد الذي قد يؤدي تراكمه الى انجاز المشروع الكبير المتمثل في الوحدة.

ويؤدي خوف القوى الخارجية من الوحدة العربية الى نتيجة مرتبطة بالقضية التي سبق وتحدثنا عنها في الصفحات السابقة، وهي ديمومة الصراع وما يترتب عن هذه الديمومة من نتائج .

ولكن كيف تعمل الدول الكبرى على منع العمل المشترك انطلاقاً من هذا الخوف؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل تستدعي الوقوف امام سلسلة من الملاحظات :

أ - التشكيك في الجهود العربية المشتركة كافة سواء عبر الوسائل الاعلامية أم عبر اللقاءات الدبلوماسية، وتستفيد ادوات التشكيك هذه من ما تحتزنه الذاكرة العربية من محاولات فاشلة للعمل المشترك، الأمر الذي يسهل عملية التشكيك هذه (مع الاخذ في الاعتبار ان هناك جوانب موضوعية للشك من قبل المواطن العربي في بعض الاحيان).

ب - محاولة هدم الأساس الذي تقوم عليه هذه الجهود المشتركة، كالقول انها «تجمع ذو صبغة رجعية» أو «تجمع ذو صبغة يسارية» أو انه لا يستند الى قطاعات شعبية أو انه فوقى أو طبقي . . . الخ من الأوصاف. وعلى رغم ان هذه الأوصاف «قد» تكون صحيحة ويقرّها التحليل العلمي السليم، غير أن المشروعات والأدبيات السياسية للقوى الخارجية تستهدف هدم هذه البنى لافساح المجال لبنى جديدة تتناسب واستراتيجياتها، بل ومنع هذه البنى من التطور نحو آفاق ارحب.

ج - ربط القوى الاقتصادية العربية بشبكة من التداخلات مع القوى الاقتصادية الدولية بشكل يحول دون تحررها وقدرتها على التوجه الوحدوي . ويمثل النفط أكثر القطاعات وضوحاً في هذا المجال لا سيما من خلال انتاجه وتوزيعه أو من خلال استثمار الفوائض المالية المترتبة عليه . وكذلك ربط القوى الاجتماعية لا سيما الشرائح المثقفة بانماط فكرية لا تكون الوحدة العربية هدفاً اسمى لها . ويتضح من سيادة النظام الامريكي في غالبية الجامعات العربية . كمثال على عملية الربط هذه .

د - تعزيز الولاءات الضيقة - القطرية والأقلية الدينية والقومية - داخل المجتمع العربي (وهو ما أشرنا اليه سابقاً في أكثر من موضع) .

٣ - تأثير الارتباط بالقوى الخارجية

قبل الدخول في تفاصيل هذه المسألة ، نشير بداية الى ان المجتمع الدولي المعاصر يعرف ظاهرة مهمة تتمثل في التداخل الشديد بين البيئة الدولية والبيئة الداخلية ، إذ لم تعد هناك دولة واحدة قادرة على الانعزال بنفسها عن مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والا- اعية خارج حدودها ، بل لم تعد دولة قادرة على سد احتياجاتها بمعزل عن الارتباط بطريقة أو أخرى بدول غيرها ، فأصبح كل قطر يعتمد على غيره في بعض شؤونه ، وهذا ما أصبح يعرف بظاهرة الاعتماد المتبادل . والوطن العربي بأقطاره العديدة

ليس معزولاً عن هذه الظاهرة، شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى^(٣). غير أن ما نقصده بالارتباط مع القوى الخارجية هو ذلك الذي يتجلى في لحظة الأزمة الناتجة عن وضع داخلي في قطر عربي أو عن تشنج العلاقة بين قطرين عربيين أو أكثر. ويتمثل النمط الأول - أي داخل القطر الواحد - بأشكال عدة من الصراع، لكنها تدور في معظمها حول نقطة مركزية هي الصراع على السلطة، بينما تتبدى أشكال الصراع بين قطرين أو أكثر في أنماط عدة يكاد يصعب حصرها.

ولكن أين دور القوى الخارجية في ذلك؟ وكيف يؤثر على العمل المشترك؟ ولكي نجيب عن هذين السؤالين نطرح مجموعة من الملاحظات تشكل في مجموعها الإجابة التي نعتقد أنها، ولكنها تدور حول فكرة مركزية وهي «دور القوى الخارجية في خلق الأزمة أو تشجيع تصاعدها» فنرى أن وجود أزمة في العلاقات بين الأقطار العربية - قطرين أو أكثر - يعني أن النمو الإيجابي في هذه العلاقات سوف يتوقف أو يلغى أو يتعثر في أفضل الاحتمالات، ومن هنا تصبح ظاهرة تكرار الأزمات تعني التعثر المستمر لكل جهود تحسين العلاقة بين قطرين عربيين وتطويرها. ولكي نضرب أمثلة على ذلك نشير فقط إلى بعض المظاهر: امتناع ممثلي قطر ما عن المشاركة في نشاطات عربية تعقد في قطر عربي آخر بينه وبين ذلك القطر أزمة؛ أو ظاهرة طرد العاملين من قطر عربي لدى قطر عربي آخر، لمجرد تأزم العلاقات بين القطرين أو

اقفال الحدود بينهما، أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية، أو الانسحاب من المشاركة في مشروع ما (مثل مشروع سكة حديد الحجاز) أو طرد الطلاب أو اقفال الأجواء... الخ، من مظاهر لا تحتاج إلى شرح لتوضيح أثرها على تنامي الجهود العربية المشتركة.

وقد لا تكون القوى الخارجية مسؤولة عن هذه المسألة (التأزم بين الأقطار العربية) وإنما تعود إلى أوضاع داخلية عربية، وهو أمر نقرّه وسنعود لمناقشة جوانبه في ما بعد في الجزء الخاص بالأوضاع الداخلية العربية، لكننا لا نستطيع تبرئة القوى الخارجية من لعب دور مهم في تأزيم العلاقات بين الأقطار العربية، والأمثلة على ذلك عديدة سواء في خلق الأزمة ذاتها أم في التشجيع على تصاعدها:

أ - ترسيم الحدود بين الأقطار العربية أو خلق ما يسمى بالمناطق المحايدة بين هذه الأقطار، كما هو الحال في منطقة الخليج العربي. ويمكن القول بأن خرائط معظم الأقطار العربية الحالية هي خرائط استعمارية، غير أن هذه الخرائط مسؤولة إلى حد بعيد عن العديد من الأزمات بين الأقطار العربية (المشكلة الحدودية بين الجزائر والمغرب، بين تونس وليبيا حول الجرف القاري، بين الكويت والعراق - في فترة سابقة - واحة البريمي... الخ)، ويؤدي الخلاف على الحدود في بعض الأحيان إلى إقفالها براً وبحراً وجواً مع إمكان تصور كل الآثار المترتبة عن الإغلاق هذا، سواء

من النواحي السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم التربوية أم النفسية .

ولكن القوى الخارجية تشجع أحياناً أزمة داخلية قائمة، مثل تأييد بعض الأقطار العربية في ضرب حركة المقاومة الفلسطينية، إرسال القوات العسكرية لمساعدة قطر عربي ضد آخر (التدخل الأمريكي في لبنان، التدخل البريطاني في الاردن والكويت، أو زيارة بعض وحدات الاساطيل أو كبار الضباط أو السياسيين من دولة كبرى لبعض الأقطار العربية لحظة الأزمة للتعبير عن تأييدها أو تشجيعها على موقفها، أو دور القوى الخارجية في اجهاض الوحدة المصرية السورية . . . الخ).

إن الواقع العربي كما لاحظنا في الصفحات السابقة وكما سنرى في صفحات تالية، يتضمن تناقضات ذاتية شأنه في ذلك شأن كل المجتمعات، غير ان دور القوى الخارجية هو في تحريك هذه التناقضات أو خلقها الأمر الذي يترتب عنه التعثر في تنامي العلاقات بين الأقطار العربية .

ب - ربط المساعدة المقدمة من القوى الخارجية للقطر العربي لحظة مواجهته لأزمة ما بسلسلة من الشروط التي تعرقل علاقاته مع الأقطار العربية الأخرى في بعض الأحيان . ولكي نوضح هذه النقطة نورد بعض الأمثلة التي تبين ان هناك علاقة عكسية في العلاقة بين قطرين عربيين أو أكثر، وفي العلاقة بين احد هذين القطرين وقوة خارجية، (أمثلة: العلاقات الأمريكية مع السودان

في عهد الرئيس السابق جعفر نميري وأثرها على العلاقات السودانية - الليبية، المساعدات الأمريكية للمغرب وأثرها على استمرار ما عرف باتفاق وجدة، العلاقات الأمريكية مع اليمن العربية وارتباط ذلك بدرجة التنسيق بين صنعاء وعدن، العلاقات الأمريكية - الاردنية وعلاقتها بالعلاقات السورية - الاردنية، تأثير وجود وزراء شيوعيين في بعض الأقطار العربية - وكثيراً ما كان يهدف الى استرضاء الاتحاد السوفياتي - على مواقف أقطار عربية أخرى من ذلك القطر. ومن خلال ما أوردنا على سبيل المثال لا الحصر ثمة علاقة بين ازدياد الروابط مع القوى الخارجية وتقلص الروابط مع أقطار عربية غير القطر محور العلاقة في احيان عديدة.

٤ - تنوع وثراء الامكانيات المتاحة في المنطقة العربية

كيف يؤثر تنوع وثراء الامكانيات العربية على العمل العربي المشترك من خلال تأثير ودور القوى الخارجية؟ ان التنوع والثراء اللذين أشرنا اليهما يعنيان ان كل الاستراتيجيات المتباينة التي تنتهجها القوى الخارجية تجد في البيئة العربية عناصر يمكن ان تدعم من خلالها استراتيجيات تلك القوى. ولكي نبقي في اطار البحث نشير في هذا المجال الى بعض الظواهر التاريخية والمعاصرة:

أ - ان القوى الخارجية التي كانت ترى القوة العسكرية من خلال التركيز على الأساطيل البحرية، وجدت في الوطن العربي

موقعاً يمكن استغلاله الى حد بعيد لدعم هذه الاستراتيجية من منطلق اطلاله على كل من المحيط الاطلسي والهندي والبحر المتوسط والبحر الأحمر. ولعل بريطانيا تمثل هذا النمط أبعد تمثيل. وعلى الرغم من أن الحضور الالماني الاستعماري في الوطن العربي لم يصل الى مستوى بريطانيا أو فرنسا، إلا أن مشروع خط حديد بغداد - برلين كان يعبر عن توجهات اصحاب الاستراتيجية البرية في الصراع الاوروبي، وقد عرفت أوروبا صراعاً ذا طبيعة استراتيجية فكرية بين مدرسة البحر (بريطانيا) ومدرسة البر (المانيا) وهو ما توضحه في شكل جلي كتابات مولنكة الالماني. وقد انعكس هذا الصراع الاستراتيجي على عمليات تكييف المرافق العربية بأنماط متباينة ومتنافرة. ويمكن القول أن تخلف شبكات السكك الحديدية في الأقطار العربية يعود في أحد أسبابه الى انتصار القوى البحرية في الصراع على المنطقة العربية. فمثلاً هل هناك مشروع بحري أقامه الاستعمار في الوطن العربي يوازي مشروع قناة السويس؟ أما ما يعنيه ذلك على التوجهات العربية للعمل المشترك، فيمكن إبرازه في أن تخلف قاعدة المرافق البرية مسؤولية الى حد ما عن ضعف شبكات الاتصال الداخلي والذي أشرنا الى أهميته في صفحات سابقة. ومن هنا ساعد الصراع بين المدارس الاستراتيجية الأوروبية على الوطن العربي في عرقلة البدء المبكر في بناء قاعدة مرافق متنوعة. وعندما بدأ دور النفط يتزايد، تزايدت معه أهمية المرافق البحرية كموانئ للشحن أو مواقع للتكرير، ومن

هنا ازدادت الروابط بين كل قطر عربي والدول الخارجية، أي أن غلبة البحر على البر في العلاقات التجارية العربية أدى إلى نمو العلاقة مع الخارج على حساب نمو العلاقة بين الأقطار العربية ذاتها. إضافة إلى أن مرافق النقل البري تؤدي إلى خلق شبكة أوسع من المصالح المترابطة، فلو تصورنا على سبيل المثال - للتوضيح - خطاً حديداً يربط أقطار المغرب العربي كلها ويصل إلى مصر... ما هي شبكات المصالح التي يخدمها ويخلقها؟ فإلى جانب المصلحة الاقتصادية المباشرة : (نقل السلع والأفراد) فإنه يؤدي إلى ترابط مؤسسي بين المحطات، وترابط مصالح العمال في مختلف الأقطار بهذا الخط، عدا عن خلق مرافق سياحية بموازاة الخط يصبح من مصلحتها استمرار نشاطه... الخ، بينما العلاقة البحرية لا تجسد الترابط المباشر... ونحن نعتقد أن أحد أسباب غلبة البحر على البر في العلاقات العربية، يعود أساساً إلى القوى الخارجية التي شكلت بفعل هذه الغلبة وسيطاً - عبر أساطيلها - للعلاقات العربية الداخلية والخارجية، بينما العلاقات البرية تختزل إلى حد بعيد دور الوسيط، (ويمكن هنا أن نشير على سبيل التذكير فقط إلى أن التجارة الداخلية ووقوع القبائل العربية على طرق التجارة في الجزيرة العربية، لعبا دوراً مهماً في تعزيز التوجهات الوحدوية التي عبرت عن نفسها في ما بعد . وعلى رغم وجود تجارة مع الخارج من خلال البحر إلا أن التجارة الداخلية أو الترابط عبر الطرق التجارية البرية كان موازياً في أهميته وحيويته،

لا كما هو الحال في فترة النشاط الاستعماري الاوروبي التي نحن بصدددها^(١).

ب - أوضحنا في النقطة السابقة أهمية الوطن العربي الاستراتيجية، وكيف اثر ذلك على الخلل في الاتصال بين الأقطار العربية، غير أن الوطن العربي مثل اغراء للدول الاستعمارية كمنبع للموارد الخام المعدنية والزراعية، اضافة الى كونه سوقاً استهلاكية، بل ان بعض الدول الغربية استخدم العنصر البشري العربي كجندي يحارب في صفوف قواتها لاسيما خلال الحربين العالميتين.

ان السيطرة على الوطن العربي من قبل قوة استعمارية واحدة كان أمراً غير ممكن، ولكن التنافس عليه كان شديداً، وبالتالي كان لا بد من التقسيم، فكانت أجزاء بريطانيا وأخرى فرنسية تفصل بينهما بشكل رئيسي شريحة ايطالية تمثلت في ليبيا، عدا عن تداخلات هنا وهناك كما هو الحال في سوريا ولبنان والريف «الاسباني» في المغرب... الخ. ولا نحتاج الى شرح مسهب للآثار المترتبة عن عملية التقسيم هذه، ولكن يحسن بنا أن نشير فقط الى الآثار السياسية - وقد أشرنا بشكل سريع الى ذلك في الصفحات السابقة - والمتمثلة في ان تعدد الهويات الاستعمارية خلق انفصاماً في النشاط السياسي العربي لا سيما في مراحل الاستقلال، إذ ان اختلاف العدو يؤدي الى اختلاف قواعد الحركة في الصراع ضده، وهذا الاختلاف في قواعد الحركة يؤدي بدوره

الى خلق «النطفة» الاولى لتيارات سياسية متباعدة. وان كنا نحذر في هذا المجال من المبالغة في هذه النقطة، فالمغرب العربي عرف حركة سياسية موحدة في البداية - حزب نجم الشمال الافريقي - نتيجة الاستعمار الواحد، إلا أن ذلك لم يمنع في ما بعد ولعوامل ذاتية وخارجية من تفكك هذا الاطار الى قوى متعددة، ويمكن القياس على ذلك في منطقة المشرق العربي وعلاقتها بالاستعمار البريطاني.

وخلاصة تناولنا لدور القوى الخارجية في عرقلة الجهد العربي المشترك تتمحور في الآتي:

(١) ضرب محاولات الوحدة بالعمل العسكري المباشر احياناً، أو خلق قوى اقليمية محلية لعرقلة قيامها، ولعل الموقف الاوروبي بشكل عام - ربما باستثناء فرنسا - من محاولات محمد علي تمثل نموذجاً واضحاً على ذلك، كما أن الموقف من محاولات عبد الناصر في الفترة المعاصرة يعكس نموذجاً آخر وبأساليب أكثر تنوعاً.

(٢) التأثير بأشكال مختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية) على البنية الداخلية للمجتمع العربي بهدف ربط هذا المجتمع بقوى خارجية، وذلك من خلال استخدام قوى محلية ومن خلال التلاعب بمعطيات البيئة العربية لا سيما الأقليات والعصبيات القبلية، بل والتمايز الحضري الريفي في اطار المجتمع الواحد.

(٣) ان المنطقة العربية عرفت هجوماً لم ينقطع منذ الحروب الصليبية الأمر الذي حال دون الاستقرار السياسي وبلورة تيارات ومؤسسات وحدوية كما سبق وأوضحنا.

(٤) ان جميع القوى الخارجية تمثل قوى مانعة أو «كارهة» لقيام كيان عربي واحد وان تباينت مستويات وأنماط ومبررات هذه القوى، وهذا يعني أن عبء الوحدة العربية أمام هذا الاجماع للقوى الخارجية يمثل عبئاً ثقيلاً جداً.

ثانياً: دور العامل المباشر - اسرائيل

حظيت اسرائيل باهتمام شديد من الكتاب العرب ومن الباحثين الجامعيين نتيجة الاثر المترتب عن وجودها، وتكاد معظم هذه الدراسات تتفق على نقطة أساسية وهي أن اسرائيل جزء من الظاهرة الاستعمارية، ولكنها تختلف في شأن مدى خصوصية هذه الظاهرة، بمعنى، هل اسرائيل محكومة بالقوانين نفسها التي تحكم نشوء وتطور وزوال الظاهرة الاستعمارية أم لا؟

ومن دون الدخول في تفاصيل الوجود الصهيوني في فلسطين، يمكننا القول إن هذا الوجود شكل التحدي الأكثر خطورة لقوى الوحدة والتحرر في الوطن العربي، ولكن الخطورة تبرز في أن التنظيمات السياسية العربية كافة التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن فشلت فشلاً ذريعاً في تطويق الظاهرة

الاسرائيلية ومخاطرها. ويمكن اعتبار اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل والعلاقات العربية شبه العلنية الأخرى مع اسرائيل، مؤشراً كافياً على ما أشرنا اليه من فشل. ولسنا هنا في صدد مناقشة أسباب هذا الفشل، وإنما نحن في صدد مناقشة نتائجه مستفيدين من التجربة التاريخية، الأمر الذي يستدعي التنبيه الى أن رخاوة البيئة العربية أمام الضغط الاسرائيلي ستجعل الجميع يكتشف - ولكن ربما في وقت متأخر - ان الخطر الصهيوني ليس مقصوراً على فلسطين. وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة المتواضعة، فإن الفشل في الحروب والصراعات يمثل نصف سجل التاريخ، والهزائم العربية في العصر الحالي ليست مؤشراً على «عدم أهلية» المجتمع العربي لخوض الصراع دفاعاً عن نفسه، فالاعتراف بالفشل يشكل مقدمة أساسية لاعادة النظر في وسائل ادارة الصراع، لا سيما إذا كان صراعاً لا يحتمل الحل الوسط كالصراع مع الحركة الصهيونية...

ولكي لا نتجاوز حدود البحث - وهو أمر مغرٍ جداً عند البحث في اسرائيل، فإننا نطرح السؤال الذي يعنينا وهو: كيف يؤثر الوجود الصهيوني على العمل العربي المشترك؟ وقبل الدخول في تفاصيل التأثير الصهيوني نشير الى ان معظم ما ذكرناه في الصفحات السابقة حول الظاهرة الاستعمارية واثارها الداخلية والخارجية، ساهمت فيه في شكل أو في آخر الحركة الصهيونية، ولكننا في هذه الصفحات سنركز في شكل رئيسي على الدور

الاسرائيلي المباشر والمنفرد لكي نتمكن من رصد خطورة هذا الكيان
بحد ذاته من دون أن يفهم من ذلك أننا نفصل بين وجود اسرائيل
والنشاط الاستعماري القديم والجديد في الوطن العربي.
أما التأثير الصهيوني المباشر على العمل العربي المشترك فيتضح
لنا من خلال سلسلة من الظواهر.

١ - الظواهر السياسية

ان ما نعنيه بالظاهرة السياسية يتمثل في مجمل السلوك المرتبط
بطريقة أو بأخرى بالسلطة السياسية، سواء ذلك السلوك الذي
يستهدف الدفاع عن السلطة أم الهجوم عليها، ويتمثل الدفاع عن
السلطة بتبرير سلوكها وحشد الأنصار لها ودعم قدرتها على أداء
مهامها، بينما يسعى الهجوم عليها إلى إبراز فشلها أو التشكيك في
قدراتها، وليس مهماً هنا أي الاطراف أكثر صدقاً، بل ما يهمننا هو
السلوك نفسه تجاه السلطة.

ويستند السلوك السياسي الاسرائيلي الى فكرة أساسية في
الموقف من التوجهات العربية. وهو ما عبر عنه الكاتب الاسرائيلي
المعروف هاركابي والذي يعتقد بأن أي تنسيق بين أي قطرين
عربيين يعود بشكل أو بآخر بالضرر على اسرائيل^(١)، بل انه لا يميز
بين تقديمي ورجعي في الموقف النهائي من اسرائيل. غير أننا
نستطيع القول، من دون حاجة الى اثبات، ان أي عمل
وحدوي يمثل خطراً على اسرائيل لأنه يشكل أداة ضغط جديدة
عليها، ومن هنا تسعى اسرائيل الى التأثير على البنية الداخلية

للسلطات العربية بطريقة تمكنها من استمرار عرقلة الجهد العربي المشترك: كيف؟

أ - المساعدة على حماية بعض الأنظمة العربية الأقل وحدوية: لقد تعرضت بعض الأنظمة العربية، لاسيما في المشرق العربي، الى بعض الهزات الحادة أحياناً، بل ان بعضها صار موضع تساؤل حول امكان بقائه في السلطة أم لا، وفي هذه اللحظات بالذات تقوم اسرائيل بتحريك قواتها بشكل يوحي بالاستعداد لدعم تلك الأنظمة، بل ان اسرائيل عبرت في بعض المناسبات عن استعدادها للتدخل دفاعاً عن تلك الأنظمة، وفي احيان أخرى ساهمت اسرائيل في تعزيز قوة بعض الانظمة (في لبنان عام ١٩٨٢)، عدا عن استعدادها لتقديم خبراتها الى أنظمة أخرى للدفاع عن وجودها ودون الدخول في تفاصيل سياسات الانظمة العربية التي تساهم اسرائيل في حمايتها، فإن التاريخ المعاصر يدلنا على ان هذه الأنظمة هي الاقل حماساً للمشاريع الوحدوية التحررية، الأمر الذي يعني أن اسرائيل تمثل احدى الركائز التي تستند اليها قوى المعارضة الداخلية في المجتمع العربي والتي لها توجهات غير وحدوية.

ب - عرقلة جهود بعض الاقطار العربية للتحرر من الاستعمار قبل الاستقلال: قد يبدو من قبيل التبسيط المفرط أن نتحدث عن دور اسرائيل في عرقلة جهود التحرر العربي من الاستعمار، لاسيما وانها تمثل الظاهرة الاستعمارية في أجلى صورها، ولكن ما اردنا

تثبيته هنا التنبيه الى ان النشاط الاسرائيلي لم يكن محصوراً في فلسطين. ولعل التأييد الاسرائيلي لاستمرار الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر يمثل اشارة كافية على ذلك، بل ان حكومة بن غوريون تقدمت باقتراحات الى فرنسا تستهدف وضع خبراتها في متناول يد الفرنسيين من اجل استمرار استعمارهم بشكل ناجح للجزائر، ولذا دعت اسرائيل فرنسا الى ان تساعد الاوروبيين على احتلال الساحل الجزائري، واقامة دولة على غرار اسرائيل تكون مهمتها الدفاع عن الساحل وطرد السكان الاصليين الى المناطق الجبلية، كما عملت اسرائيل على ارسال شحنات من الاسلحة الى بعض المنشقين عن الثورة الجزائرية بهدف تحريك بعض الاقليات - كالقبائل - لعرقلة مسيرة الثورة الجزائرية وتطورها^(٦)، كما ان معارضة اسرائيل لجلاء بريطانيا عن الخليج العربي ودورها في دعم قوات الامام البدر في اليمن .. الخ شاهدان على دور اسرائيل في عرقلة التحرر العربي الذي يمثل الخطوط الاولى في بناء عمل مشترك تتمثل افاقه القصوى في الوحدة.

ج - التسلل الاسرائيلي الى اجهزة الحكم والمعارضة في الوطن العربي: ولكي نثبت صحة هذا الزعم نعرف بداية بان ليس لدينا الوثائق الرسمية على ذلك، غير أن استقراء الاحداث ومقابلتها ببعضها يدلنا الى حد كبير على التسلل الاسرائيلي هذا. فعلى سبيل المثال كيف يمكن نقل الآلاف من يهود الفلاشا من اثيوبيا عبر السودان من دون ترتيبات مسبقة مع اجهزة الحكم السودانية بل

ومع بعض العاملين في مرافق النقل السوداني، ولماذا كان المغرب إحدى النقاط التي تتركز فيها النشاطات الدبلوماسية التي تنتهي بدعوات للقاء بين الاسرائيليين والعرب؟ . . . ثم هل جاءت اتفاقية كامب ديفيد مع مصر من دون اختراق سابق؟ . . . وكيف وصل ايلي كوهين الى مرتبة متقدمة في سوريا . . . والتسلل الاسرائيلي في لبنان؟ ودور بعض أصحاب الملايين الخليجيين في تسهيل التسلل الاسرائيلي لتلك المنطقة؟ . . . وغيرها من النماذج.

ويرتبط بهذا التسلل بعد آخر يتسم بالعلاقة مع المعارضة، لا سيما من خلال قناة الأقليات، كالعلاقة مع بعض الموارنة ولا سيما شرائح مهمة في حزب الكتائب (على رغم انه حزب السلطة) أو العلاقة مع بعض الفصائل الكردية في الشمال العراقي وبعض العلاقات مع بعض القوى في جنوب السودان لا سيما في التمرد الجنوبي الأول. ويطلق الكتاب الاسرائيليون على العلاقة مع الاقليات اسم «حلف الضواحي»^(٧)، والذي يستهدف اقامة عدد من الدويلات المستندة الى الأقليات لاضعاف المنطقة العربية بشكل أكبر من جهة، ولتبرير الوجود الاسرائيلي كجزء من دول الاقليات من جهة أخرى. وعلى رغم ان المجال لا يتسع هنا للاستفاضة في تناول هذا الموضوع حرصاً منا على البقاء في اطار البحث، الا اننا نؤكد على فكرة التسلل الاسرائيلي هذا الى اجهزة الحكم والمعارضة من خلال سلسلة من القرائن التي تدعم هذا الرأي، والخطورة المترتبة عن ذلك هي في أن هذا التسلل يستهدف

من بين ما يستهدفه، إعاقة اي عمل عربي مشترك وتأجيج النزاعات الداخلية التي تشكل مقتلاً للعمل المشترك.

د - الضغط على الانظمة الوطنية: لن نتوقف طويلاً امام هذه القضية، وتكفي الاشارة الى الدور الاسرائيلي في تكثيف الضغوط التي وجهت لمصر الناصرية وتعميقها سواء من خلال ادوات الضغط العسكري أم السياسي أم الاعلامي. ولو قارنا نصيب بعض السياسات العربية المحافظة في الوقت الحالي، مع مركز الثقل الذي تحتله في السياسات العربية، من الحملات الاعلامية الاسرائيلية قياساً لحملات الاعلام على مصر الناصرية، لهالنا الفارق الشاسع ودلنا على الموقف الاسرائيلي من التحرر والتقدم في المنطقة العربية وهما اساس العمل المشترك. وبعد ان تناولنا التأثير السياسي الاسرائيلي على البنية الداخلية للسلطات العربية، نتوقف لرصد هذا التأثير على العلاقات بين الاقطار العربية:

(١) الحاجز الاستراتيجي: ان النظرة السريعة الى خريطة الوطن العربي تدل على الموقع الاستراتيجي لفلسطين، ويعني الموقع الاستراتيجي ذلك المكان الذي يمكن من خلال الوجود فيه، التحكم بأكبر قدر من عوامل الحركة في المنطقة التي ينتمي اليها ذلك الموقع، ولو نظرنا الى موقع فلسطين لأمكن لنا ملاحظة نقطتين مهمتين في التأثير على الوطن العربي ككل.

- يلاحظ من تتبع التاريخ العربي القديم والحديث والمعاصر، ان نقطة الدفع المركزية في اتجاه الوحدة أو في اتجاه الدفاع عن

المنطقة تتمثل في الجبهة الواصلة لسوريا بفلسطين ومن ثم بمصر، (ويمكن لنا ان نتفهم ذلك من خلال الحروب الصليبية أو تجربة محمد علي أو عبد الناصر، بل ان الانتقال السريع الى العاصمة الاسلامية من الجزيرة الى دمشق . . . وبغداد والقاهرة يعود في أحد اسبابه الى العامل الاستراتيجي)، كذلك فان هذه المنطقة مثلت المواقع العربية ذات التقاليد الحضارية والسياسية والمقدر لها أكثر من غيرها تحمل مسؤولية الحركة على الصعيد العربي، ولعل ما يوصف بعبقرية المكان لمصر يلخص ما أردنا الذهاب اليه.

يظهر مما سبق ان الوجود الاسرائيلي بمصر يمثل بحد ذاته احتلالاً لموقع استراتيجي يعيق الحركة من جهة، ويعيق الدفاع عن المنطقة من جهة ثانية، الى جانب تخطيط الترابط بين أجزاء «القلب» العربي من جهة ثالثة.

- يمثل ما يوفر الموقع الاستراتيجي لاسرائيل القدرة على شل القلب العربي، فانه يوفر لها الوجود في نقطة هي الأقرب من غيرها الى اكبر قدر ممكن من أجزاء الوطن العربي. ولكي نوضح هذه المسألة نشير الى خريطة رسمتها صحيفة «معاريف» الاسرائيلية عقب العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١، حيث رسمت الصحيفة خريطة للوطن العربي وفيها دائرة جعلت مركزها تل ابيب ومرت محيطة الدائرة . . . بغداد^(٨). وعند النظر الى المواقع الأخرى التي تمر فيها الدائرة، يسدل على انه يمكن الوصول الى معظم المناطق العربية. ولم يكن

المهجوم الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس الا تجسيدا لهذه الفكرة، بل ان ما راج عن وجود اسرائيلي في بعض الجزر الصغيرة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر ليس الا مؤشراً آخر على ما أشرنا اليه .

من خلال ما سبق يتضح لنا ان اسرائيل تحطم الحركة في القلب - ونشير هنا الى دورها في اجهاض الوحدة المصرية السورية - مثلما تشل قدرة الأطراف على التأثير بطريقة أو بأخرى .

(٢) مشكلة التعامل مع الوجود الصهيوني: تدل المراجعة السريعة لقائمة الخلافات العربية على ان نسبة مهمة منها تعود الى الخلاف حول كيفية مواجهة الوجود الصهيوني، اذ ان اية خطوة تجاه أو ضد أو حتى الامتناع عن الحركة من قبل حكومة عربية، قد يفجر سلسلة من المشاحنات والتوترات في العلاقات العربية، بل كثيراً ما تعطلت المشروعات المشتركة لهذا السبب بالذات، وان وجود خلاف حول قضية جوهرية هو أمر كاف لتعطيل الجهد المشترك في مجالات عدة، لا سيما نتيجة الترابط الشديد بين القضايا السياسية والاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث الذي ينتمي اليه الوطن العربي .

٢ - الظواهر الاقتصادية

بعد ان تحدثنا عن الظواهر السياسية على صعيد القطر الواحد وعلى صعيد العلاقات بين الأقطار العربية، نتوقف عند الظواهر الاقتصادية .

وقبل تناول الظواهر الاقتصادية نشير الى ان الصراع مع الكيان الصهيوني أدى الى خلق سلسلة من المؤسسات العربية المشتركة ذات الطبيعة الاقتصادية (مكاتب المقاطعة العربية) والسياسية (مثل العديد من اللجان المشتركة المنبثقة عن مؤتمرات القمة العربية خصوصاً المكلفة بالاتصال بالقوى الخارجية أو ما اصطلح على تسميته بلجان تنقية الاجواء... الخ) والعسكرية (مثل القيادة العربية الموحدة أو اتفاقيات الدفاع المشترك)، غير ان الصفة الرئيسية لهذه المؤسسات انها ذات طبيعة غير انتاجية بالمعنى الاقتصادي المباشر الى جانب فشلها الواضح في ميادينها الخاصة.

وكما أشرنا في صفحات سابقة فان الوجود الصهيوني فرض على معظم اقطار المشرق العربي عسكرة اقتصادها، وهو أمر يستنزف الامكانيات العربية التي كان من الممكن تسخيرها لأغراض انتاجية تضع الاسس التي يمكن ان تساهم في شكل أو في آخر في تنمية العمل المشترك، كما ان تحطيم الاقتصاد اللبناني يعود في شكل اساسي الى الدور الذي تلعبه اسرائيل حالياً في تسعير الحرب الأهلية من جهة والى دورها في خلق مشكلة الوجود الفلسطيني المهاجر في لبنان.

وعلى الرغم من ان الاقتصاد الاسرائيلي لم يتمكن حتى الآن من غزو السوق العربية، الا ان اتفاقية كامب ديفيد مع مصر فتحت الباب أمام مثل هذا الاحتمال. وتكمن الخطورة في قدرة الاقتصاد الاسرائيلي من خلال الارتباط بالقوى الاستعمارية على

التأثير في بنية الاقتصادات العربية وربطها بمسارات غير وحدوية، مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الاسرائيلي مزود بجميع تقاليد المجتمع الرأسمالي في كيفية الهيمنة على الاقتصادات المتخلفة وتطويعها في شكل أو في آخر.

ويمكن الاستدلال على سلسلة من المعطيات من خلال تحليل العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي الذي سبقت الاشارة اليه، غير أن ما يهمننا في هذا المجال هو أن العدوان يمثل معارضة اسرائيلية واضحة، ومادية لأي مشروع عربي يمكن أن يحقق قفزة نوعية في التطور التكنولوجي العربي، وعلى الرغم من التفسيرات التي قدمها بعض الكتاب الغربيين عن رغبة اسرائيل في احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، فإننا نعتقد ان اسرائيل تعارض وبكل قوة اية مشروعات عربية ذات صبغة استراتيجية.

٣ - الظواهر الاجتماعية

يمكن القول - وتجنباً للتكرار - ان السلوك الاسرائيلي تجاه الوطن العربي في هذا المجال، لا يختلف كثيراً عن سلوك الدول الاستعمارية الذي سبقت الاشارة اليه لا سيما في مجال استخدام الأقليات أو تأجيج العصبية وتعميق الروح العشائرية أو محاولة تمزيق البنية الداخلية للمجتمع العربي من خلال المخدرات أو الافلام الجنسية... الخ.

خلاصة القول، انه اذا كان الاستعمار التقليدي قد ساهم في

تمزيق الوطن العربي الى وحدات عديدة واضفى عليها الصفة
القانونية واربك بناء مؤسساتها الداخلية من خلال عدم الاستقرار
الطويل، فان اسرائيل ورثت هذا الوضع وعملت بنجاح للحفاظ
عليه من خلال القوة العسكرية المباشرة أحياناً، ومن خلال التسلل
الهادىء الى داخل الوطن العربي عبر سلسلة من القنوات التي اتينا
على ذكرها أحياناً أخرى.

هوامش الفصل الثاني

- (١) جميل مطر، «التجارب الوجدانية الوظيفية: الجامعة العربية»، ورقة قدمت الى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٤٨٧.
- (٢) Robert Owen Freedman, *Soviet Policy toward the Middle East since 1970* (London: Praeger, 1975), pp. 4-5.
- (٣) James Rosenau, *The Study of Global Interdependence* (London: Frances Pinter, 1980).
- (٤) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٦ - ٢٧.
- (٥) وليد سليم عبد الحفي، مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٦٧ - ١٩٧٨ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩)، فصل ٣.
- (٦) محمد محمود ربيع، أزمة الفكر الصهيوني المعاصر، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٩٣.
- (٧) الملف (قبرص)، (كانون الثاني/يناير ١٩٨٧).
- (٨) وليد سليم عبد الحفي، «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ١٢١.

الفصل الثالث

المعوقات المركبة

من بين القضايا التي كثيراً ما تناولتها الدراسات العربية، تلك الخاصة بتحديد المتغير الرئيسي من بين سلسلة المتغيرات المسؤولة عن التخلف أو التفكك العربي، فهل هي العوامل الداخلية (خصائص الشخصية القومية العربية، نمط الانتاج، النظم السياسية والاجتماعية... الخ) أم هي العوامل الخارجية (القوى الاستعمارية بشتى أشكالها)^(١) أم هي تفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية؟

ويبدو لي أن هذه القضية تستحق منا التوقف نظراً لما نعتقده من أهمية لها، وبخاصة في أنها تلخص تصورنا للمتغير الرئيسي في تفسير التفكك العربي وتعثر العمل المشترك.

إن القول بالداخل - والخارج هو في تقديري أمر مرتبط

بالجهة التي نقف فيها، ولو انتقلنا الى الجهة المقابلة، فإن الصورة السابقة ستأخذ وضعاً معاكساً تماماً، ولكي نوضح هذه المسألة نأخذ مثلاً من البيئة العربية، فالوطن العربي يمثل عاملاً خارجياً بالنسبة الى بريطانيا، وبريطانيا تمثل عاملاً خارجياً بالنسبة الى الوطن العربي أو على الأخص بالنسبة للبلدان التي كانت بريطانيا تستعمرها. وإذا كانت بريطانيا مثلت عاملاً خارجياً في اضعاف البنية الداخلية العربية بسبب استعمارها لأجزاء عربية وبسبب تقسيمها - أو مساهمتها - في تقسيم هذه الأجزاء... فإن هذه الاقطار العربية ساهمت هي الأخرى في حالة التراجع التي عرفتتها بريطانيا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، اذ ادى تفكك الامبراطورية؟ بفعل عوامل عدة من بينها موجة التحرر والاستقلال (ومن بينها الجهود العربية في هذا المجال) الى ضعف بريطانيا الذي أشرنا اليه. ألم يساهم العرب (ثورة ١٩٥٢ في مصر، ثورة العراق ١٩٥٨، الثورة الليبية ١٩٦٩، عمليات التأميم... الخ) في اضعاف هذه الامبراطورية ذلك يعني في حقيقة الأمر أن القضية ليست صراعاً بين داخلي وخارجي وإنما هي صراع بين داخليين، بين الداخل العربي والداخل البريطاني أو الفرنسي أو الأمريكي... الخ، فهو لم يهزمنا - كعربي - لضعف بنيته الداخلية فقط، بل نتيجة قوة بنيته الداخلية كذلك، ومن هنا تصبح محصلة الصراع دائماً تعبيراً عن قدرة أحد الأطراف على تطويع وتكتيل بنيته الداخلية بشكل أفضل من غيره. فارسال المستشرقين الى المنطقة العربية لدراساتها تعبير في حقيقة الأمر عن

تطور ادراك دوائر صنع القرار في ادارة الصراع . وقدرة جيوشهم على الوصول الى بلادنا ناتجة عن تطور علمي وقدرة على تكتيل القوة بشكل أفضل منا وهكذا نستطيع أن نفسر قدرة العرب على بناء دولتهم الاسلامية في لحظة ضعف البنية الداخلية لروما وفارس^(٣) . . . بل وفي العصر الحديث ألم يلعب الصراع الداخلي في فرنسا دوراً في تعزيز فكرة الانسحاب من الجزائر الى جانب قدرة الثورة الجزائرية على التكتيل للقوى؟ . . . من هنا نرى أن النظر الى القوى الخارجية كشيء مجرد لا يعكس حقيقة الأمر، لأن هذه القوى الخارجية ليست الا تعبيراً عن بُنى داخلية، لأن الأساس في القوة والضعف هي البنية الداخلية. فإذا فسرنا ضعفنا بأنه نتيجة لقوة الاستعمار، فكيف نفسر قوة ذلك الاستعمار؟ اننا لا نرى الأمر الا صراعاً بين داخلين.

المسألة الأخرى، وهي ذات بعد تعبوي إن صح التعبير، فالقول بأولوية العامل الخارجي يصبغ مسار الصراع بصبغة قديمة، أي أن الأمر مرهون بضعف القوى «الخارجية» . . . ولكن كيف؟ واعتقد أن ذلك لا يحدث الا لأسباب عدة بينها تقوية ذاتنا مثلما حدث في مساهمتنا في اضعاف بريطانيا وفرنسا . . . الخ .

ومن هنا يصبح ما أشرنا اليه في الفصل الثاني مؤشراً على قدرة النظم الاستعمارية نتيجة تطور بُناها الداخلية بشكل أو بآخر على استغلال ضعف بنيتنا الداخلية من جهة، بمثل القدرة على الاستفادة من عناصر القوة في بُناها الداخلية من جهة ثانية.

والصراع بين «داخلنا» و «داخلهم»، يؤدي الى خلق سلسلة من النتائج التي تعكس طبيعة توازن القوى في لحظة من اللحظات لهذا الصراع بين «داخلنا» و «داخلهم»، وهو ما سوف نتناوله في القسمين التاليين:

أولاً: طبيعة النظم السياسية العربية

ذكرنا في صفحات سابقة ان الكيانات السياسية تواجه مطالب من الداخل والخارج، وعليها أن تلبى مطلباً على حساب الآخر أو أن تعمل على التوفيق بينهما^(٣). دون أن يفهم الأمر على أنه مسألة بسيطة، كما يوحي ما قلناه للوهلة الأولى، أو انها مسألة ذات طبيعة رياضية يمكن ضبطها بسلسلة من المعادلات.

ويشكل مطلب «الوحدة» أو «التكامل» أو «التنسيق» أو «التضامن» مطلباً داخلياً في المجتمع العربي، وعلى رغم ذلك، فإن هذا المطلب لم يحظ بالاستجابة له من قبل الأنظمة السياسية العربية على وجه العموم. ونعتقد بأن تعثر أو تلكؤ الأنظمة السياسية في الأقطار العربية بالاستجابة لهذا المطلب يعود أساساً الى طبيعة هذه الأنظمة من ناحية، والى التباينات الناجمة عن هذه الطبيعة من ناحية ثانية، ومن خلال هذين العاملين المترابطين يمكن تحليل سياسات الأنظمة العربية تجاه الوحدة... التكامل... التنسيق... التضامن على النحو التالي:

١ - العقبات الناجمة عن طبيعة الأنظمة السياسية العربية:
أي أن البنية الداخلية لهذه الأنظمة هي في حد ذاتها عقبة على
النحو التالي:

أ - غلبة الفرد على المؤسسة: إن الفارق الأساسي بين الفرد
والمؤسسة في مجال صنع القرار السياسي (الخاص بموضوعنا فقط)
يتمثل في سرعة اتخاذ القرار لدى الفرد، بينما تأخذ المؤسسة وقتاً
أكبر بهدف الدراسة وتبادل الرأي وتكييف ذاتها لمواجهة هذا
القرار، عدا عن احتمال التصارع الداخلي في المؤسسة الواحدة أو
تصارعها مع المؤسسات التي دونها أو الأعلى منها، بمعنى أن الفرد
يتجنب المساوىء المعروفة عن البيروقراطية. ويلاحظ أن دور الفرد
يزداد في لحظات الأزمة الحادة أو المفاجئة والتي تتطلب قراراً سريعاً
(وهو أمر يختلف عن الوحدة أو التكامل... الخ من سياسات
تحتاج لأكثر قدر من الأناة والمشاركة الواسعة).

غير أن هناك وجهاً آخر لهذه القضية، وهو التراجع عن
القرار، إذ مثلما كان الفرد أسرع من المؤسسة في اتخاذ القرار فإنه
أسرع منها كذلك في التراجع عنه، وذلك للأسباب نفسها التي
ذكرناها.

ويبدو من النظرة السريعة على بنية السلطة في الاقطار العربية
على أنها ذات طبيعة فردية إلى حد بعيد، إذ إن تغير صانع القرار
- الرئيس - في قطر ما قد يقود إلى تغير تام في سياسات ذلك
القطر.

ومن هذا المنطلق، نرى أن سياسات العمل المشترك التي تضعها الأنظمة هي قرارات فردية في أغلب الأحيان يسهل التراجع عنها بمثل ما يسهل أخذها. ويرتبط بهذه المسألة ما يمكن تسميته بسلسلة اجراءات ما بعد القرار، اذ لا يتم ايكال القرارات لمؤسسات يعهد اليها تنفيذ هذه القرارات بجدية وذلك لعدم ثقة صناع القرار في المؤسسات من جهة، ولعدم جدية القرار اساساً من جهة ثانية.

وينطبق وصف الفردية على جميع الأقطار العربية تقريباً. وقد يشار الى ان الحكومات المحافظة في المجموعة العربية اكثر استقراراً في توجهاتها، كما أنها تعبير عن حكم مؤسسي (العشيرة أو الأسرة)، غير أن هذه الحكومات تفتقد من ناحية الى التصور الوحدوي التقدمي، كما أنها من ناحية ثانية تفتقد الى المؤسسة السياسية لصنع القرار (فمعظم بلدان الخليج بدون برلمانات أو أحزاب أو هيكل سياسية بالمعنى المعاصر)، اذ ان المؤسسة السياسية ليست مجموعة أفراد (العائلة أو العشيرة) بل هي تجسيد للقوى الشعبية وللمشاركة الواسعة في اتخاذ القرار.

ب - استخدام سياسات العمل المشترك - في مختلف الميادين - كأدوات للتكيف مع الظروف الطارئة اكثر من استخدامها كسياسات ذات طبيعة تراكمية تؤدي في النهاية الى تعميق الروابط المشتركة : ويمكن ملاحظة ذلك من خلال سلسلة واسعة من الأمثلة، بدءاً من «الغزل» الإعلامي الى قرارات تشكيل لجان

وحدوية أو بناء مشاريع استثمارية . . . الخ .

ويبدو أن سياسات العمل المشترك - الرسمية - هي أدوات صراع بين الأنظمة العربية أكثر منها أدوات تعميق الروابط . (لاحظ في هذا المجال المشاريع السودانية الليبية، السودانية المصرية، الجزائرية التونسية، الاردنية العراقية، . . . الخ)، أي أن الأنظمة العربية تستخدم في اغلب الأحيان سياسات العمل المشترك كآليات للتكيف سواء مع توجهات وحدوية داخلية قوية (فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن) أم مع ضغوط خارجية (كما هو الحال في الفترة الحالية) . وعلى أن يفهم من الضغوط الخارجية بأنها القدرة لتلك القوى على التلاعب بمتغيرات البنية الداخلية العربية بشكل يحقق اهداف هذه القوى .

ج - ضعف أدوات الضغط السياسي الداخلي على الأنظمة العربية : ونقصد بذلك مجموعة القوى الضاغطة (المؤسسات المالية أو الانتاجية أو النقابية) واحزاب المعارضة (لا سيما ذات التوجه القومي) أو منابر التعبير عن حرية الرأي (كالصحف ووسائل الاعلام الأخرى) .

اذ تدل المراجعة السريعة للأنظمة السياسية العربية على أنها أما أنظمة الحزب الواحد (دون أن يكون للحزب تلك الدلالة القوية التي يوحى بها) أو أنظمة العائلة الواحدة، وبالتالي فإن المشاركة السياسية لا سيما الضاغطة منها في اتجاه السياسات القومية ضعيفة الى حد بعيد . ومع أن ذلك عائد الى سلسلة طويلة من

الأسباب التي قد تخرجنا عن البحث اذا استفضنا في شرحها، فإننا يمكن ابراز عامل اختفاء التقاليد الديمقراطية في التاريخ السياسي العربي في شكل أساسي.

بعد ذلك نعود الى تناول العقبات الناجمة عن طبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية.

٢ - طبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية : تتحكم مجموعة من القنوات والتصورات في العلاقات بين نظام عربي وبين غيره من الأنظمة على المستوى الثنائي أو الجماعي ، وتعكس هذه القنوات الأوضاع الداخلية والخارجية في آن واحد، ويمكن تناول هذه القضايا على النحو التالي :

أ - طريقة الوصول إلى السلطة ومازق عدم الثقة في الآخرين :

إن الدراسة المتأنية لطبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية تدل على بعد سيكولوجي مهم في الدراسات العربية الى حد بعيد، ونقص ذلك نقص محاولات تفسير «عدم ثقة» الأنظمة العربية في بعضها البعض، ومن الصعب تصور أي جهد مشترك - ثنائياً أو جماعياً - من دون توافر هذا العامل. ونعتقد بأن عدم الثقة يلعب دوراً خطيراً في فشل أكثر المحاولات لخلق نوع من العمل المشترك. ويمكن الربط بين عدم الثقة وبين طريقة الوصول الى السلطة في الاقطار العربية، اذ ان معظم الأنظمة السياسية العربية تقريباً وصلت الى السلطة عبر وسائل سرية قد تتباين في طبيعة

الوسيلة وتطورها، ولكنها وسائل تلف نوعاً من الغموض والسرية داخلها، فهي إما تنظيمات سرية نشأت في «ظلمة الانفاق»، وتمكنت من خلال هذه الانفاق من قلب السلطة والجلوس في مكانها، وأما هي تجلس على كرسي السلطة مدعومة بالأيدي الخفية الخارجية بشكل أو بآخر. وقد ادت عقلية الانفاق السياسية هذه الى خلق مركب سيكولوجي معقد الى حد بعيد لدى الزعماء العرب يتمثل بشكل مكثف في عدم الثقة في الآخرين، اذ ان الزعماء العرب ينظرون الى أي حزب سياسي أو حركة سياسية في اقطارهم أو أقطار عربية أخرى على أنها نموذج مكرر يحفر أنفاقه الخاصة ليصل الى السلطة مثلما فعلوا هم، ومن هنا تظهر اسس عدم الثقة التي تجرف في طريقها كل محاولات بناء مؤسسات مشتركة مع الآخرين، أو اعداد البنية الذاتية للاندماج في مؤسسات عربية مشتركة. وعلى هذا الأساس يمكن مقارنة سلوك القيادات العربية بالقيادات الاوروبية (مع عدم اغفالنا للعوامل الأخرى المهمة)، فالثانية تدير لعبتها تحت الشمس وعبر صناديق الاقتراع مما يجعل قواعد اللعبة واضحة الى حد بعيد، بينما ادارة اللعبة في الانفاق المظلمة تجعل القواعد غير واضحة وتعمق المركب السيكولوجي المعقد والمتجسد في عدم الثقة بالآخرين.

ب - تباين الأنظمة السياسية والايديولوجيات التي تعتنقها هذه الأنظمة: تعكس الخريطة السياسية العربية انماطاً مختلفة من النظم السياسية، فمنها النظم التي وصلت الى السلطة عبر ثورات سرية

مسلحة (على الرغم من التناحر الداخلي والانقلابات) وتبرز الجزائر واليمن الديمقراطية كمثالين واضحين في هذا المجال، وهناك أنظمة أخرى ذات طبيعة انقلابية كأكثر الجمهوريات العربية الأخرى، إلى جانب غمط ثالث من الأنظمة المحافظة على رغم التباين في درجة المحافظة هذه. وقد ترتب عن ذلك تباين في الهياكل السياسية وأجهزة صنع القرار (ان وجدت) على الرغم من اقرارنا بأن الفرد يحتكر سلطة اتخاذ القرار إلى حد بعيد.

أما الوجه الآخر للتباين فيتمثل في التباينات الأيديولوجية، فبعضها أقرب إلى الماركسية منه إلى أية أيديولوجية أخرى، والبعض الآخر له صبغة قومية، وثالث ذو توجهات وطنية إلى حد بعيد، وهناك بعض رابع تحكمه سلسلة من الأعراف والتقاليد التي يصعب إضفاء صفة الأيديولوجية عليها.

غير أننا لا يجوز أن نعطي هذه التباينات (البنوية والأيديولوجية) أهمية كبيرة، لأن افتراض العكس (تماثل الأيديولوجيات) لا يؤدي بالضرورة إلى خلق عمل عربي مشترك، ولنا في العلاقات السورية العراقية خير دليل على ذلك.

وتدل إحدى الدراسات المطبقة على نشاطات الجامعة العربية، أن الأيديولوجيا لا تلعب دوراً مؤثراً «خصوصاً في المناقشات التي تدور حول مشروعات التكامل الوظيفي والتنمية القومية عموماً، وقد تأكدت صحة هذه الفرضية من خلال تتبع المناقشات حول قضايا محددة، وبمقارنة مواقف وفود الأقطار الملتزمة بأيديولوجيات محددة» . . . وتشير الدراسة إلى «اختيار

دولتين من الدول النفطية ذات الفائض النقدي ولكنها مختلفتان جذرياً في الانتماءات الايديولوجية المعلنة، واختيرت دولتان فقيرتان تنتميان الى ايديولوجيتين مختلفتين، ودرست مواقف كل من هذه الدول الأربع تجاه قضايا محددة... وفي كل الأحوال لم نجد اختلافات مهمة في مواقف وفودها^(٤) وتضيف الدراسة انه «اذا كان التعامل الايديولوجي لا يلعب دوراً... الا أن الخلافات السياسية بين الدول تفرض نفسها على سلوك الوفود في الجامعة العربية» وتدرج بعض الأمثلة مثل: (١) ان الدول تخفض مستوى تمثيلها اذا عقدت دورة المجلس في عاصمة دولة يوجد معها نزاع سياسي.

(٢) تتردد الوفود احياناً في التثنية على مواقف واقتراحات وفود دول اخرى لا لسبب سوى وجود خلافات سياسية... وفي بعض الأحيان قد تأخذ وفود الدول المتنازعة مواقف متعارضة وتتناقض مع مواقفها السابقة^(٥) والى جانب ما توصلت اليه الدراسة السالفة الذكر والتي رأينا أن ننقل ما ذكرته في هذا السياق حرفياً تقريباً، يمكن لنا القول ان الأنظمة العربية تبني سياسات براغماتية - في أكثر الأحيان - ولكنها تتأثر في بعض سلوكياتها بالجوانب الايديولوجية، اذ ان كل قطر يسعى الى تعزيز موقعه في خريطة القوى العربية اكثر من سعيه الى تعزيز القوة العربية في خريطة القوى الدولية.

خلاصة القول في مسألة الايديولوجيا أو تماثل بنية النظم السياسية، هي أنها عامل مساعد إن وجدت، ولكن هذا الوجود لا يعني بالضرورة تحقيق التكامل أو التنسيق أو الوحدة، كما أن

عدم وجودها لا يحول بالضرورة دون تحقيق التكامل أو التنسيق .

ج - الموقف من الوحدة أو التكامل : يبدو أن من المبالغة الافتراض بأن كل الاقطار العربية - من خلال الأنظمة السياسية - ترغب وتسعى اليه او مقتنعة في التعاون العربي من منطلق قومي ، بل يمكن الاعتقاد بصحة ما ذكره رئيس احد الوفود العربية للجامعة العربية عندما قال «اعتقد أن الأمر يتلخص في شيء واحد هو: هل هناك ارادة في العمل العربي المشترك أو لا توجد هذه الارادة، وانني اجزم انه لا توجد ارادة حتى الآن في العمل العربي المشترك»^(٦) .

ولعل مراجعة الوثائق الدستورية للأقطار العربية تشير الى حالة التردد وعدم الوضوح في الارتباط بالأمة العربية . وتبرز هذه القضية في المواثيق الدستورية لاقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) اكثر مما هي عليه في اقطار المشرق العربي، اذ ان المجموعة الأولى تعيش نوعاً من الحيرة أو ربما هي تعبير عن صراع قائم حول ما اذا كانت أمماً أم شعوباً، بل أحياناً تجد الوصفين (أمة، شعب) في الوثيقة الواحدة نفسها، ثم هل هي عربية . . ام اسلامية أم كلتاهما معاً، وهنا نجد الظاهرة السابقة نفسها، ولعل افضل تعبير عن هذه الحيرة والتردد نجده في احد مواثيق جبهة البوليساريو، اذ ينص دستورها على «ان الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية تنتمي الى الأمة العربية والأسرة الافريقية وكتلة العالم الثالث» . . . ويكاد هذا النص يمثل المحور الذي تدور حوله مواثيق اقطار المغرب العربي .

د - مدى اهلية بعض القيادات السياسية العربية : من بين

التطورات التي يعرفها المجتمع الدولي المعاصر ظاهرة التعقيد والترابط الشديد بين الدول في مجالات عديدة، الى جانب تزايد اصفاء الطابع الفني على قطاعات واسعة من قطاعات العلاقات الدولية. وقد أدت هاتان الظاهرتان الى جعل تحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في غاية التعقيد، وهو الأمر الذي يستوجب الاستعانة بأكبر قدر ممكن من الخبرات المتنوعة، لا سيما وأن الأمور أصبحت اعقد من أن يبدى السياسي رأيه فيها على غرار ما كان يجري في السابق. فارتفاع الاسعار أو شراء نوع من الأسلحة أو إقامة مشروع استثماري... الخ من أنماط العلاقات التي تحتاج الى معرفة واسعة ودقيقة ليتمكن اتخاذ قرارات سليمة فيها^(٧).

وحيث ان الأنظمة العربية تعيش هذا الواقع، فإن عليها أن تتعامل معه، ولكن طغيان صفة الفردية يحول دون جعل الخبرات الفنية ذات وزن وتأثير في اتخاذ القرار. ولكن الأمر الأكثر خطورة هو الشك في أهلية بعض القيادات للتعامل مع واقع دولي أو قومي أو حتى محلي بهذا التعقيد. فمن خلال مراجعتنا لبعض الكتب الموسوعية تبين لنا أن قرابة ٣٠ بالمائة من الزعماء العرب لا يحملون شهادات علمية في أي حقل من حقول المعرفة^(٨)، ولا نعتقد أن مثل هذا الأمر لا ينعكس بشكل سلبي على مجمل السياسات العربية ومن بينها سياسات العمل العربي المشترك.

٣ - العلاقة بين القوى الداخلية - النظام السياسي - والقوى

الخارجية وأثر ذلك على العمل العربي المشترك: قبل أن ندخل في مناقشة هذه القضية نشير بإيجاز الى السبب الذي جعلنا نضع النظم السياسية العربية تحت عنوان العوامل المركبة ولم نضعها تحت عنوان العوامل الداخلية. فمن جهة يمثل النظام السياسي نقطة صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي، كما أن شمولية الظواهر السياسية (لا سيما ما يتعلق منها بالعلاقات السياسية القومية أو الدولية) تجعل من الصعب النظر اليها كعامل داخلي بحت، أي إننا أفردنا لها فصلاً منفصلاً لأنها تعبر عن نقطة تفاعل الداخل والخارج في أجلى صورها.

بعد ذلك نعود الى العلاقة بين الداخل والخارج وأثر ذلك على العمل المشترك. فإضافة الى ما سبق وأشرنا اليه من أن الصراع هو بين داخليين، فإننا نعتقد بضرورة التسليم بقضيتين لكي نرى العمل المشترك رؤية سليمة:

أ - اعتبار الصراع مع القوى الخارجية ظاهرة طبيعية، وبالتالي ضرورة الاستعداد للصراع، ولا يجوز تصور وجود الأمة العربية في الفراغ.

ب - إن عدم القدرة على التكيف مع المظاهر المتغيرة للصراع يعني الانقراض بالمعنى الحرفي الذي استخدمه داروين. وهذا التكيف قد يأخذ طابع امتصاص آثار الصراع (الهزيمة)، أو استغلال الانتصار لخلق أسس جديدة لمواجهة المستقبل أو القدرة على تحييد قوى الصراع ولو الى حين.

ولكي لا نغرق في الجانب النظري نطبق الأمر على ثلاث ظواهر في الحياة السياسية العربية المعاصرة، ونرى كيف تتداخل العوامل الداخلية والخارجية لتعرقل العمل المشترك ثم لنرى أي العاملين هو الأساس في العرقلة.

(١) الظاهرة السياسية الأولى : قضية الصحراء الغربية : وبالطبع لن ندخل في تفاصيل هذه القضية، بل سنكتفي بعرض موجز للغاية لها، لنربط بعد ذلك بينها وبين العمل المشترك.

ففي عام ١٩٧٥ وقعت اتفاقية ثلاثية، عرفت باتفاقية مدريد بين كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا، جرى بموجبها الاتفاق على تسليم اسبانيا لكل من المغرب وموريتانيا اقليم الصحراء الغربية، وسحبت اسبانيا قواتها، وهي العملية التي اكتملت في شباط/فبراير ١٩٧٦. وفي المقابل حصلت اسبانيا على تنازلات في منطقتين أخريين هما سبتة ومليلة (وهما مدينتان ساحليتان مغربيّتان)، الى جانب الحق في صيد السمك في السواحل المغربية والصحراوية، ودفع بعض التعويضات للمغرب. وبالفعل تقدمت القوات المغربية والموريتانية واستولت على اقليم الصحراء الغربية، وهو ما ادى الى نزوح عشرات الآلاف من سكان الصحراء والتمركز في مناطق مدينة تندوف الجزائرية، ويقدر عدد سكان الصحراء طبقاً لما تذكره مصادر جبهة البوليساريو بنحو ٨٠٠ ألف نسمة بينما تشير تقديرات أخرى الى أن عدد الذين يعيشون في المعسكرات والمخيمات يتراوح ما بين ١٥٠ و ١٦٥ ألف نسمة^(٩).

وقد رأت قوى سياسية من الصحراويين أن الوجود المغربي في الصحراء ليس شرعياً، ونظمت حركة سياسية عسكرية وبدأت تعمل ضد القوات المغربية بدعم جزائري (وكانت هذه الحركة المعروفة بالبوليساريو قد بدأت العمل ضد الاسبان عام ١٩٧٣). وفي شباط/فبراير ١٩٧٦ اعلن عن قيام الجمهورية الصحراوية مما زاد العلاقات الجزائرية المغربية تردياً.

وبعد هذه العجالة نتوقف عند التوجه العام للعمل المشترك في المغرب العربي، اذ عرفت السنوات الممتدة بين ١٩٥٨ و ١٩٧٠ مساعي نشطة وحواراً واسعاً حول الوحدة، وبدأت هذه المسيرة بمؤتمر طنجة عام ١٩٥٨ الذي ضم قادة الأحزاب الرئيسية الثلاثة في تونس والجزائر والمغرب، وفي عام ١٩٦٤ جرى انشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب الكبير، وجرت بشكل دوري دراسة سلسلة من مشاريع الاندماج الاقتصادي بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠.

والتساؤل الآن: لماذا توقفت مساعي ومشاريع الاندماج بين بلدان المغرب العربي؟ وبالطبع هناك سلسلة من الاسباب، ثم هناك مساعٍ ثنائية، ولكننا فقط نشير الى أنه منذ عام ١٩٧٥ (أي العام الذي وقعت فيه اتفاقية مدريد) لم يجتمع وزراء الاقتصاد في المغرب العربي على الاطلاق، كما أن العام التالي (عام اكمال الانسحاب الاسباني) شهد توقيع اتفاقيات انفرادية بين كل من تونس - الجزائر - المغرب مع مجموعة السوق الاوروبية المشتركة.

إن المشكلة هنا - في أحد أبعادها - تتمثل في عدم التطور الداخلي للمجتمعات والأقطار العربية والذي يتجسد بعدم خلق آليات للتعامل مع المشكلات الطارئة سواء بحلها أم على الأقل بتجميدها أم تحييد آثارها على الجوانب الأخرى للعلاقات بين هذه الأقطار. ولعل ما يثبت ذلك يتمثل في أن منظمة الوحدة الإفريقية وليس الجامعة العربية هي التي تسعى إلى تسوية النزاع بين الأطراف العربية.

إن المثال السابق، يدل على أن انسحاب القوات الاستعمارية عقد العلاقات العربية أكثر، على الرغم من أن التصور البديهي يفترض أن يساهم في تطور هذه العلاقات. فالاستعمار سحب وجوده المباشر لأن بنيته الداخلية أدركت أن الانسحاب أفضل من البقاء، بينما لم تتمكن البنيات السياسية الداخلية العربية من استيعاب ذلك واستغلاله نحو الأفضل.

(٢) الظاهرة السياسية الثانية: اتفاقية كامب ديفيد: يمكن اعتبار اتفاقية كامب ديفيد من أخطر التطورات السياسية في المنطقة العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتتركز خطورتها في إقرار أكبر وأقوى حكومة عربية بوجود شرعي صهيوني في فلسطين. وأدى هذا الموقف من قبل النظام السياسي المصري إلى سلسلة من ردود الأفعال في الأقطار العربية الأخرى، تمثلت في أحد جوانبها في تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية والنشاطات المرتبطة بها كافة.

واذا ادركنا أن مصر - وبالذات الناصرية - شكلت المحور الرئيسي لمعظم مشروعات العمل المشترك على الصعيد العربي، وانها تمثل لأسباب عدة، مركز الثقل في الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية، فإن النتيجة التي نصل اليها أن اتفاقية كامب ديفيد عطلت دور مركز الثقل هذا، وأدت الى تعميق الاضطراب في الحركة العربية عموماً.

وعلى رغم اقرارنا بتأثير الضغط الخارجي لتسهيل اتخاذ القرار المصري بالموافقة على اتفاقية كامب ديفيد، الا اننا نعتقد أن السبب الرئيسي - ولا نقول الوحيد - يعود الى تغيير شخص صانع القرار السياسي، اذ ادى تولي الرئيس الراحل أنور السادات رئاسة الدولة الى خلق تحول شبه تام في مسار السياسة المصرية التي وضعها عبد الناصر.

إن عدم تطوير المؤسسات السياسية الفاعلة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية تؤدي الى جعل مقادير المجتمع مرهونة بتوجهات أفراد محددين لا سيما في المدى القصير. وهكذا نلاحظ كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي في دفع أو عرقلة جهود العمل العربي المشترك، حيث سهل غياب المؤسسات السياسية في مصر على القوى الخارجية عملية التلاعب بالفرد الذي اصبحت مقادير المجتمع في قبضته.

(٣) الظاهرة السياسية الثالثة: مجلس التعاون الخليجي:
اذا كانت الظاهرتان السابقتان لهما صفة سلبية (تعطيل العمل

المشترك) فإن هذه الظاهرة ذات صفة ايجابية، اذ أدت التغيرات في البيئة الدولية (الثورة الايرانية، الوجود السوفياتي في افغانستان، الحرب العراقية الايرانية) والتطورات الداخلية (سلسلة من اعمال العنف في بعض بلدان الخليج العربي) الى دفع بلدان الخليج الى اصدار الوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي في أيار/مايو ١٩٨١ ليضم ستة اقطار هي السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان. وتسعى هذه الأقطار عبر المجلس الى تنسيق سياساتها الدفاعية والأمنية والاقتصادية والتربوية، وبدأت فعلاً في انشاء سلسلة من اللجان والهيئات لمتابعة ذلك.

ومع اقرارنا بأن هناك قدراً كبيراً من الصحة في القول بأن المجلس التعاوني الخليجي يندرج في اطار استراتيجية عامة، تصورتها الادارة الامريكية المتلاحقة منذ عهد الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي^(١)، الا أننا نريد اثارة نقطة تعكس الدور الذي تلعبه البنية الداخلية في التأثير على مسارات العمل العربي المشترك، الذي «يفترض» أن مجلس التعاون يمثل أحد أشكاله. فعند مراجعة المشروعات التي قدمت قبل اصدار الوثيقة التأسيسية، نلاحظ أن المشروعين السعودي والعماني اصطبغا بصبغة أمنية الى حد بعيد (بالتركيز على التعاون العسكري وفي مجال الأمن الداخلي) بينما طغى على المشروع الكويتي البعد التنموي (التعاون الاقتصادي والتربوي والتعليمي... الخ من دون اغفال بعض الجوانب الدفاعية). وتدل الدراسات

المتخصصة في المجتمع الخليجي على أن الكويت تمثل وضعية متقدمة الى حد ما قياساً على بقية الأقطار الخليجية من حيث الممارسة الديمقراطية (المناهج التعليمية، الندوات الثقافية، بعض الأشكال النقابية، تجربة برلمانية رغم تعثرها بين الحين والآخر. الحرية النسبية - وان تذبذبت درجاتها - للصحافة، الانفتاح على العالم الخارجي... الخ) وهنا يمكن ملاحظة العلاقة بين درجة الارتباط بالاستراتيجيات الخارجية وبين درجة التطور والمشاركة السياسية وكل المظاهر الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي، اذ كلما تطور النظام السياسي بما يستجيب لمقتضيات العصر التي احدث مظاهرها المشاركة السياسية كلما تمكن من تدعيم بُناه الداخلية وبالتالي من إضعاف تأثير القوى الخارجية.

فاذا أريد لمجلس التعاون الخليجي أن يتطور ايجاباً، فلا بد له من ان يجعل قاعدة العمل المشترك ذات صبغة اقتصادية تربوية لا أمنية، لأن كل التجارب التكاملية تدل على صعوبة تحقيق التكامل استناداً الى أساس «أمني»، وهو أمر مرهون بدرجة التطور الداخلي في النظام السياسي للأقطار الخليجية. أما القول بأولوية الأساس الاقتصادي التربوي فلا يلغي بالضرورة الجانب الأمني، وإنما يطوعه لمقتضياته وليس العكس.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن هذه الظاهرة الثالثة مرهونة في تطورها بدرجة التطور الداخلي في النظام السياسي لكل قطر من الأقطار الأعضاء.

ولعل تميز موقف الكويت في أنها «الأقل تبعية» من بقية اقطار الخليج والأكثر «تردداً» في قبول التصورات الاستراتيجية التي تطرحها القوى الخارجية، ليس مفصلاً عن طبيعة التطور الداخلي في بنية النظام السياسي وكل القنوات التي يستخدمها اذا قورنت ببقية اقطار الخليج .

وخلاصة القول في هذا المجال، ان طبيعة النظم السياسية العربية ومجمل التقاليد السياسية في المجتمع العربي تشكل عقبة واضحة أمام تطور العمل العربي المشترك، ومن الصعب تصور تحقيق تقدم في هذا المجال من دون حدوث تغير في طبيعة هذه النظم نحو مزيد من المشاركة السياسية الواسعة والفعالة، وتغليب دور المؤسسة على الفرد، كما أن الظواهر الثلاث التي أتينا على ذكرها تدل على أولوية العامل الداخلي على الخارجي، لا سيما وأن الخيار الوحيد المتاح أمام الأقطار العربية هو خيار التغير الداخلي الذي يمثل العمل المشترك أحد أبعاده الرئيسية .

ثانياً: طبيعة نظم العمل العربي المشترك

حددنا في بداية هذه الدراسة مفهوم العمل المشترك على أنه «تلاقى عدة ارادات لانجاز عمل ما»، وهو ما يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقى هذه الارادات ليس محصوراً في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي الذي كثيراً ما حظي بالاهتمام من قبل دارسي العمل العربي المشترك، اذ يبدو لنا أن الجوانب الثقافية

والاجتماعية والترفيهية ليست بتلك العوامل الثانوية التي يجوز اغفالها، فالوعي القومي - الذي تخلقه الأداة الثقافية - هو الذي يرسم معالم الحركة للنشاطات الأخرى في اطار علاقة جدلية بين هذه الأمور.

غير أن الجانب المهم في تناول نظم العمل العربي المشترك يتمثل في أن الجانب الاقتصادي أكثر دقة وعسراً على الفهم من غيره من انماط العمل المشترك، اذ ان دراسة السوق المشتركة أو التكتل النقدي على سبيل المثال تحتاج لدراية ومعرفة أكثر من دراسة بعض الأنماط الأخرى، كاتحاد الجامعات العربية واتحاد الاذاعات العربية، أو اتحاد الفلاحين أو الكتاب أو بعض النشاطات الخاصة بالمرأة أو نشاطات بعض قطاعات العمل الأخرى، كالجمعية العربية للعلوم السياسية أو جهود الانتاج السينمائي أو الفني عموماً... الخ.

١ - ولكي نيسر على القارئ فهم أنماط العلاقات الاقتصادية - شريطة عدم اعتباره للنشاطات الأخرى بأنها ذات طبيعة ثانوية - أرتأينا تقديم نبذة خاطفة عن الاشكال التي تأخذها جهود العمل الاقتصادي المشترك في الأقطار العربية أو الجهود التي يمكن قيامها في الاطار نفسه. ويمكن تقسيم هذه الجهود في ميدان النشاط الاقتصادي الى أربعة انماط^(١):

أ - التكتلات الاقتصادية العامة: وهي ذلك النمط من العلاقات الاقتصادية التكاملية، الهادفة الى ضعف حجم التبادل

التجاري مع الدول الخارجية لحساب التجارة بين دول التكتل، من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية بين هذه الدول الأعضاء في التكتل المذكور.

أي ان أعضاء هذا النمط من التكتل يفرضون قيوداً على علاقاتهم التجارية مع الدول الخارجية، بينما يمنحون تسهيلات لعلاقاتهم في ما بينهم سواء في مجال تبادل البضائع أم الخدمات أم رؤوس الأموال أم قوة العمل.

الا أننا نشير هنا الى أن التكتل الاقتصادي العام قد ينجز من دون الاستناد الى علاقات تفضيلية، كما أن النمط الاقتصادي السائد بين دول التكتل (اشتراكي، رأسمالي، مختلط... الخ) يؤثر على طبيعة الاجراءات لا سيما في مجال العلاقة بين القطاعين العام والخاص، الا أن الاقتصادات الرأسمالية هي الأكثر معرفة لهذا النمط من التكتلات.

ويستخدم أطراف التكتل الاقتصادي مجموعة من الآليات لتحقيق اهدافهم، فمثلاً قد يستخدم الاتحاد الاقتصادي والذي يمثل النمط الأرقى في هذه التكتلات، ويؤدي الى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأطراف في بنية واحدة سواء في المجالات التجارية أم المالية. أما الآلية الأخرى، والتي تأتي في المستوى الثاني من حيث الأهمية، فتتمثل في الأسواق المشتركة والتي تعني أن اطراف التكتل موافقون على الغاء القيود في مواجهة بعضهم البعض في ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال (الادخار أو الاستثمار)

أو حركة الايدي العاملة أو بناء المرافق والتسهيلات الخاصة بقطاع الخدمات . أما النمط الثالث من آليات التكتل العام فيتمثل في ما يعرف بالاتحاد الجمركي ، والذي يعني تنسيق السياسات الخاصة بالتعرفة الجمركية على العلاقات التجارية مع الدول خارج نطاق الاتحاد ، وتضييق العقبات الجمركية - أو إلغاءها - في وجه التجارة الداخلية بين دول التكتل ، وعلى العكس من ذلك فإن آلية المنطقة التجارية الحرة ، والتي تمثل أضيق أشكال التكتل العام ، تستند الى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على العلاقات التجارية - السلعية - في ما بينها دون أن يمتد ذلك الى العلاقة الجمركية مع الدول خارج التكتل .

ولو أردنا تطبيق ذلك على الأقطار العربية لتقريب المفهوم للقارئ ، فإن هذه الأنماط السابقة تعني الآتي :

(١) المنطقة التجارية الحرة : ان تلغي الأقطار العربية الرسوم الجمركية من جهة ، والقيود التي تفرض على حجم السلع المستوردة في مواجهة بعضها البعض من دون أن تلغي هذه الحكومات نظمها الجمركية مع الدول غير العربية من جهة ثانية .

(٢) الاتحاد الجمركي : ويعني رفع الحواجز التي تعرقل التجارة بين الأقطار العربية من جهة ، ووضع تعرفة جمركية واحدة على السلع التي تأتي الى الأقطار العربية من الخارج .

(٣) السوق المشتركة : أي أن تقوم الأقطار العربية بإزالة

كل ما يحول دون انتقال الأموال العربية من قطر الى آخر، أو انتقال العمل أو كل ما يتعلق بتجارة الترانزيت أو مرافق الخدمات.

(٤) أما النمط الأكثر طموحاً فهو الذي تصبح فيه السياسات الاقتصادية التكاملية كلها تدار عبر اتحاد اقتصادي يمثل فيه الجميع.

ب - التكتلات النقدية: ويختلف هذا النمط عن سابقه بأن محور التكتل يدور حول الجانب النقدي. ويتمثل الأساس في التكتل النقدي في تثبيت اسعار صرف العملات بين دول التكتل بهدف توفير أساس للقدرة على تقدير مردودات العلاقات التجارية بين الأعضاء وتيسير اجراء المقاصات، كما يفترض هذا الشكل أما قبول عملات كل عضو في علاقاته مع الأعضاء الآخرين أو خلق عملة واحدة مقبولة منهم جميعاً، ولها سعر ثابت في مواجهة عملات الاعضاء، وعندما يكون هناك اختلال في ميزان المدفوعات لطرف على حساب طرف آخر يتم التسليف لتغطية العجز وموازنة ميزان المدفوعات، كما أن الدولة التي يختل ميزان مدفوعاتها قد لا تتقيد بحصص الاستيراد مع أي من البلدان المشاركة في التكتل، وتتمثل أهمية التكتل النقدي في توفير العملات الصعبة نتيجة قيامها بتسوية عملياتها مع المشاركين بالعملات المحلية.

ويأخذ التكتل النقدي اشكالاً عدة مثل اتحاد المقاصة،

والذي يعني أن الدول المشاركة في التكتل تتفق في ما بينها على عملة من عملات الدول الأعضاء أو عملة دولة خارجية، لتقدير قيمة المدفوعات والمدخولات لكل دولة عضو مع اشتراط ثبات سعر العملة المتفق عليها خلال فترة محددة. ويشترط هذا الأسلوب الذي تنفذه أساساً المصارف المركزية للدول الأعضاء ضرورة التوازن بين المدفوعات والمدادخيل، وهذا يعني انه لا يجوز تصدير الفائض السلعي القابل للتصدير الى البلدان الأعضاء لكي لا يؤدي الى اختلال في التوازن السابق، ولكن اذا افترض حدوث هذا الاختلال فإن الأمر يستدعي اجراء اتفاقات خاصة.

أما الشكل الأكثر تطوراً فهو الذي يستهدف ذلك الخلل المشار اليه سابقاً في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك من خلال التسليف الذي تقوم به المصارف أو عبر صندوق خاص يتشكل رأس ماله من مساهمات الأعضاء في التكتل، ويطلق على هذا النمط اسم اتحاد المدفوعات، أما العملة المستخدمة في هذا النمط فهي إما عملة قابلة للتحويل أو عملة احد بلدان التكتل والتي غالباً ما تكون الأكثر ثباتاً في أسعار صرفها.

ويعد الاتحاد النقدي ارقى أشكال التكتلات النقدية، وهو يهدف في حده الأعلى الى خلق مؤسسة واحدة يعهد اليها رسم السياسة النقدية على الصعيدين الداخلي والخارجي لأطراف التكتل، ويعهد الى هذه المؤسسة التي قد تتخذ شكل مصرف مركزي موحد اصدار وحدة نقدية مشتركة، ولكن ذلك لا يتم في

الغالب بخطوة واحدة وإنما يتدرج الأعضاء في علاقاتهم عبر مراحل عدة، أهمها انشاء صندوق مشترك توضع فيه اجزاء من احتياطات دول التكتل من العملات الأجنبية بشكل يساهم في ضمان ثبات اسعار عملات هذه الدول في العمليات التبادلية الى جانب دعم مكانتها في أسواق النقد الدولية.

وثمة ملاحظة في هذا المجال وهي أن عدم توافر عنصر المساواة بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي قد يجعل منه منطقة نقدية (منطقة الفرنك، منطقة الاسترليني... الخ)، حيث تكون هنا عملات اعضاء التكتل مربوطة بعملة احدى الدول في التكتل، وتتغير اسعار العملات بتغير عملة تلك الدولة، كما أن وضعها المالي يساعدها على التحكم في الصندوق الذي توضع فيه الاحتياطات من العملات الصعبة.

ولو أردنا تطبيق ذلك - فرضياً - على الأقطار العربية لقلنا ما يلي:

(١) اتحاد المقاصة: أن تتفق المصارف المركزية العربية على عملة أحداها أو عملة دولة خارجية لتقدير قيمة المدفوعات والمدخولات الناتجة عن العلاقة بين الأقطار العربية شريطة استقرار سعر صرف العملة المتفق عليها.

(٢) اتحاد المدفوعات: أن تتفق الأقطار العربية على انشاء صندوق خاص تساهم فيه هذه الأقطار ويعتمد عملة قابلة

للتحويل أو عملة احد الأقطار العربية، وهدفه معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بين البلدان العربية.

(٣) الاتحاد النقدي: أن تنشئ الاقطار العربية مؤسسة نقدية يكون دورها هو رسم السياسة النقدية الداخلية والخارجية للبلدان العربية.

ج - التكتلات التسليفية: ويعني ذلك اتفاق مجموعة من الدول على انشاء مصرف تساهم فيه هذه الدول ويقوم بتقديم قروض الاستثمار لها بشروط أيسر من تلك التي تعرضها الأسواق الدولية.

أي أن ذلك يعني قيام مصرف عربي تساهم فيه الأقطار العربية، يكون دوره تقديم قروض استثمار للأقطار العربية المحتاجة ولكن بأسعار فائدة وفترات سماح أفضل من تلك التي تعرضها المصارف الأجنبية أو البنك الدولي.

د - اتحاد المصدرين والمنتجين: ويعني هذا النمط أن عدداً من الدول المصدرة أو المنتجة لسلعة ما تنسق سياستها في مجال تصدير أو انتاج تلك السلعة بهدف تحسين وضعيتها هذه السلعة في الأسواق الدولية لا سيما من زاوية المردود المالي أو الدور الاستراتيجي لها.

أي أن تتفق الأقطار العربية التي تنتج سلعة ما على تنسيق سياستها في مجال انتاج أو تصدير هذه السلعة بهدف تحقيق موارد

مالية أكبر أو لتحكم أكثر في استخدام هذه السلعة بشكل يخدم العلاقات العربية الدولية.

وبعد أن أشرنا الى هذه الأنماط من التكامل الاقتصادي عموماً، ننوه هنا الى أن العلاقات العربية عرفت معظم هذه الأنماط - بغض النظر عن درجة تطبيقها والالتزام بها - ويمكن أن نشير في هذا المجال الى الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان عام ١٩٤٣، اتفاق الترانزيت السوري - العراقي عام ١٩٦١، التكامل الاقتصادي بين مصر وسوريا والعراق ١٩٧٠، وبين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٧١، والاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، الى جانب المشروعات التكاملية الأوسع نطاقاً مثل المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية الوحدة الاقتصادية، والسوق العربية المشتركة بما في ذلك محاولة إقامة تكتل نقدي، وتأسيس الشركة العربية للاستثمارات عام ١٩٧٤. عدا عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والمشروعات المتفرعة عنها، خصوصاً الشركة المشتركة القابضة عام ١٩٧٥، والمشروعات الخاصة بالصناعة النفطية لا سيما التي قررها اجتماع البحرين عام ١٩٧٨. . . الخ، ويقدر بعض الدارسين للعلاقات الاقتصادية العربية عدد المشروعات العربية المشتركة والتي افرزها النفط بحوالى ٨٢ مشروعاً يصل اجمالي رأس مالها الى حوالى ١٦ مليار دولار^(١٢)، أما إجمالي المشروعات العربية المشتركة حتى عام ١٩٨٦ فيصل الى ٣٩١ مشروعاً يصل اجمالي رأس مالها الى حوالى ٢١,٣ مليار دولار^(١٣)،

غير أن توزيع هذه المشروعات على القطاعات الاقتصادية المختلفة لا يدل على وجود تصورات استراتيجية تحكم هذه المشروعات، إذ يلاحظ أن المشروعات ذات الصبغة المالية تستوعب اجمالي رأس مال المشروعات الصناعية بشقيها الاستخراجي والتحويلي والمشروعات الزراعية، كما يلاحظ أن نسبة غير يسيرة هي ٥٣,٧ بالمائة من المشروعات هي ذات طبيعة ثنائية^(١).

٢ - ولكي نبقي في اطار موضوع دراستنا، سنتناول العقبات التي تحول دون تطبيق المشروعات الاقتصادية التكاملية بين الأقطار العربية أو التي تحول دون تطور ما هو قائم، وتلك التي تحول دون قيام المزيد من المشروعات، غير أننا سنحدد هذه العقبات في جانبين هما: المعوقات ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة، وهي هنا أقرب الى الجانب الفني، والمعوقات الناتجة عن تركيبة هذه المؤسسات داخلياً وعن الاطار العام الذي تتحرك فيه نشاطات التكامل الاقتصادي.

أ - الجانب الاقتصادي: وتشمل المعوقات في هذا المجال في الآتي:

(١) تباين السياسات الاقتصادية بين الأقطار العربية: ويتمثل هذا التباين في القطاع الأكثر تسييراً للحياة الاقتصادية في دولة معينة، فحيث يتحكم القطاع العام بالحياة الاقتصادية نجد تلك

الدولة تراقب وتملك وتنظم مختلف الجوانب الاقتصادية الى جانب احتكارها للتجارة الخارجية، وسيطر القطاع العام في بعض الأقطار العربية «الاشتراكية» على الانتاج الزراعي والصناعي من خلال نظم التسيير الذاتي أو الجمعيات التعاونية أو من خلال امتلاك نسبة مرتفعة من المنشآت الصناعية ناهيك عن سيطرتها على آلات الانتاج والمواد الخام المستوردة ووسائل النقل والمصادر وشركات التأمين.

وفي المقابل نجد أن القطاع الخاص في الأقطار العربية الأخرى يتمتع بالنفوذ الأوسع في نطاق ما سبق ذكره (وإن كان ذلك لا يعني انتفاء تدخل الحكومة في بعض النشاطات أو امتلاك بعض المشاريع والشركات).

وتبرز المشكلة في أن الاستيراد والتصدير يتم تنظيمهما من خلال التعرفة الجمركية والقيود على كمية الواردات، ولكن التجارة الخارجية في الاقطار الاشتراكية تتم بواسطة مؤسسات قومية تعمل في نطاق مخطط قومي، ومن هنا فإن موافقة حكومة اشتراكية على تخفيض تعرفتها الجمركية وتخفيض القيود على الواردات لن يكون له سوى أثر هامشي، لأن مؤسسات القطاع العام هي التي تقدر حاجات البلد من السلع. ويمكن القول ان هذا الاعتبار كان يشكل العقبة الرئيسية التي حالت دون عضوية مصر لسنوات عدة في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية.

(٢) تماثل التخصص الصناعي : إن تحرير التجارة المتبادلة بين الأقطار العربية من قيود التعرفة الجمركية يؤدي ، نتيجة التشابه الكبير في أنواع ومستويات التصنيع لمختلف الأقطار العربية ، الى تخفيض الطاقات الانتاجية في المشروعات القطرية ، بمعنى أن تماثل التخصص في الانتاج الصناعي يؤدي الى عدم توافر مزيد من الاسواق للسلعة القطرية في الأقطار العربية الأخرى ، كما أن رفع القيود الجمركية قد يؤدي الى دخول سلع مشابهة للانتاج المحلي تؤثر على حجم المبيعات وبالتالي على الطاقة الانتاجية .

ونتيجة عدم تطبيق سياسة التفضيلات المتبادلة بين الأقطار العربية - بسبب التماثل الذي يعيق توسيع تشكيلة البضائع المتبادلة - ونتيجة القدرة التنافسية الضعيفة لأنواع عديدة من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة ، فإن التجارة بين الأقطار العربية تتطور ببطء شديد .

(٣) الاعتماد الكبير على التعرفة الجمركية : تدل المراجعة لبعض ميزانيات عدد من الأقطار العربية على أن التعرفة الجمركية تمثل أحد موارد الدخل المهمة لهذه البلدان ، ومن هنا فإن هذه الأقطار ستكون أقل رغبة في رفع قيود التعرفة الجمركية على التجارة مع الأقطار العربية الأخرى .

كذلك فإن المستوى الواسطي للرسوم الجمركية تختلف من دولة الى أخرى ، أي ان التوضحية برفع قيود التعرفة الجمركية

ستباين من قطر الى آخر، فمثلاً عام ١٩٧٧ كان المستوى
الوسطى للرسوم الجمركية في العراق ٢٣ بالمائة وفي سوريا ٣٢
بالمائة وفي مصر ٥٧ بالمائة^(١٣).

(٤) المشكلات النقدية: وتتمثل هذه في اطار النقص في
العملة الصعبة لبعض الأقطار العربية، اذ ان العملات المتداولة
في الأقطار العربية نوعان: أحدهما قابل للتحويل (المادة ٨ من
اتفاقية صندوق النقد الدولي) والآخر غير قابل للتحويل في
الأسواق الدولية، وهذا يعني أن الأقطار العربية ذات العملات
غير القابلة للتحويل ستكون اكثر انجذاباً للتجارة مع أقطار
العملات القابلة للتحويل، كذلك فإنها - وبلدان العملات غير
القابلة للتحويل - ستسعى الى تشجيع صناعتها القطرية بهدف
الحفاظ على أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة المتوافرة لها، وهو
ما قد يؤثر على سياساتها مع الأقطار العربية، ولم تتمكن الاتفاقات
الثنائية أو المتعددة الأطراف لتسديد المدفوعات من احداث اثرٍ
كافٍ في معالجة هذه المشكلة بين البلدان العربية.

(٥) الترابط والتبعية بين الاقتصاد العربي والاقتصاد
الرأسمالي: ان استمرار تشابك خيوط الاقتصاد العربي
بالاقتصادات الصناعية الخارجية، يجعل من محاولات خلق نسيج
اقتصادي عربي مسألة اكثر تعقيداً من زاويتين، الأولى مقاومة
الاقتصادات الرأسمالية الخارجية لأية محاولة لفك علاقة التبعية،
مستخدمة في ذلك كل ما لديها من وسائل وأساليب، والثانية تتمثل

في أن اهمال تطوير العلاقات العربية الاقتصادية الداخلية - اي بين الاقطار العربية - بشكل يعزز التعاون الاقتصادي وغير الاقتصادي ، يؤدي بدوره الى تقوية وتعميق الحاجة الى استمرار روابط وعلاقات التبعية مع الدول الصناعية المتقدمة^(١١) . ومع وجود مفاهيم عديدة للتبعية ، فإن اخطرها تلك التي تشخص حالة عجز القدرة الوطنية على التصرف كوحدة لها استقلالها الذاتي في تحقيق تطورها الاقتصادي^(١٢) ، بمعنى أن القوة الخارجية - المركز الرأسمالي - يمثل متغيراً رئيسياً في صناعة القرار الاقتصادي في البلد العربي التابع .

ولعل مؤشر التوزيع الجغرافي النسبي للتجارة الخارجية للأقطار العربية يمثل قضية التبعية الى حد بعيد ، فلو أخذنا النسبة المئوية للتجارة العربية العربية من إجمالي التجارة العربية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، للاحظنا ما يلي :

(أ) ثبات نسبة الصادرات بين الأقطار العربية خلال الفترة المذكورة ، حيث حافظت على نسبة ٥ بالمائة ، وتأرجحت نسبة الواردات بين ١١ بالمائة و ٧ بالمائة .

(ب) انخفاض نسبة التجارة الخارجية العربية مع مجموعة دول الكوميكون .

(ج) انخفاض نسبة التجارة الخارجية العربية مع دول العالم الثالث .

(د) الارتفاع المستمر في نسبة التجارة الخارجية العربية مع الدول الصناعية الغربية مع تميز العلاقات التجارية العربية مع الولايات المتحدة بالارتفاع الشديد في النسبة المئوية لهذه العلاقة^(١٨)، وتبرز هذه التبعية بقنوات عدة لعل أخطرها ما يتمثل في:

- زيادة اعتماد الأمن الغذائي على القوى الخارجية - لا سيما القوى الرأسمالية منها - اذ تشير الاحصاءات المتوافرة الى أن معظم المواد الغذائية (القمح، الحبوب، السكر، المحاصيل الزيتية، الفواكه والخضر، اللحوم الحمراء والبيضاء، البيض) تعرف نسبة تراجع شديد في درجة الاكتفاء الذاتي العربي. فلو قارنا نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد السابقة الذكر بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٢ للاحظنا تراجعاً يساوي^(١٩):

٣٣ بالمائة الحبوب.

٣٠ بالمائة القمح.

١٣ بالمائة السكر.

٦٦ بالمائة المحاصيل الزيتية.

٣٣ بالمائة اللحوم الحمراء.

٣٢ بالمائة اللحوم البيضاء والبيض.

- زيادة اعتماد الأمن الاستراتيجي على القوى الخارجية لا سيما في مجال السلاح

ب - تركيبة المؤسسات التكاملية والاطار العام الذي تعمل

فيه : يمكننا القول ان النفط يمثل قوة الدفع الأكثر وضوحاً لمشروعات التكامل العربي، اذ انه ساعد على توفير فائض مالي كبير من جهة، وخلق حركة واسعة لرؤوس الأموال من جهة ثانية، وفي حركة الأيدي العاملة من جهة ثالثة.

على أننا - وللأمانة التاريخية - يجب أن نميز بين النشاط التكاملي المخطط والمقصود بذاته وبين النشاطات المشتركة التي تتم نتيجة جهد شعبي طبيعي وعلى هامش العملية الانتاجية النفطية، فإذا كان رأس مال المشروعات العربية المشتركة - قطاع الشركات - يصل الى حوالي ١٦ مليار دولار، فإن حجم العقود التي ربحتها الشركات الأمريكية في عام واحد في السعودية - طبقاً لتصريح وزير مالىتها الشيخ محمد أبو الخيل - وصل الى حوالي ٦ مليارات دولار، وهو ما يساوي ٩٠ بالمائة من جميع العقود التي ربحتها هذه الشركات في الشرق الأوسط كله عام ١٩٨٠^(١)، اي أن الـ ٨٢ مشروعاً عربياً مشتركاً والتي سبق واشرنا اليها ليست أكثر من عقود الشركات الامريكية لعامين ونصف، مع اقرارنا بضعف قدرة النظام المصرفي العربي على استيعاب رؤوس الأموال العربية. ومن هنا نحن لا نرى المشروعات العربية «التكاملية» في بنيتها الحالية الا أنها:

(١) اما لتخفيف أصوات النقد للسياسات المالية للبلدان النفطية.

(٢) واما هي نتيجة طبيعية لأي نشاط اقتصادي يفرز على جانبه بعض التفرعات الهامشية.

(٣) وأما أدوات هجوم على القطاع العام في أقطار غير نفطية .

ولكي ندلل على أن المشاريع المشتركة النابعة من النفط هي مشاريع هامشية أفرزتها معطيات المشروع النفطي ككل ، نشير الى حركة الايدي العاملة ، إذ ان أغلب العاملين في الأقطار النفطية من العرب وصل اليها بجهد ذاتي بحث (باستثناء قطاع محدود للغاية) وليس على أساس خطة تكاملية ، ووضعية العامل العربي هنا هي وضعية العامل الآسيوي نفسها في بلدان النفط هذه ، أي اننا يجب أن نميز بين حركة الأيدي العاملة التكاملية وبين حركة العمال الذين يعرضون قواهم في الأسواق النفطية مثلهم في ذلك مثل أي عمال آخرين . وتدل الاحصاءات على أن نسبة العمال الآسيويين في بلدان النفط في الخليج العربي أكثر من نسبة العمال العرب الذين عملوا في الخليج في عام ١٩٧٥ ، والمؤشر الاحصائي يدل على أن هذا الاختلال في النسبة عرف تزايداً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

غير أن الملاحظ وجود تباين كبير في تقديرات كل من عدد العمال العرب والعمال الأجانب لاسيما الآسيويين منهم ، فبالنسبة الى عام ١٩٨٠ تفاوتت تقديرات العمالة العربية المتنقلة من حوالي ٢,٢ مليون إلى ٣,٧ ملايين ، والبعض قدرها عام ١٩٨٣ بحوالي ٣,١ ملايين مقابل ٢,٢ مليون من العمالة الآسيوية في العام نفسه . وترى دراسة أخرى ان العمالة العربية المهاجرة

ارتفعت - باستثناء العراق - من ١, ٢٨ مليون الى ١, ٦٥ مليون خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ أي بنمو سنوي مقداره ٥, ٨ بالمائة، بينما زادت العمالة الآسيوية بأكثر من الضعف من ٤٣٠ ألفاً الى ٩٥٠ ألفاً بمعدل سنوي مقداره ٢٤, ٧ بالمائة^(٣١).

وعلى رغم التفسيرات التي تقدم لتبرير الاختلال في نسبة تزايد العمالة الآسيوية على حساب العمالة العربية، بخاصة التفسيرات الاقتصادية مثل رخص الأيدي العاملة الآسيوية والخوف من استقرار العمال العرب^(٣٢)، فإن هناك بعداً سياسياً منسياً، يتمثل في خضوع العمالة العربية للعلاقات السياسية العربية من جهة وعدم الاطمئنان سياسياً للعامل العربي من جهة ثانية (المشاركة في النشاطات السياسية والنقابية المحلية وهو ما لا يمارسه الآسيوي). ومن هنا يمكن لنا القول بأن العمالة الوافدة غير العربية تمثل أداة خطرة تزاحم الأداة العمالية العربية وتحول دونها ودون المساهمة في تزايد التشابك في خيوط الانتاج والاستثمار على الصعيد العربي الداخلي، وبالتالي تشكل احد المعوقات لنمو التكامل العربي حتى لو كان غير مخطط.

ان ما أشرت اليه في السطور السابقة لا يعني عدم الاهتمام بالمشروعات التكاملية القائمة، ولكنه تنبيه فقط يقصد به تحديد الآفاق التي يمكن تصورها لمثل هذه المشروعات، فهي مشروعات محكومة في حقيقة الأمر بالقوى التي أوجدتها وبالآفاق التي رسمتها هذه القوى لتلك المشروعات، فكثيراً ما كانت

المشروعات «التكاملية» العربية الرسمية تخفي في باطنها سياسات قمعية يقصد بها تحويل سياسات معينة باتجاه محدد. ولعل العودة إلى الهيئة التي أوجدتها بعض بلدان الخليج مع مصر لانتاج المعدات الحربية والمسار الذي اتخذته والنهاية التي آلت إليها يعزز ما ذكرناه.

بعد ذلك نعود الى البنية الداخلية للمشروعات العربية ولنظم العمل العربي المشترك لنوجز أهم مشكلاتها في الآتي^(٢٣):

(أ) سلوك العاملين في المشروعات المشتركة: ويتجسد ذلك في:

- نقص الاهتمام بدراسة امكانات تطوير هذه المشروعات أو تقديم العلاج لمشكلاتها، وهو ما يتجسد في ضعف تقديم المبادرات من ممثلي البلدان الأعضاء، وعدم دراسة المشروعات المقدمة بشكل جدي بل وربما عدم قراءتها على الاطلاق.

- ضعف المستوى الفني للوفود المشاركة وضعف مستوى المناقشات نتيجة اختيار غير المتخصصين لبحث موضوعات خاصة بالعمل المشترك.

- تعاني بعض المشروعات العربية المشتركة سرعة تغير الكوادر العليا العاملة فيها، وربما يعود السبب الرئيسي لذلك الى منافسة القطاعات الخاصة بأجورها الأعلى الأمر الذي يجذب تلك الكوادر اليها وهو ما يؤدي الى عدم استقرار بنية التخطيط والتنفيذ في المشروعات المشتركة.

- استخدام القضايا الاجرائية لتعطيل العديد من المشروعات أو لمنع دراستها.

- الرؤية الضيقة لمشروعات التكامل، وهو ما يتضح في العزوف عن تعميق التعاون الواسع لحساب التعاون الثنائي - كما سبق ولا حظنا - وفي المفهوم الضيق لسيادة الدول التي ينتمي لها العاملون أو المندوبون.

وثمة وجهة نظر ذات صلة بهذه القضية يحسن بنا تناولها، إذ يرى بعض الدارسين^(٢٤) أن فكرة القومية جعلت من شؤون كل قطر عربي مسألة لا تخصه فقط وإنما تخص باقي الأقطار العربية المحيطة به، وهو ما تسبب في كثير من المنازعات العربية سواء في اطار المؤسسات التكاملية أم خارجها.

على أن النظر إلى تأثير الشعور القومي بهذه الكيفية يخلط بين القومية كبديل من البدائل المتاحة أمام صانعي القرارات - يمكن الأخذ به أو تركه حسب الظروف - وبين القومية كواقع موضوعي تسنده التجربة التاريخية الطويلة للمنطقة العربية، إذ ان أي تغير في بلد عربي - لا سيما القوى الكبرى - ينعكس آلياً على الواقع العربي، ولنا في التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة خير دليل على ذلك، مثل غياب جمال عبدالناصر، ارتفاع أسعار النفط، ظهور المقاومة الفلسطينية، العلاقات الاسرائيلية المغربية... الخ.

- النقص الواضح في هيئات البحث العلمي المرتبطة بهذه المشروعات بشكل خاص أو الهيئات العربية المشتركة المتخصصة في الدراسات التكاملية العربية، وهناك نقص واضح في بيوت الخبرة التي يمكن أن يسترشد بها رأس المال الخاص للاستثمار في البلدان العربية بـ

- تعدد الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في إنشاء المشروعات وخضوعها لاجراءات مبالغ فيها لاتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل الهيئات الرسمية العربية^(٢٥).

- عدم وضوح النصوص في بعض الأحيان في موثيق العمل المشترك أو في ما يتعلق باللوائح الخاصة بواجبات دولة المقر أو المزايا والحصانات أو الاعفاءات الجمركية أو الالتزامات لتسويق الانتاج... الخ^(٢٦).

- الازدواجية في وظائف هيئات العمل المشترك مع عدم وجود أجهزة تنسيق بين هذه الهيئات، بل ان الخبراء يعملون في بعض الأحيان في أكثر من مؤسسة ويكررون الأداء نفسه.

ومن أمثلة الازدواجية التي تشير اليها الدراسات المتخصصة في هذا المجال^(٢٧)، الازدواجية في قطاع التمويل (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار)، وفي قطاع الزراعة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية

والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة) أو
الازدواجية في قطاع النقل (الاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي
للمواصلات السلكية واللاسلكية والمؤسسة العربية للاتصالات
الفضائية) . . . الخ .

وعلى الرغم من أن موثائق هذه المؤسسات توحي بتباين
أغراضها، فإن الممارسة العملية تدل على هذا التداخل في
النشاطات، ولعل أوضح مثال على ذلك هو المجلس الاقتصادي
ومجلس الوحدة الاقتصادية .

(ب) المشاكل العامة للعمل المشترك : وتتمثل في الآتي :

- ان الشعور السلبي السائد في المجتمع العربي تجاه
المشروعات التكاملية العربية يحول دون رعاية هذا المجتمع عبر
نخبه أو قطاعاته المختلفة للظواهر التكاملية .

- الأمية الواسعة وضيق الأفق في المجتمع العربي، والمجتمع
الأمي لا يستطيع التعامل مع معطيات واقعه والتي من بينها العمل
المشترك، وبخاصة مع معوقات هذا العمل بوعي وتفهم، كما أن
نظرتهم للأمور تحكمها الذاتية وضيق الأفق لنقص في ادراكاته .

- ان العلاقات العربية كافة - ومن بينها العمل المشترك -
محكومة بالمعيار السياسي لهذه العلاقات، وحيث ان هذا المعيار
يتسم بعدم الاستقرار والتذبذب المستمر، فإن العمل المشترك
سيبقى متعثراً طالما بقي أسيراً للمعيار السياسي .

٣ - والى جانب هذه المعوقات المجتمعية (المجتمع العربي) والمؤسسية (مؤسسات العمل المشترك ذاتها)، نرى ضرورة للتوقف وبإيجاز شديد أمام أهم المشكلات التي أثارها دارسو الظواهر التكاملية في مختلف مناطق العالم لكي تكتمل الصورة لدينا^(٢٨)، وسوف نعرض في هذا المجال خمسة باحثين هم:

- أ - فيتالي شيميليوف من الاتحاد السوفياتي.
- ب - اميتاي اتزيوتي من الولايات المتحدة.
- ج - ارنست هاس من الولايات المتحدة.
- د - ديفيد ميثراي من بريطانيا.
- هـ - كارلس دويتش من الولايات المتحدة.

أ - شيميليوف: ويحدد المشكلات في الآتي:

- (١) السلوك الامبريالي للدول الرأسمالية.
- (٢) التباين في مستوى التطور العلمي.
- (٣) طبيعة القوى المتحركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي الداخلي.

ب - اتزيوتي: ويحددها في:

- (١) عدم قدرة النخب الداخلية على تذويت (Internalization) أهداف النخب الخارجية: ولتوضيح هذه النقطة نشير الى أن اتزيوتي اعتبر الولايات المتحدة بمثابة نخبة خارجية ساهمت في بناء الظاهرة التكاملية الاوروبية التي تبنت

بدورها السياسة الامريكية . ويقول : « كان التأثير الأمريكي منسجماً مع نشوء وتطور البناء الاوروبي وهو ما تمثل في اعادة بناء المانيا الغربية بسرعة ومساهمتها الكبيرة في حلف شمال الاطلسي ودورها المهم في هيئة الصלב والفتحم الاوروبية - مشروع مارشال - ودورها في السوق الاوروبية المشتركة ودعمها للقوى الاوروبية المحبذة امريكياً . . . وهذه المساعدة تقدم مثلاً على نخبة خارجية تدعم بروز نخبة داخلية بدلاً من محاولة اخراجها أو حصرها . ويشير اتزيوني بعد ذلك الى اتحادات لم تتمكن من البقاء لانتفاء من اطلق عليه وجود نخبة خارجية أو لعجز النخب الداخلية عن تبني وتذويت أهداف النخبة الخارجية ، ويحدد تأثير التذويت على التكامل من خلال :

(أ) إذا كانت الوظائف المذوتة تدار من قبل الأطراف الأعضاء لا من قبل المؤسسة التكاملية نفسها .

(ب) إذا كانت مكاسب بعض الأعضاء غير متناسبة مع مكاسب الآخرين .

(ج) إذا كان التذويت بين القطاعات العسكرية والاقتصادية غير متوازن ، أي أن الابعاء الاقتصادية ملقاة على طرف والعسكرية على طرف آخر ، أو أن مسؤولية الأطراف في هذه القطاعات ليست متوازنة ومتناسبة .

(٢) يرى اتزيوني ان الاتحادات ذات النخب العديدة هي أقل احتمالاً للنجاح من الاتحادات ذات النخب القليلة ، لأن الكثرة تخلق المشكلات ، ويشير بهذا الخصوص الى الجمهورية

العربية المتحدة فيقول: «على الرغم من أنها كانت تضم نخباً أقل من السوق المشتركة إلا أنها انهارت لأنها لم تملك نخبة فاعلة» (بغض النظر عن صحة هذا الرأي).

(٣) يطرح اتزيوني فرضية أخرى وهي «ان البطء في جهود التكامل يكون أكثر فاعلية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة، والاسراع في الخطوات يكون أكثر فاعلية عندما يصل الاتحاد الى مرحلة النضج»، ويعني الابطاء تقليص التغييرات التي يراد ادخالها من أجل السماح لمزيد من الوقت للتكيف ولتقليل الضغوط المعارضة... أما الاسراع فيعني زيادة التغييرات لجعل فوائد الاتحاد ملموسة أكثر وبالتالي زيادة دعمه، ويرى أن الجمهورية العربية المتحدة انهارت نتيجة الاسراع في جهود التوحيد في البداية رغم قوة المعارضة.

ج - ارنست هاس: يشير هذا الباحث النقاط التالية:

(١) ان عدم تولي الخبراء التكاملين لمناصب في دولهم (مسؤوليات عليا) يؤدي الى اهمال توصياتهم وعدم وجود من يرعاها.

(٢) التسييس التدريجي لأغراض التكامل وأهدافه، وضرورة البدء بالمسائل الفنية وغير الخلافية.

د - ميثرائي: ويشير هذا الباحث مفهوم التعميم أو الانتشار (Ramification) والذي يعني نقطتين:

(١) ان المشروع التكاملي يؤدي الى توالد مشروعات اخرى مرتبطة به، وهذه بدورها تؤدي الى توالد مشروعات أخرى (فلو تصورنا مشروع سكة حديد يربط بلدان المغرب العربي، يمكننا تصور مشروعات أخرى ستتوالد لخدمة هذا المشروع كالمحطات السياحية والمرافق العامة وترباط العمال في هذه الدول ببعضهم نتيجة ارتباطهم بحركة هذا المشروع... الخ).

(٢) ان النجاح في انجاز مشروع معين يغري على انجاز مشاريع أخرى.

والى جانب هذه النقطة يثير ميثرائي نقطتين أخريين هما:

(أ) لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل، لا بد من التوافق في الالتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل، أما إذا كانت العلاقة في هذين المجالين غير متبلورة أو عندما تكون القيادات الحكومية تسعى الى أهداف اقتصادية في حين تدعو النخبة إلى اجراءات سياسية جذرية، فإن التكامل يصبح واقفاً على أرضية مهزوزة، بل إن الوضع يصبح أكثر تعقيدا إذا كانت القيادات الحكومية مهتمة بقضايا سياسية في الوقت الذي تتطلع فيه النخبة الى الجانب الاقتصادي.

(ب) ان ضعف مستوى الأطراف في التكيف مع الأزمات التي تواجهها النشاطات التكاملية يؤدي إلى زعزعة هذه النشاطات.

هـ - دويتش: يعد دويتش من أكثر الباحثين اهتماماً بموضوع الاتصالات بين أفراد المجتمعات، ويرى أن مثل هذه الاتصالات هي المسؤولة عن بلورة توجهات عدائية أو ودية من مجتمع نحو الآخر، أما المشكلات التي يرى أنها مؤثرة على الظواهر الوحدوية فيوجزها في الآتي:

- (١) تزايد الالتزامات العسكرية.
 - (٢) زيادة المشاركة في مؤسسات الوحدة أو التكامل من قبل قوى كانت تتخذ مواقف سلبية في السابق (لأنها قوى أقل تشبهاً بالوحدة).
 - (٣) تزايد الفروق اللغوية والعرقية.
 - (٤) مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي مزمن.
 - (٥) انغلاق نسبي للنخب السياسية (كما هو الحال في بلدان الخليج).
 - (٦) تعرقل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - (٧) فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيف لمواجهة فقدان نفوذها.
- ومن الواضح أن «الطبقة» تمثل أحد المؤشرات المهمة في الموقف من التكامل في الدراسات الاشتراكية بينما تحتل «النخبة» مركزاً مهماً في الدراسات الغربية لظاهرة التكامل.

هوامش الفصل الثالث

(١) حول دور العامل الخارجي، انظر: منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي»، ورقة قدّمت إلى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٥٠٣ - ٥٢١.

(٢) أي مثلما نفّسَ ظهور الدولة العربية أو نجاحها بضعف روما وفارس داخلياً، فإننا نفّسَ تفوق القوى «الخارجية» بضعف الدولة العربية داخلياً.

(٣) James Rosenau, *The Study of Political Adaptation* (London: Frances Pinter, 1981), pp. 1-10.

(٤) جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية»، ورقة قدّمت إلى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٩٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) وليد سليم عبد الحي، «تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية»، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية (وزارة الخارجية الجزائرية)، العدد ٤ (١٩٨٦)، ص ٥٩ - ٧٩.

(٨) ستناول هذه المسألة بالتفصيل في دراسة لنا ستصدر قريباً.

(٩) Claude Etcheson, «The Government of the Saharawi Arab Democratic Republic», *Third World Quarterly*, no. 1 (January 1987), pp. 168-186.

(١٠) Asaf Hussain, *Islamic Iran* (London: Frances Pinter, 1985), pp. 8 and 190.

انظر أيضاً: حسين آغا [وآخرون]، قضايا الخليج العربي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١١ - ١٨.

(١١) فيتالي شيميليوف، التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، ترجمة عارف دليلة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٥٠ - ٦٦.

- (١٢) القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٠٣.
- (١٣) سميح مسعود، «المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك»، في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية العاشرة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ - نيسان/أبريل ١٩٨٧ (الكويت: المعهد، ١٩٨٧)، ص ٤.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢٠.
- (١٥) شيميليف، التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، ص ٨٣.
- (١٦) محمد ليب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ج ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ١٥٤.
- (١٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٤.
- (١٨) تم استخراج هذه النسب من: المصدر نفسه، ج ٢، الجدول ص ١٢٠٨.
- (١٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٥٢، وقد قمنا باستخراج هذه النسب بعملية طرح نسبة الاكتفاء الذاتي عام ١٩٨٠ من نسبة عام ١٩٦٨.
- (٢٠) آغا [وآخرون]، قضايا الخليج العربي، ص ١٠٤.
- (٢١) عرفت السنوات الأولى للثمانينات تزايداً كبيراً في الآسيويين (الهند ٨٠٠ ألف عام ١٩٨٣، باكستان ٧٠٠ ألف عام ١٩٨٣، الفلبين ٣٢٣ ألفاً في العام نفسه، إضافة الى عمال بنغلاديش وكوريا الجنوبية وسريلانكا وتايلاند حيث بلغ هؤلاء عام ١٩٨١ ما مجموعه ٣٩٠ ألف). انظر: شقير، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧١ و ٥٧٥، انظر أيضاً: محمد محمود الامام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة»، المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٧٢.
- (٢٢) الامام، المصدر نفسه، ومحمد غانم الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي»، ورقة قدمت إلى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٥٥.
- (٢٣) مطر، «التجارب الوجدانية الوظيفية: الجامعة العربية»، ص ٤٨٨ - ٤٩٣، ومسعود، «المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك»، ص ٤٩ - ٥٦.

- (٢٤) عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٧٦.
- (٢٥) مسعود، المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٥٦.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٥٦.
- (٢٧) يعدد محمد لبیب شقير سلسلة كبيرة من مظاهر الازدواجية، انظر: شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، انظر على الأخص، ج ٢، ص ١٠٨١، ١٠٨٦، ١٠٩٢ و ١١٠٤ - ١١٠٦.
- (٢٨) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد سليم عبد الحي (الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٢٦٩ - ٣٠٤.

استنتاجات وتوصيات

اتضح للباحث خلال هذه الدراسة المتواضعة، أن أدبيات العمل العربي المشترك تكاد في معظمها تتجه بالنصح والارشاد نحو النظم السياسية العربية بهدف دفع هذه النظم نحو تغيير أو على الأقل تعديل سياساتها بشكل يساعد على دفع عجلة التكامل العربي الى الأمام. وان تفاوتت تصورات السرعة لحركة هذه العجلة من دراسة إلى أخرى.

على رغم ذلك كله، فإن النشاطات التكاملية العربية تتعثر في مسيرتها، ومعظمها لا يتجسد مادياً على أرض الواقع، بفعل السلوك المتعمد والمكرس من قبل الأنظمة العربية وإن تباينت درجات التعمد والتكريس من نظام إلى آخر، فالأنظمة العربية لا تعرقل مسيرة التكامل لأنها لا تدرك أنها تفعل ذلك، بل هي تعرقلها بوعي وتخطيط في أكثر الأحيان، ولن تغير هذه الأنظمة من

سلوكها لأنها أسيرة بُناها التي يصعب عليها الفكّك منها لمجرد سلسلة من النصائح التي توجه إليها.

لذا، نرى أن الترشيح للسلوك التكاملي يجب أن يوجه الى القوى التي ستستفيد من العمل المشترك وتلك التي تؤمن به طريقاً إلى وحدة عربية.

ولكن أين توجد هذه القوى؟ إنها منتشرة في أوصال المجتمع العربي كافة، بين الطلاب والمعلمين والمهندسين والمحامين والأطباء والنقابيين على اختلاف انماطهم، واساتذة الجامعات، وبين النساء والعمال والفلاحين والجنود والاداريين، بل وأحياناً في بنية السلطة السياسية ذاتها (كأفراد).

وكيف يمكن أن يؤدي هؤلاء واجبهم في هذا المجال سواء كأفراد أم كتنظيمات؟

نحن نرى المسألة من بعدين مترابطين الى حد بعيد، الأول تربوي والثاني «نفعي»، وسنعالجها هنا كلا على حدة:

١ - البعد التربوي: أشرنا في ثنايا هذه الدراسة الى أهمية خلق شعور قومي عبر المدرسة والكتاب والسينما والمسرح والجامعة ودور النشر ومراكز الأبحاث والمؤسسات النقابية والاعلامية من صحف واذاعات وتلفزة، بل وحتى في الاطار العسكري والمستجد أو كل المؤسسات ذات الصبغة التربوية.

إن على المعلمين - أفراداً ونقابات - وعلى الكتاب والفنانين

والباحثين والصحفيين - أفراداً ونقابات - مسؤولية نشر الفكر القومي بوعي وأناة من خلال اثارة مخزون الذاكرة العربية لسلسلة الانجازات التاريخية العربية التي حققها التلاحم والتعاون، ومن خلال اثارة العقول بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع العربي، ومن خلال زرع فكرة التوجه الدولي المعاصر نحو التكتلات الكبرى... الخ من موضوعات تغرس الفكر والشعور القومي. وان على القارئ قبل أن يوجه اللوم الى الأنظمة السياسية أن يسأل نفسه كما أشرنا سابقاً: هل أساهم في نطاق حياتي الأسرية والمهنية في دفع الفكر القومي والسلوك القومي الى الأمام؟ إنه سؤال مهم للغاية، ويستطيع القارئ أن يصنف نفسه طبقاً لاجابته عن هذا السؤال.

والبعد الثاني في العمل التربوي هو البعد الواقعي، إذ على هذه القوى أن تخلص المجتمع العربي من روح الشعور باليأس، فالسوق الأوروبية المشتركة - التي تقدم كنموذج لحالة ناجحة ومتطورة للتكامل - لم تكن إلا عقب محاولات عديدة متعثرة خالطها صراع وتمزق وعنف.

٢ - البعد النفعي: تعمدت في حقيقة الأمر أن اطلق على هذا البعد نفعياً بهدف التخلص من النظر الى توقع تحقيق المكاسب من المشروعات التكاملية كما لو كان نوعاً من «العيب».

إن الفكرة المركزية لأكثر كتابات التكامل تتمحور حول «كيفية نقل الولاء من بؤرة الى أخرى»، وبالتالي تصبح الفكرة المركزية لنا

هي كيفية نقل الولاء الضيق - للفرد العربي - نحو ولاء أشمل ،
أي كيفية الارتقاء بمستوى ولائه من المستوى القطري الى المستوى
القومي .

وإلى جانب البعد التربوي الذي أشرنا اليه خلال الدراسة
بإسهاب ، لا بد من ربط البعد التربوي هذا بفكرة أخرى وهي أن
الولاء «الجديد» يحمل في ثناياه منافع أوسع ، وبالتالي فإن انتقال
الولاء من بؤرة إلى أخرى يتعزز بفكرة الكسب أو النفع المحتمل .
وفي الحقيقة يقدم لنا التاريخ العربي ظاهرة عرفتھا الجزيرة العربية
حول ضرورة ارتباط الولاء «أو الايمان» بالمنفعة ، فقد كان العربي
في الجاهلية يصنع الهه من التمر ويتعبد له ، ولكنه «إذا جاع أكل
ربه» ، ومن هنا لا بد من الربط الوثيق بين الانتفاء القومي وبين
المنفعة المادية .

غير أن ثمة مشكلة مهمة تبرز في هذا المجال ، وتتمثل في
الفترة الزمنية التي تفصل بين العمل المشترك المجسد مادياً وبين
بداية توزيع منافعه ، إذ ان التضحية من قبل المجتمع في بدايات
العمل التكاملي سابقة على توزيع المنافع بل ويفصل بينهما فارق
زمني قد يطول وقد يقصر ، وخلال هذه الفترة الحرجة تلعب
عوامل ثلاثة دورها :

- أ - درجة الثقة في المؤسسات التكاملية .
- ب - القدرة على تحمل التضحية (بخاصة في المجتمعات
الأكثر فقراً) .

ج - درجة الشعور القومي .

غير أن النخبة في اطار القوى التي سبق وأشرت اليها تمثل خلال هذه الفترة مقياس العوامل الثلاثة السابقة . وطبقاً لما تكون عليه وضعية هذه النخبة تكون - على الأرجح - حركة التكامل . ان تعميق الفكر والقوى القومية هما في تزاوجهما الأداة القادرة على الضغط على النظم السياسية لإكراهها على خلق مؤسسات تكاملية، ولا شك أن ذلك يتقاطع مع خيوط اللعبة السياسية في المجتمع العربي، وهو أمر نخشى أن يغرقنا الدخول فيه في تفاصيل تخرجنا عن اطار الدراسة .

أما على الصعيد الخارجي (أي التعامل مع العقبات الخارجية)، فإننا نشير بداية إلى أن البيئة الخارجية تمثل واقعاً موضوعياً مستقلاً عن الإرادة العربية، فنحن لا نستطيع تصور وجود القوى الدولية الخارجية إلا كقوى تسعى إلى تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن المطلوب هو تكيف أو تغيير - حسب الحالة الواقع الداخلي لمواجهة البيئة الدولية طالما أننا لا نستطيع تصور وجودنا لوحدنا في هذا العالم . وكما أشرنا خلال البحث فإن صراعنا مع الخارج هو في حقيقته صراع بين داخليين، أي بين عقائد ونظم وهياكل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية تسعى كل واحدة منها إلى تكتيل قواها لتمكن من التأثير على بيئاتها بشكل يساعدها على البقاء . فإذا كان الاستعمار هو المسؤول عن تقسيم الوطن العربي، فما كان ذلك ليحدث لو كان الواقع

الداخلي أكثر صلابة، والدليل على ذلك أن حركة التحرر العربية ساهمت بدورها في تقليص النفوذ الاستعماري في الوطن العربي في ما بعد.

إن القوى الخارجية لن تدخر وسعاً في استغلال الواقع العربي لمصلحتها والنفوذ عبر كل الثغرات، وهي منطقية في ذلك مع واقعها، أما مسؤولية سد الثغرات - ومن بين وسائلها العمل المشترك - فهي مسؤولية عربية مطلقة.

وقد يرى البعض ضرورة وضع حلول للمشاكل الأخرى (الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات العربية، تدعيم هياكل مؤسسات التكامل بالخبرات، زيادة التوجهات التكاملية لرؤوس الأموال العربية... الخ)، ولكننا نعتقد أن كل هذه المعوقات هي نتاج لطبيعة البنية السياسية للنظم العربية، (ولا ننفي تماماً أن هذه النظم هي انعكاس للواقع العربي المتخلف)، وبالتالي فإن هذه النظم لن تسمح بإيجاد حلول لهذه العقبات... لذا لا بد من العودة إلى الجماهير لتكون هي أداة الضغط... ولكن بعد أن يسأل كل منا نفسه: هل أمارس أنا دوري في دعم التوجه القومي في نطاق أسرتي ومهنتي؟ تلك هي القضية.

د. وليد عبد الحفيظ

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة عام ١٩٧٩

■ يعمل حالياً استاذاً مساعداً للعلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر

■ له مؤلفات وترجمات عدة منها:
- النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية

- دور التكنولوجيا في العلاقات الدولية
- دويلات في عالم كبير - تحت الطبع -

■ فضلاً عن عدد وافر من البحوث المنشورة في الدوريات العربية المتخصصة، أو المقدمة الى مؤتمرات علمية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلى: ٨٠٢٢٣٣